الاثنين 5 حزيران 2023
العدد 4930 السنة السابعة عشرة
Lundi 5 Juin 2023 nº 4930 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
لا تنخدعوا...
ديون الأسر زادت

● الفدرالية وأخواتها
سباق بين الانهيار المالي وتشكيلات النظام القائم

«هزّة زحلة»... من يعبث بصاعق الزلازل في لبنان؟ [6]

المعارضون يستعجلون بري وجنبلاط يقرر غداً
الراعي وباسيل يتمهّلان [2]

تصفية الحساب
[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

الحدث

المفاجأة المصرية
تشغل تل أبيب
استثناء أم بداية مسار؟

8

07
تقرير

الامتحانات في موعدها رغم «التشويش»

10
تركيا

حكومة
إردوغان الثالثة
السياسات نفسها

المشهد السياسي

سفر جنبلاط يزعج بري... ونصرالله أبلغ الراعي التمسّك بفرنجية

اكتمال ترشيح أزعور... والمعركة على أصوات المترددين

(أ ف ب)

بين السبت والأحد، اكتمل ترشيح النائب جبران باسيل وبقية قوى المعارضة لجهاد أزعور إلى رئاسة الجمهورية. ومع دخول البلاد مرحلة جديدة من المواجهة السياسية، أطلق البطريرك الماروني بشارة الراعي جولة من الاتصالات السياسية، بدأها بإرسال موفد عنه للقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. فيما لا يزال أزعور يجري مشاورات داخلية وخارجية قبل إعلان موقفه، خصوصاً أنه يؤثر على ما يبدو موقعه الوظيفي الحالي في صندوق النقد الدولي. ولم يعرف ما إذا كان في صدد الحضور إلى لبنان سريعاً، أم أنه سيستكمل لقاءاته مع النواب من خلال التواصل الهاتفي.

ومع اكتمال المرحلة الأولى من الترشيحات الداخلية، عادت الأنظار لتتجه إلى الخارج، إذ تتحدث مصادر مطلعة عن احتمال حصول تبدلات في مواقف أطراف اللقاء الخماسي الخاص بلبنان، مع التركيز على الموقف الأميركي الذي يقول داعمو أزعور إنه يصب في جانبهم، وإن واشنطن ستجد طريقة مع الرياض للتدخل لمصلحته، وهي معطيات عبّر الرئيس نبيه بري عن خشيته منها أمام زواره أمس، مشيراً إلى تلقيه معطيات عن نية أطراف إقليمية ودولية التدخل لدى النواب المترددين لإقناعهم بالتصويت لمصلحة أزعور. ومع ذلك، يراهن الطرفان على الموقف الفرنسي الذي لم يشهد تغيراً نوعياً. وقالت مصادر مطلعة إن باريس لا تزال عند موقفها، وإنها بعد إعلان كتل نيابية ترشيحها لأزعور، «تدعو الجميع إلى تهدئة الجبهات».

> **موّيدو فرنجية: سيناريو معوض في مجلس النواب سيتكرر ولن يكون هناك نصاب**

وكان باسيل أعلن السبت الماضي تقاطعه مع كتل نيابية على ترشيح أزعور، ومرة جديدة، استعان بحضور الرئيس ميشال عون الاحتفال ليوجّه رسالة حادّة إلى معارضي ترشيح أزعور من نواب التيار بالقول: «لا أحد أكبر من المؤسسة، وعندما يخرج عن قراراتها ويعتقد أنه أكبر منها، تعيده إلى حجمه وتؤكد له أنها أكبر منه». وأضاف: «مستمرون في التحاور، لكن عندما يُتخذ القرار، يصبح القرار أكبر من الجميع والجميع يلتزم به، والالتزام بالقرار مقدّس». وفيما خرجت الحركة الاعتراضية أو الرد عليها من خلف الجدران، تبقى التساؤلات حول قدرة باسيل على تأمين ما تعهّد به لقوى المعارضة التي تقول مصادرها إن «رئيس التيار أكد بأنه يفاوض باسم كل التيار وأن النواب جميعاً سيلتزمون بالقرار»، وهو أمر لا يؤكده المعترضون.

من جهتهم، اتخذ نواب قوى المعارضة بقيادة القوات اللبنانية من منزل النائب ميشال معوض، منصة لإعلان ترشيح أزعور. وتلا النائب مارك ضو بياناً باسم 32 نائباً يعلن فيه «التوصّل إلى التقاطع على اسم أزعور كمرشح وسطي غير استفزازي لأي فريق ويمتلك مواصفات مهنية وسياسية ويتمتع بقرصة لمساعدة لبنان». وتم الكشف عن التقاطع مع تكتل «لبنان القوي» على الترشيح. وأعلن أن «أزعور يمتلك 65 صوتاً، وأن ترشيحه ليس مناورة ولا تكتيكاً بل محاولة جدّية لإطلاق مسيرة الإنقاذ».

إلا أن ما حصل ليس كافياً، والجميع يراقب موقف نواب وليد جنبلاط الذين يعقدون غداً اجتماعاً. وإلى جانب بند دعم أزعور، يناقش النواب فكرة تأخير إعلان الموقف، لترك الأبواب مفتوحة أمام توافق وطني. وكان لافتاً إعلان النائب هادي أبو الحسن مساء أمس أن الكتلة ستصوّت لمصلحة أزعور، كما أعلن النائب ميشال ضاهر الموقف نفسه. إما بقية النواب المستقلين، وخصوصاً نواب «كتلة التغيير»، فقد انقسموا بين مؤيدين (حضروا في منزل معوض) ورافضين (حليمة القعقور وسينتيا زرازير وفراس حمدان)، وبين من يدرسون الموقف (بولا يعقوبيان وملحم خلف ونجاة صليبا والياس جرادة وإبراهيم منيمنة).

إلى ذلك، واصلت القوى الداعمة لترشيح فرنجية اتصالاتها لاحتواء الموجة الجديدة. وبدا أن الكل ينتظر قرار رئيس مجلس النواب من دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد سريعاً. وهو أعلن أنه ينتظر اكتمال الكتل لمواقفها قبل الدعوة. لكنّ المعارضين أبدوا خشية من لجوء بري إلى «حيل» تجعله يؤخر موعد الجلسة من أجل العمل على تحصيل عدد إضافي من النواب المؤيدين لفرنجية.

أياً يكن الأمر، فإن بري وحزب الله وآخرين باتوا ينظرون إلى أزعور على أنه مرشح مواجهة وتحدّ، وأن هدف داعميه ينحصر بإطاحة بفرنجية. وأكدت مصادر هذا الفريق أن «المعارضة مخطئة في حساباتها، فلا تراجع عن فرنجية بأي شكل من الأشكال، وسنخوض معركته كما خضنا معركة ميشال عون حتى النهاية، ولن نقبل بأن يمر أزعور الذي أتى إلينا بداية وعرض نفسه كرئيس جمهورية توافقي وها هو اليوم تحوّل إلى مرشح تحدّ». وقالت المصادر إن «سيناريو معوض في مجلس النواب سيتكرر، وحتى إن عُقدت الجلسة لن يكون هناك نصاب، مرة واثنتين وثلاثاً، وستعود الأمور إلى الستاتيكو السلبي». واعتبرت المصادر أن «باسيل صار في المقلب الآخر، وكل محاولاته للعب على الألفاظ لم تعد تجدي نفعاً، فليفعل ما يريد أما نحن فلن نتراجع».

لكنّ الخشية المستجدة لدى الرئيس بري تتمثل في تبلّغه بقرار جنبلاط السفر إلى فرنسا لتمضية إجازة قد تمتد نحو عشرة أيام، وأنه سيترك الأمر لإدارة نجله النائب تيمور. وفسّر بري الخطوة بأنها «هروب من الإحراج تجاهه شخصياً».

أما حزب الله، فقد تولى أمينه العام السيد حسن نصرالله إبلاغ موقفه للموفد البطريركي المطران بولس عبد الساتر، فأكد له التمسك بترشيح فرنجية وعدم الاستعداد للبحث في سحب ترشيحه، مجدداً عرضه لهواجس الفريق الذي يمثل إزاء مواصفات الرئيس المقبل. وسمع نصرالله من عبد الساتر عرضاً لنتائج زيارة الراعي لروما وباريس، وعرضه فتح الحوار من جديد للتفاهم على توافق، لا أن يكون الرئيس المقبل عنوان صدام مع فئة من اللبنانيين ضد أخرى.

(الأخبار)

تباين أم مناورات جديدة؟

لفتت مصادر قريبة من التيار الوطني الحر إلى وجود تباين جدي مع بقية القوى التي رشّحت جهاد أزعور على طريقة إدارة المرحلة المقبلة من المعركة. وقالت المصادر إن النائب جبران باسيل والبطريرك الماروني بشارة الراعي يخالفان موقف القوات اللبنانية وبعض النواب المستقلين بالضغط المباشر لعقد جلسة نيابية، من دون إفساح المجال أمام محاولة توفير توافق وطني مع الثنائي (أمل وحزب الله).

وتتابع المصادر أن اقتراح ترشيح أزعور بدأ بين الراعي وباسيل قبل انضمام الكتائب ومستقلين، وأنه يُخشى من محاولات تقوم بها قوى داخلية (تحديداً القوات اللبنانية) وجهات خارجية (تحديداً الولايات المتحدة) لاستخدام الترشيح لأغراض أخرى.

وأشارت المصادر إلى أن «الهدف الفعلي» هو التوصل إلى اتفاق، وأن على الجميع المحاولة، وفي حال فشل المقترح، يذهب الجميع إلى انتخابات مفتوحة في المجلس النيابي. وحذّرت المصادر نفسها من «سعي البعض إلى حرق أزعور من أجل إعادة تسويق قائد الجيش العماد جوزيف عون كمرشح تسوية في حال حصول تسوية جديدة تقوم على إطاحة المرشحيْن أزعور وفرنجية».

أزعور (49)	فرنجية (35)	غير معلن (44)
جيمي جبور	طوني سليمان فرنجية	الياس بو صعب
اسعد درغام	ويليام طوق	هاغوب بقرادونيان
جورج عطاالله	فريد هيكل الخازن	آغوب ترزيان
جبران باسيل	ميشال المر	جورج بوشكيان
نقولا صحناوي	ميشال موسى	فيصل الصايغ
ادغار طرابلسي	يناك صلح	هادي ابو الحسن
سيمون ابي رميا	قاسم هاشم	تيمور جنبلاط
ندى البستاني	محمد الحجيري	مروان حمادة
الان عون	محمد رعد	بلال عبدالله
ابراهيم كنعان	حسن فضل الله	اكرم شهيب
فريد البستاني	علي فياض	راجي السعد
غسان عطاالله	علي حسن خليل	وائل ابو فاعور
سيزار ابي خليل	اشرف بيضون	جان طالوزيان
سليم عون	ايوب حميد	عماد الحوت
شربل مارون	هاني قبيسي	نبيل بدر
سامر التوم	ناصر جابر	احمد الخير
ستريدا جعجع	نبيه بري	ايهاب مطر
الياس الخوري	حسن عزالدين	سينتيا زرازير
فادي كرم	علي خريس	ابراهيم منيمنة
غياث يزبك	عناية عزالدين	ملحم خلف
غسان حاصباني	علي عسيران	نعمة افرام
جهاد بقرادوني	حسين جشي	جميل عبود
زياد الحواط	حسين الحاج حسن	نجاة خطار عون
شوقي الدكاش	غازي زعيتر	حليمة القعقور
ملحم الرياشي	ابراهيم الموسوي	ياسين ياسين
رازي الحاج	امين شري	الياس جرادة
بيار بو عاصي	محمد خواجة	فراس حمدان
جورج عدوان	رائد برو	عبد الرحمن البزري
نزيه متى	فادي علامة	اسامة سعد
جورج عقيص	علي عمار	شربل مسعد
الياس اسطفان	رامي ابو حمدان	بولا يعقوبيان
انطوان حبشي	قبلان قبلان	جهاد الصمد
سعيد الاسمر	جميل السيد	عدنان طرابلسي
غادة ايوب	إيهاب حمادة	طه ناجي
كميل شمعون	علي المقداد	حسن مراد
اشرف ريفي		فيصل كرامي
نديم الجميّل		محمد يحيى
سليم الصايغ		وليد البعريني
سامي الجميل		عبد الكريم كباره
الياس حنكش		احمد رستم
غسان سكاف		حيدر ناصر
بلال الحشيمي		سجيع عطية
فؤاد مخزومي		عبد العزيز الصمد
وضاح الصادق		محمد سليمان
ميشال معوض		
ميشال الدويهي		
مارك ضو		
اديب عبد المسيح		
ميشال ضاهر		

ابراهيم الأمين

هل قبل أزعور مهمة انتحارية؟

لم يأخذ النقاش حول ترشيح سليمان فرنجية وقتاً طويلاً بين القوى المحلية. من وافق وافق، ومن اعترض واصل اعتراضه، لكن فسحة الوقت التي تركت لحوارات بين الأطراف الداخلية، كان يجري استثمارها دقيقة بدقيقة في مناقشات مع الأطراف الخارجية المعنية بالملف اللبناني. والنتيجة، أن الخلاف الداخلي بقي قائماً، فيما حصل تحول خارجي تمثل في موافقة فرنسا على التسوية التي تقضي بوصول فرنجية الى بعبدا مقابل وصول نواف سلام الى السرايا الكبيرة. وهي خطوة كانت لها تتمّتها بنيل فرنسا ما يشبه التفويض الأميركي من جهة، وإقناع السعودية بسحب موقفها الرافض لوصول رئيس تيار المردة إلى الرئاسة.

حصل كل ذلك في لحظة تبدّل التقاطعات الإقليمية والدولية. لكن الأمر لم ينعكس على لبنان كما كان يحصل سابقاً. بل على العكس، بدا اللبنانيون في لحظة مزيد من الافتراقات التي انتهت الى المواجهة القائمة حالياً. وجرت الإطاحة بنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، مع تبدّل في التحالفات (أُطلق عليها اسم تقاطعات)، وكان البارز فيها انتقال التيار الوطني الحر الى موقع آخر. وكلام النائب جبران باسيل عن أن الآخرين أتوا إليه وليس هو من ذهب إليهم، لا يلغي أنهم أتوا إليه تلبيةً لدعوته إسقاط فرنجية، وبالتالي مواجهة الفريق الداعم للأخير.

أدوات هذه المعركة لا تختلف عما هو متعارف عليه. هناك عناصر قوة يجب تجميعها. تبدأ الأصلية. باسيل، مثلاً، لا يريد خوض معركة مفتوحة لإيصال أزعور الى الرئاسة. وهو إن سمع كلاماً من حزب الله عن استعداد للتفاوض من جديد حول اسم الرئيس وبرنامجه، سيعود ليخرج أرنباً آخر من جيبه، بل أكثر من ذلك، سيكون مستعداً لترك التحالف الحالي حول أزعور، وحجّته بيده، ذلك أنه يعتبر ما حصل لا يتعدّى إطار التقاطع، وأن هناك فرصة لرئيس توافقي. لكنه يكون قد حقق هدفه المركزي بإطاحة فرنجية.

كذلك هي حال القوات وآخرين معها، فهم لن يذرفوا الدموع على أزعور، إذا تحقق الهدف المركزي بإطاحة فرنجية. وسيعودون الى مرشحهم الحقيقي قائد الجيش العماد جوزيف عون. وفي متابعة لتفاصيل رافقت التفاوض على أزعور، نقل مسؤولون في القوات عن سمير جعجع قوله لأزعور عندما التقاه في زيارة الأخيرة لبيروت قبل أسبوع: «تعرف أنك لست مرشّحنا الأساسي، ونحن نفضّل وصول قائد الجيش، لكن التعقيدات القائمة جعلتنا نقبل بك كمرشح تسوية في وجه فرنجية».

عملياً، الخلاصة الأكيدة من ترشيح أزعور تنحصر بهدف إطاحة فرنجية، وليس الإتيان به رئيساً، وهو الأمر الثابت في عقول كل اللاعبين المحليين أو الاقليميين.

لكن، ما هو دور أزعور؟

لا يخفي الأخير، في لقاءاته الأخيرة غير المعلنة، أنه ناقش مع الجميع بعض النقاط المتصلة بالرئاسة، وأنه أعرب عن رغبته في استثمار التوافق الحالي عليه للحصول على دعم الآخرين، ما يجعله مرشحاً توافقياً. وهو، أساساً، لم يجد من يناقشه في برنامج عمل مفصّل. بل طرحت عليه أسئلة عامة يمكن توقّعها من الفريق المهتم بإسقاط فرنجية أو بمواجهة مع حزب الله. لكن من غير الواضح لماذا لجأ أزعور الى التركيز على أنه يريد التمايز عمّن سبقه، وأنه لا يمثل مشروع زعامة، ولن يكون منافساً للمرجعيات القائمة، ولا يريد حصصاً في أدوات الحكم، أو تسمية وزراء له، ولا ترشيح موظفين لتولّي مناصب إدارية عليا أو دنيا في الإدارة العامة، كما أنه ليس معنياً بالترشح للانتخابات النيابية المقبلة. ربما فكّر بأن هذا يخفف من «خشية» موجودة لدى داعميه، لكن حقيقة الأمر أن هؤلاء لا يهتمون لكل ذلك، وما يريدون سماعه منه هو كلمتان: مستعد للمواجهة!

وفق هذه القاعدة، صار أزعور مرشح مواجهة في وجه قسم من اللبنانيين. وليس مهماً أن وصف هو نفسه بأنه ليس مرشح مواجهة، لأنه عندما يوافق على خوض معركة، جرى تحديد عناوينها وأهدافها من قبل داعميه، يكون قد وافق على كونه واجهة لمعركتهم الهادفة حصراً الى إطاحة فرنجية. وفي هذا نوع من «السذاجة السياسية»، إذ لا يمكنه القفز فوق الاعتبارات التي حكمت موقف من رشّحه، ليطلب الحوار مع الفريق الداعم لفرنجية بغية الحصول على تأييده. بل على العكس، فقد أصبح في نظر داعمي فرنجية مجرّد خصم وعنوان لمعركة ومواجهة حقيقية. وهذا يعني أن عليه إما الانسحاب من معركة لم يقرّر هو موعدها ولا عنوانها، ولا يملك أدواتها، وإما القبول بأن يكون جندياً في معركة فريق، يضم داخله من يريدون مواجهة حزب الله فقط، أو جرّ حزب الله إلى تفاوض على صفقة لا يكون أزعور ضمنها.

أمام الرجل ساعات ليتصرف كمتحكّم بالمعركة. بعدها، لن يُترك له سوى الإطلالة على الشاشات شارحاً برنامجاً لم يسأله عنه من دعمه أولاً، ولن ينصت إليه الآخرون ممّن سينبشون كل القبور في معركة شديدة الاحتدام.

> **جعجع قال له إن قائد الجيش هو مرشحه الحقيقي، وباسيل لا يمانع استعماله ورقة مساومة مع حزب الله**

باختيار الشخصية الأقل إشكالية مع القوى المستهدفة بالتحالف الجديد، وتمرّ بتوفير الغطاء الطائفي الذي يعني الكثير في بلد كلبنان، وتنتهي بتعديل قواعد التفاهمات الخارجية حيال الملف الرئاسي. وحتى اللحظة، يبدو أن الخطة تعمل بشكل جيد. إذ تم اختيار جهاد أزعور باعتباره «نقطة تقاطع» بين مكوّنات الفريق المرشح له، ثم أضفي الطابع المسيحي على الترشيح بأخذ مباركة الكنيسة المارونية، لتنطلق المساعي من أجل تعديل واقع التحالفات الخارجية، استناداً إلى حركة فاتيكانية من جهة، وعدم ممانعة سعودية - أميركية لإسقاط فرنجية من جهة ثانية.

لكن، من السذاجة التصرف وكأن هناك تحالفاً وثيقاً بين داعمي أزعور. معظم هؤلاء لم يختاروا اسمه أولاً. وعندما فكروا بالمرشح الأنسب لهم، كانت هناك لائحة أخرى، فالنائب باسيل كان يفضل الوزير السابق زياد بارود، غير أن «الفيتو الحادّ» من القوات اللبنانية أسقطه من اللائحة. والقوات تفضّل قائد الجيش العماد جوزيف عون، لكنها اصطدمت بـ«فيتو حادّ» من باسيل، ومعه بعض النواب المستقلين. أما بقية الأسماء، ولا سيما منها صلاح حنين الذي يحظى أيضاً بدعم الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وشخصيات من فريق 14 آذار، فهو «لا يصلح» لمواجهة فرنجية في هذه اللحظة.

ما حصل فعلياً هو أن توافق هذه القوى على دعم أزعور، شكّل الخطوة الأولى في معركة تهدف إلى أمرين:

اشتراك كل هؤلاء في معركة منع وصول سليمان فرنجية الى بعبدا.

اضطرارهم للاتفاق على مرشح ليغادروا موقع الاحتجاج الكلامي على فرنجية فقط.

لكن اليوم التالي لإعلان التفاهم على أزعور سيعيد كل من هذه القوى الى حساباتها

على الغلاف

الحريري والسنيورة... معركة «تصفية الحساب»

اعداد **لينا فخر الدين**

الزيارة الأخيرة لرئيس الحكومة السابق سعد الحريري إلى بيروت، في شباط الماضي، لم تكن، على ما يبدو، فقط لـ«القيام بالواجب» السنوي بقراء الفاتحة على ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري. يتكشّف اليوم أن هناك «استراتيجية» بدأ تيار المستقبل تطبيقها لإعادة الامساك بالطائفة ومركز القرار فيها. الهدوء الذي يُرى من بعيد محيطاً بمقر إقامة الحريري في «المنفى» الاماراتي، يخفي وراءه غبار معركة لتصفية الحساب مع كل من طعن بتيار المستقبل ورئيسه، وعلى رأسهم رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة. معركة بدأت بمحاولة ترتيب البيت البيروتي مع تمكّن تيار المستقبل من إقناع كل القوى المؤثرة داخل «اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة» بمرشّحه لرئاسة الاتحاد محي الدين كشلي، وصاغ تسوية وفاقيّة ينتظر الإعلان عنها في الأيام المقبلة، وسيكون ضحاياها كثراً، أولهم رئيس المحاكم السنيّة الشرعيّة الشيخ أحمد عساف الذي أدى وقوفه ضد تيار المستقبل في حرب «البر والإحسان» إلى سحب الحريري وعوده له بدعمه لتولي منصب الافتاء بعد انتهاء ولاية المفتي الحالي

(أرشيف ـ مروان طحطح)

المستقبل يرتب البيت البيروتي: «اتحاد العائلات» لنا

ببراعة، أحكم تيّار المستقبل قبضته على «اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة»، بعدما تمكّن من فرض محي الدين كشلي مرشحاً لرئاسة الاتحاد. رغم الاعتراض الأولي لعدد من العائلات على كشلي لدى طرح اسمه، نجح التيار في فرضه كمرشّح أقوى على الأرض والزم الجميع بتسوية وفاقيّة، قاطعاً الطريق على عمليّة «تفريخ» أي رئيس توافقي، أو حتّى طرح التسوية من طرف آخر.

هي رسالة أراد «الحريريون» توجيهها إلى من يهمّهم الأمر بأنّهم ما زالوا قادرين على بسط نفوذهم على العاصمة. اختبار انتخابات «الاتّحاد» نجح ليشكّل بداية مسار سيسلكه «الحريريون» إلى الاستحقاقات الأخرى، حتى إخراج خصومهم من مركز القرار السنّي.

بدايةً، تسلّل «المستقبل» إلى «الطبخة» واستعان على قضاء حوائجه بالكتمان، قبل أن يُصبح اليوم هو المُتحكّم بإدارة اللعبة الدّاخليّة. ولم يسبق للتيّار أن تدخّل في «الشاردة والواردة» في قلب «الاتّحاد»، منذ أسّسه الرئيس رفيق الحريري، إلا أنّه يفعلها اليوم ويُخضع المرشحين لـ«الآت» الكشف السياسي. «الاستبراس» الواضح في خوْض معركة «الاتحاد» مردّه إلى «حساسيّة» العلاقة مع الرئيس فؤاد السنيورة الذي حوّل «الاتّحاد» في الانتخابات النيابية الأخيرة إلى مركز لإلحاق الهزيمة بـ«الحريريين»، قبل أن تنقلب المؤامرة عليه ليظهر أن فائض القوة الذي أوحى به ليس إلا وهماً. في الأيّام الأولى للمعركة، كان «المستقبل» يرفع سقف «فيتواته» في وجه رؤساء «الاتحاد السابقين»، وعلى رأسهم محمّد الأمين عيتاني ومحمد عفيف يمّوت، محاولاً ردّ الصاع لهما لدعمهما لائحة السنيورة. ولمّا رأى أنّ هذا التكتيك لا يُجدي نفعاً، قرّر السيْر في استمالة الرؤساء الذين انتقلوا من «أحضان» رئيس كتلة المستقبل النيابية السابق، ليتحولوا إلى رأس حربة في معركة استعادة «المستقبل» لـ«الاتّحاد»، وتجرّأوا على الإعلان أنّهم يقفون خلف «لائحة المستقبل»، على حدّ تعبير عيتاني.

هكذا، أخرج «المستقبل» السنيورة من قلب «الاتحاد»، من دون ضربة كف، وحتّى «مجموعة العمل للنهوض ببيروت» التي تأسّست بـ«كلمة سر» صدرت من «السادات تاور»، والتقت بجميع الأفرقاء سعياً إلى التوافق، آخرجها «الحريريون» خالية الوفاض. قلّة حيلة السنيورة أوصلته إلى أن يكون «محرتقاً» كي يقطع

> **يُحاول السنيورة «الحرتقة» على التسوية الوفاقيّة التي يطرحها «المستقبل»**

محسوبون عليه الطريق على أي تسوية تؤدي إلى اتفاق جامع عبر تشجيع المرشحين على عدم الانسحاب لصالح لائحة كشلي أو عدم التواصل معها، أو حتّى تشطيب اسم كشلي!

ولكن كلّ ما يفعله السنيورة يبدو أنّه غير ذي فائدة، إذ إنّ المعلومات تُرجّح إمكانيّة ولادة لائحة موحّدة يرأسها كشلي ويشترك في عضويّتها محسوبون على «المستقبل» ورؤساء «الاتحاد» السابقين و«اللقاء التشاوري». وفي هذا الإطار، تتوالى اللقاءات التي يعقدها المنسّق العام المركزي للإدارات المحلية والجمعيات الأهلية في هيئة الرئاسة في «التيّار» جلال كبريت مع مختلف القوى. ويضع المسمات الأخيرة على الاتفاق مع رؤساء «الاتحاد» السابقين. ويتردّد أنّ الاتفاق ينص على إمكانية أن تكون هناك 5 أسماء مشتركة بين «المستقبل» والرؤساء، ومنهم: كشلي، محمّد بالوظة، عدنان المصري، فيما يتردد أن عيتاني يُطالب بأن يكون ممثلوه من «الطاقم القديم».

أمّا على صعيد «اللقاء التشاوري»، فإن الاتفاق لم يتبلور بشكل نهائي، خصوصاً أنّ الاتصالات مع كبريت بدأت منذ يومين، وتحديداً عندما شعر «اللقاء» بأن رهانه على تشكيل لائحة برأسها نائب الرئيس الحالي عبدالله شاهين فيها كثير من المخاطرة، مع إمكانيّة انسحاب الأخير بسبب الضغوط التي تُمارس عليه، إضافة إلى أنّه يفضّل أن يكون مرشحاً توافقياً وليس مرشّح تحدٍّ في وجه «المستقبل» الذي قد «ياكل الأخضر واليابس».

وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن اللقاءات بين كبريت وممثلين عن «اللقاء» أفضت إلى اتفاق أولي على دعمهم لكشلي، مُطالبين بأن يشتركوا في تسمية نصف مرشحي اللائحة واشتراكهم في نصف المراكز الأساسيّة: نائب الرئيس، أمين السر، أمين الصندوق، المُحاسب، المفوّض لدى الحكومة. وفيما لم يجب «المستقبل» بعد على هذه المطالب، يعتقد متابعون أن الاتفاق بين «المستقبل» و«اللقاء» صار قاب قوسين أو أدنى من الإعلان في انتظار الاتفاق النهائي على الحصص والأسماء. وبعدها، ستُعقد اجتماعات متتالية للعائلات يدعو إليها «المستقبل» للدفع إلى التوافق حول كشلي.

من جهة النائب فؤاد مخزومي، فإن الأخير يُردد أنه لا يُريد التدخّل في «الاتحاد»، فيما يقول المدير العام لمؤسّسته سامر صفح إنه يتدخّل «بصفتي العائليّة» وليس ممثلاً عن مخزومي.

... ويتراجع عن دعم عساف لمنصب المفتي

لم تنتهِ قضيّة وقف البر والإحسان خلف أسوار المحكمة الشرعيّة السنيّة، بل وصلت حممها إلى «عائشة بكّار»، حيث بدأت باكراً المعركة على خلافة المفتي عبد اللطيف دريان الذي تنتهي ولايته في نيسان 2025.

مسار القضيّة القانونيّة - الشرعيّة تحوّل، كما في كثير من القضايا الكُبرى، إلى صراع نفوذ سياسي ومعركة إثبات وجود مستترة داخل الطائفة بين الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة.

طرفا القضية - مجلس أمناء البر والإحسان والناشطون الذين تقدّم باسمهم المحامي محمّد خير الكردي باستدعاء لإجراء تدقيق وتحقيق في أعمال المجلس - يخوضان مواجهة بالوكالة عن رئيس تيّار المستقبل ورئيس كتلته السابقة.

فهم السنيورة بعد «تدفّق الدماء» في جسد تيّار المستقبل إثر زيارة الحريري الأخيرة لبيروت في شباط الماضي، أن تصفية الحساب ستبدأ مع كلّ من تمرّدوا على قرار الحريري مقاطعة الانتخابات النيابيّة الأخيرة، ومن انقلبوا عليه عندما احتجز في الرياض. لذلك، «هبّ» رئيس الحكومة السابق إلى «نجدة» المقربين منه، وتحديداً، رئيس مجلس الأمناء النائب السابق عمّار حوري، مستخدماً أدواته داخل المحكمة الشرعيّة لإثبات أنّه لا يزال مُتحكّماً بإدارة اللعبة.

في المقابل، ولأن الحريري يقطع تواصله مع المحسوبين عليه حينما تُغلق أبواب طائرته عليه في بيروت، ظنّ كثيرون أن دعم رئيس «جمعيّة بيروت للتنمية الاجتماعيّة» أحمد هاشميّة للناشطين في دعواهم ضد مجلس الأمناء مجرد «اجتهاد شخصي» منه، فيما الواقع أن الأخير ينسّق مع هاشميّة في السابق عبد الرحيم مراد، حتّى لا يُخيّب ظنّ الحريري به.

وعليه، يبدو أن عسّاف أحرق مراكبه التي كادت أن توصله إلى «بر عائشة بكّار». إذ تؤكد معلومات «الأخبار» أنّ رئيس المحاكم السنيّة الشرعيّة تبلّغ رسالةً حاسمة من الحريري بالتراجع عن دعمه لتولّي منصب الافتاء. ويؤكد مقربون من الحريري أن الأخير بدأ البحث عن مرشّح جديد للإفتاء، وأنّ قنوات تواصل فُتحت مع بعض المرشّحين لخلافة دريان. ويشدّد هؤلاء على أن تيار المستقبل مستمر في دعم الناشطين الذين حرّكوا هذا الملف لـ«فضح» أي مخالفة ماليّة وقع مجلس الأمناء فيها.

في المقابل، تعزو مصادر «جراة» عسّاف في قطع خطوطه مع الحريري والتورّط «على المفضوح» إلى جانب متولي «البر والإحسان» مردّه سببان:

الأول، أنه يُريد «حرق» شبارو، أبرز المرشّحين لتولي منصب رئاسة المحاكم الشرعية في حال انتخاب عسّاف مفتياً، وخصوصاً بعد تدهور العلاقة بينهما أخيراً، وهو بفضل لهذا المنصب المستشار الحلو أو القاضي الشرعي الشيخ وسيم فلاح، فيما تشير مصادر إلى أن رئيس المحاكم قد يشكّل شبارو إلى مركز آخر قريباً كـ«عقاب له»، أو على الأقل تغيير اختصاص الغرفة التي يرأسها داخل محكمة بيروت لينزع منه اختصاص النظر في القضايا الوقفيّة.

الثاني، أن عساف تلقّى وعداً من السنيورة بتسهيل انتخابه مفتياً، وذلك بعدما بدأ «الأخير تحركاً للتمديد لـ«المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى» الذي تنتهي ولايته في تشرين الأوّل المقبل، والذي له الغلبة فيه. وتقول بقيّة الرواية المتداولة إنّ السنيورة وعد بإدخال بعض التعديلات على المراكز داخل دار الفتوى، وأبرزها نقل الشيخ أمين الكردي من منصب أمين الفتوى وإعادته إلى المحكمة الشرعية بصفة قاضٍ، منعاً لـ«الحرتقة»، إذ إن الأخير مَن الشخصيات المؤثرة والقوية داخل «عائشة بكّار».

تقرير

شكاوى اعتداء جنسي ضد السفير في باريس
مشاغبة فرنسية على باسيل؟

رلى إبراهيم

نشر موقع «ميديا بارت» الفرنسي تقريراً مفصّلاً حول تحقيق قضائي تقوم به السلطات القضائية الفرنسية بحق السفير اللبناني في فرنسا رامي عدوان. التحقيق مبنيّ على شكويين ضد عدوان تقدّمت بهما موظّفتان لبنانيتان كانتا تعملان في السفارة بتهمة الاعتداء الجنسي والجسدي واللفظي عليهما في تواريخ مختلفة بين عامي 2018 و2022. وتزعم الموظفتان في تفاصيل أنهما تعرّضتا إلى ضرب واعتداء، ومحاولات خنق ودهس بالسيارة، وهي تهم نفاها عدوان مشكّكاً بالشكويين المقدّمتين بعد أكثر من عامين. غير أنه اعترف بإقامته علاقة حميمة «ودّية» مع كل من الموظفتين. مقدّماً روايات مختلفة عن تلك التي سردتها الفتاتان.

علماً أن عدوان الذي يشغل منصب سفير لبنان في فرنسا منذ عام 2017، لن يكون مجبراً على الخضوع للتحقيق أو الملاحقة في فرنسا نظراً إلى حصانته الدبلوماسية بموجب اتفاقية جنيف الدولية للنشاطات الدبلوماسية. إلا في حال قرّرت الدولة اللبنانية رفع الحصانة عنه. وخلافاً لكل ما نُشر حول توقيف عدوان أو سفره إلى هولندا، لا يزال الأخير يمارس عمله كالمعتاد. وقال وكيله القانوني المحامي كريم بيلوني لوكالة «فرانس برس» إن موكله ينفي الاتهامات بالاعتداء، سواء أكانت لفظية أم أخلاقية أم جنسية، مضيفاً أن عدوان أقام علاقات غرامية مع الشابتين تخللتها خلافات وانفصال.

ونقلت «فرانس برس» عن وزارة الخارجية الفرنسية ضرورة رفع السلطات اللبنانية الحصانة عن عدوان تسهيلاً لعمل القضاء الفرنسي، موضحة أن ليس لديها أي عناصر تتعلق بهذه القضية التي يتولى القضاء الفرنسي التحقيق فيها وما يشمله من سرية. اللافت هنا أن طلب الخارجية الفرنسية رفع الحصانة عن عدوان جاء من خلال الإعلام، من دون تقديم أي طلب رسمي إلى وزارة الخارجية اللبنانية وفق الأصول الدبلوماسية كما تؤكد مصادر مطّلعة. وبالتالي «لا يمكن للخارجية التعليق على أمر لم يتم فيه اتّباع الإجراءات الدبلوماسية الرسمية كإيفاد السفيرة الفرنسية إلى الوزارة أو إرسال طلب رسمي». لكنّ مصادر الخارجية أوضحت أن الوزارة في صدد إرسال لجنة تحقيق إلى باريس غداً أو بعد غد، مؤلّفة من مدير التفتيش هادي هاشم والأمين العام للوزارة هاني شميطلي للاستماع إلى إفادات موظفي السفارة والدبلوماسيين وحتى الموظفتين إن رغبتا بالحديث. «فرغم عدم تلقي أي طلب فرنسي عبر القنوات الدبلوماسية، لا يمكن للخارجية تجاهل كل التقارير الإعلامية». وبحسب المصادر، ستطلب اللجنة موعداً من وزارة الخارجية الفرنسية، على أن ترفع تقريراً إلى وزير الخارجية عبدالله بو حبيب يتضمن توصيات: «إذا كان السفير مذنباً فستطلب اللجنة كفّ يده وتعيين قائم بالأعمال مكانه إلى حين انتخاب رئيس، وسيخضع للعقوبات التي يحددها قانون الوزارة حسب الجرم المرتكب. وإذا لم تجد اللجنة أي أساس للقضية فستدوّن أنها لم تحصل على دلائل كافية لإدانته».

وعلمت «الأخبار» من مصادر مقرّبة من عدوان أنه كلّف محامين للرد على الشكاوى «وهو مستعد للذهاب إلى التحقيق في باريس».

وثمّة من يربط توقيت الكشف عن القضية بأبعاد سياسية تتعلق بزيارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الأخيرة لباريس وعدم موافقته على مبادرة الرئيس الفرنسي القاضية بالإتيان بسليمان فرنجية رئيساً للجمهورية ونواف سلام رئيساً للحكومة، إذ إن عدوان محسوب على باسيل ويُعتبر من حصة التيار الوطني الحر في التعيينات الدبلوماسية. وتشير هذه الجهات إلى «مطبخ» سياسي - إعلامي للضغط على باسيل و«معاقبته»، دخل أخيراً على خطه سلام شخصياً.

قضية اليوم

ما شهدته زحلة أكبر من تفجير وأقل من هزة
من يعبث بصاعق الزلازل؟

فؤاد بزي

في دراسة صدرت في آذار الماضي، أعدّها المركز الوطني للجيوفيزياء، بالتعاون مع المعهد الوطني لعلوم الأرض في غرونوبل (فرنسا) حول تحرّكات القشرة الأرضية في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط، لفت انتباه الباحثَين الجيولوجيين المشاركين فيها «تركّز الهزات الأرضية المرصودة في لبنان خلال فترة النهار». ولكن بما أن «حركات القشرة الأرضية لا يعنيها تعاقب الليل والنهار»، استنتج الباحثون أنّ «هذه الهزات ناتجة عن أنشطة بشرية، خصوصاً أنها، إضافة إلى وقوعها خلال ساعات النهار، تختفي أيام العطل الرّسمية!». وهذا ما يؤكده أيضاً وزير البيئة في حكومة تصريف الأعمال ناصر ياسين، إذ يشير إلى «امتلاك الوزارة معلومات مؤكّدة من المجلس الوطني للبحوث العلمية عن تحرّكات زلزالية غير مرتبطة بالحركة الطبيعية للأرض». بحسب الجيولوجيين، فإن الكسّارات والمقالع المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية أقامها أصحابها فوق فوالق زلزالية لهشاشة الصخور فيها. التفجير الغامض الذي شهدته جرود مدينة زحلة، السبت الماضي، «وقع على جدار فالق اليمونة». الهزّة التي رافقت الانفجار، غير مفهوم سببها حتى الآن، وما إذا كان ناتجاً عن كميّة المتفجّرات المستخدمة، أم أن التفجير أطلق طاقة مشحونة في الفالق. بحسب علماء جيولوجيا يتابعون الخرائط الزلزالية في لبنان والمنطقة، «الأمور بحاجة إلى دراسة أعمق. فالهزّة ظهرت على المراصد السّورية والفلسطينية، وهي، بالتالي، أكبر من تفجير، وأقل من زلزال». لكن، أياً يكن الأمر، من الواضح أن هناك من يعبث بصاعق زلزالية لهشاشة الصخور فيها. التفجير الغامض الذي شهدته جرود مدينة زحلة، السبت الماضي، «وقع على جدار فالق اليمونة». الهزّة التي رافقت الانفجار، غير مفهوم سببها حتى الآن، وما إذا كان ناتجاً عن كميّة المتفجّرات المستخدمة، أم أن التفجير أطلق طاقة مشحونة في الفالق. بحسب علماء جيولوجيا يتابعون الخرائط الزلزالية في لبنان والمنطقة، «الأمور بحاجة إلى دراسة أعمق. فالهزّة ظهرت على المراصد السّورية والفلسطينية، وهي، بالتالي، أكبر من تفجير، وأقل من زلزال». لكن، أياً يكن الأمر، من الواضح أن هناك من يعبث بصاعق زلزالية لهشاشة الصخور فيها. قنبلة ضخمة تهدّد حياة مئات الآلاف، في غياب تام ومعتاد للدولة وأجهزتها الأمنية. وقبل زحلة، شهدت منطقة كسروان أيضاً «تحرّكات أرضية غير عادية» ترافقت مع «أصوات هدير»، وفقاً لشهود.

رئيسة المركز الوطني للجيوفيزياء مارلين البراكس، قالت لـ«الأخبار» إن «أجهزة المركز رصدت بالفعل هزّة أرضية في منطقة البقاع. مركزها، منطقة قاع الريم، على بعد 4 كلم من مدينة زحلة، بقوة 3 درجات على مقياس ريختر، عند السّاعة 02:15 من بعد ظهر السبت».

لحظة وقوع التفجير، وحصول الهزّة، وانتشار الخبر، «وُضع الأمر في عهدة القوى الأمنية المسؤولة عن متابعة أعمال الكسّارات على الأرض، لا وزارة البيئة»، بحسب ياسين، مشيراً إلى أن هناك «1235 موقعاً تعمل في استخراج الصخور على الأراضي اللبنانية، العشرات منها مخالفة، وتعمل على نقاط زلزالية حرجة. ولكن، إنفاذ القانون على الأرض من مسؤولية القوى الأمنية، والإدارات المحليّة». وأشار إلى أن «العمل جار على مخطط توجيهي جديد للكسّارات، بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، تُستثنى منه السّلسلة الغربية بشكل تام. إلا أنّ التشريع في مجلس النواب بحاجة إلى دورة عمل طبيعية، ونعيش اليوم حالاً استثنائية».

وقال إنه سيعرض «توصية في أول جلسة قادمة لمجلس الوزراء، تقضي بأن توقف القوى الأمنية العمل في أيّ من مجموعات الاستخراج الكبيرة».

الفوضى على الأرض تؤكّدها الأمينة العامة لمجلس البحوث العلمية تمارا الزين، المسؤولة أمام الحكومة عن رسم الخريطة الزلزالية للبنان، و«التي تشوّهها التفجيرات العشوائية للكسّارات». الموضوع أبعد من تشويه البيئة، وفقاً للزين. في الشق العملي على الأرض، «الكسّارات بأغلبها موجودة على الفوالق، والتفجيرات المكثفة فيها قد تحفّز تحرّكات زلزالية كبرى، وهذا ما أبلغناه لوزير البيئة أخيراً». أمّا في الشّق العلمي، فقد «طلبنا وضع آلية تنسيقية لمعرفة ساعات التفجير. فالكسّارات لا تبلغ الدولة بشيء»، وأغلبها غير مرخّص، والمراصد الزلزالية ترى التفجيرات على أنّها تحرّكات للقشرة الأرضية، وبالتالي تتداخل المعلومات بعضها ببعض، مشوهةً الحقائق».

> كل الكسارات أنشئت فوق فوالق زلزالية والتفجيرات قد تتسبب بهزات كبيرة

من جهته، يؤكّد أستاذ الجيولوجيا في الجامعة اللبنانية الدكتور داني عازار «أنّ التفجيرات على حيطان الفوالق أمر فيه خطر كبير، فهذه المنطقة تفصل بين صفيحتين أرضيتين، وهي الأكثر هشاشة». وأوضح «أنّ أعمال التفجير تساهم في خلق موجات ضخمة على أمكنة ضعيفة، وتحريكها قد يتسبب بهزات كبيرة، وكلّما كان عمق التفجير أكبر زاد الخطر». ويؤكّد عازار بحسب دراساته الميدانية على الأرض «إقامة الكسّارات على الفوالق»، مسمياً «كسّارة عين دارة، التي عبرها يمر خط الفالق الذي يقطع بيروت والشوف، كما كسّارة آل جعفر المقامة على نقطة في فالق اليمونة».

(هيثم الموسوي)

الكسارات مقفلة... ماذا عن معامل تعبئة المياه؟

منذ الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وسوريا في السادس من شباط الماضي والهزات الارتدادية التي تبعته، بات خبر أي هزة، كالـ«هزة» التي وقعت في زحلة السبت الماضي، يشغل وسائل التواصل الاجتماعي، ويعيد التذكير بـ«أعمال حفر وتفجير في كسّارات زحلة»، تحديداً تلك التي يملكها كمال أبو حمدان.

غير أن الواقع أن كسارة أبو حمدان، إضافة إلى كسارتين أخريين في المنطقة، «مقفلة ومختومة بالشمع الأحمر»، بحسب ما يجمع مسؤولون أمنيون وفعاليات وشهود في منطقة زحلة تحدّثت إليهم «الأخبار». أكثر من ذلك، «هناك حواجز ثابتة للقوى الأمنية على مدخل الكسارة لمنع أي عمل فيها»، تنفيذاً لقرار أصدره وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام المولوي أخيراً.

رغم ذلك، لم تتوقف الشائعات المتلاحقة، تارةً حول «مداهمات للقوى الأمنية، وإعادة إقفال الكسّارات»، وتارةً أخرى عن «ضبط كمية من النيترات جاهزة للاستخدام»، وتحديد نسبة النيترات في المضبوطات بـ26%، مع استغلال سياسي واضح ربطاً بالانتماء الطائفي لصاحب الكسارة، إذ أصدرت القوات اللبنانية وأحزاب وشخصيات تدور في فلكها بيانات تدعو إلى «معاقبة الفاعلين».

أبو حمدان أكّد لـ«الأخبار»، أنّ كسّارته «تقع في جهة مغايرة تماماً لمكان سماع الصوت، صوب شتورة تحديداً». وأضاف أن «القوى الأمنية، منذ 5 أيام، تسيّر دوريات في منطقة الكسّارات، ووضعت حواجز ثابتة 24/24، لتمنعنا من نقل الستوك، بضغط من قائد المنطقة». وأشار إلى أنه «بعد وقوع الانفجار، كشف خبراء المتفجرات في الجيش على المنطقة، وما عثروا عليه عندنا هو كيس مواد كيماوية تُستخدم للزراعة، نسبة النيترات فيها 26%، وعمرها أكثر من 10 سنوات، متحجّرة، وغير صالحة للاستخدام». وحول استخدام التفجير لاستخراج الصخور، أكد أبو حمدان «امتلاكه رخصة استخدام متفجرات، إلا أنّ المقلع مقفل منذ مدّة غير قصيرة»، داعياً «وسائل الإعلام للحضور والتصوير». وبحسب مصادر أمنية مطّلعة، «لم تحدث أي توقيفات ولم يعثر خبراء المتفجرات على ما يثير الارتياب». ما الذي حدث إذاً؟

شهود تواصلت معهم «الأخبار» أكّدوا سماع صوت «عميق» للانفجار في منطقة قاع الرّيم، تحديداً «قرب معامل تعبئة المياه في المنطقة، لا من منطقة الكسّارات»، فيما أكّد المركز الوطني للجيوفيزياء أن مركز الهزة التي رُصدت يقع في منطقة قاع الريم، على بعد 4 كلم من مدينة زحلة. إلا أنه لم يُسجّل أن القوى الأمنية تفقّدت هذا الموقع تحديداً لأسباب غير معلومة. علماً أن مصادر في المنطقة أكّدت وجود «أعمال حفر وأستصلاح لقنوات جرّ المياه في منطقة حزرتا - قاع الرّيم، في الجبل تحديداً، حيث معملا البردوني والريم لتعبئة المياه اللذان يستخدمان قنوات الجرّ الأفقي، لا الآبار».

وأشارت المصادر إلى أن هدف هذه الأشغال هو «توسعة الأقنية»، مشيرة إلى أن شركات تعبئة المياه تحفر الآبار على منبع النهر، ما أدى إلى تراجع كبير في منسوب مياه البردوني، ناهيك عن إقامة معامل على منبع النهر تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، كمصنع «ميموزا» لتصنيع الورق والكرتون والألومنيوم وأوراق التغليف الذي يستهلك عشرة أضعاف الحصة المسموح له بها. علماً أن رئيس بلدية قاع الريم وسام التنّوري (أحد أصحاب «ميموزا»)، ورئيس مجلس إدارة شركة مياه «البردوني» غسان صليبا، وصاحب شركة «الريم» مرشد بعقليني، مقرّبون من القوات اللبنانية.

(الأخبار)

دراسة «البيئة» وUNDP حول القطاع ليست شاملة ولا واضحة

2.4 مليار دولار أميركي على الأقلّ هي مستحقات الخزينة من الرسوم والضرائب وكلفة التدهور البيئي وإعادة تأهيله بسبب سوء إدارة قطاع المقالع. وفق دراسة لوزارة البيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دراسة تعطي انطباعات إيجابية لجهة الاهتمام بالشأن البيئي وملاحقة التعديات، لكن تشوبها ملاحظات «غير مبشّرة» توحي بأن أصحاب المقالع والكسارات لا يزالون الحلقة الأقوى

زينب حمّود

استندت الدراسة إلى مسح ميداني وجوّي أجرته مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، تطبيقاً للمرسوم الرقم 6569 بتاريخ 3 تموز 2020 حول «تحديد دقائق تطبيق المادة 61 من قانون موازنة عام 2019». شمل المسح 1235 موقعاً على كامل الأراضي اللبنانية، وبلغت المساحة الإجمالية التي حصلت فيها النشاطات المرتبطة بالمقالع 15,1 مليون متر مربع، فيما وصلت الكميات المستخرجة في الفترة الممتدة بين عامَي 2007 و2018 إلى 196,9 مليون متر مكعب. وأعلن وزير البيئة ناصر ياسين في تغريدة أنّ هذا «الحدّ الأدنى لمستحقات الخزينة من قطاع شمولية الدراسة، فـ«عندما طُرح النقاش جدّياً حول استيفاء الحكومة مستحقاتها من قطاع المقالع والكسارات والمرامل عام 2019، بالتزامن مع صدور قرار إقفال الكسارات، تحدّث باحثون ومستشارو وزارة البيئة عن 60 مليون متر مربع وليس 15 مليوناً». التفاوت الكبير بين الرقمين يعزوه حدّاد إلى «غياب مساحات المرامل في بلدة عين دارة عن جداول الدراسة». كما توقّف عند الرقم 2,4 مليار دولار الذي قدّرته الدراسة لمجموع المستحقات، «بعدما كان الحديث في أوساط وزارة البيئة سابقاً عن سبعة مليارات دولار، ثم أربعة مليارات دولار، قبل الإعلان عن الرقم الأخير». كذلك، لم تحتسب الدراسة التعويض عن الألم والمعاناة «كونه يفترض أن يطالب به الأشخاص المتضررون من خلال دعوى قضائية». وفي هذا السياق، يأخذ حدّاد على الدراسة ثلاثة أمور:

أولاً، «يحتاج الادّعاء إلى معرفة المعلومات الكافية حول المقالع، والكسارات ومحافر الرمل». من هنا يبدأ منسّق «هيئة المبادرة المدنية» في عين دارة المهندس عبد الله حدّاد تساؤلاته حول العامة المالية القاضية إيمان عبد الله قراراً يلزم بلدية عين دارة بتكليف الكسارات مبلغ 170 مليون دولار بدل المبالغ المتدنية جداً التي كانت تتقاضاها، أحال النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم الملف إلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان القاضي نقولا منصور، من دون أن نرى نتيجة ملموسة بعد مرور أربع سنوات».

> لماذا لا تصدر قرارات عن وزير المالية لاستيفاء رسوم الكسارات على منصة «صيرفة» أسوة بقطاعات أخرى

ثالثاً، «ليست الدولة متضررة من الانتهاك البيئي والتهرّب الضريبي الذي يضعه قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الرقم 2015/44 في خانة الأموال المبيّضة؟ لماذا لا تدّعي هيئة القضايا في وزارة العدل على أصحاب المقالع والكسارات وعلى كل من شارك في عمليات الفساد والرشى المنظّمة وعرقل تحصيل الرسوم؟».

وزير البيئة أعلن أن الرسوم المجباة ستُحوّل إلى حساب خاص باسم الدولة اللبنانية يُفتح بالدولار الأميركي في مصرف لبنان، ويُخصّص للإنفاق على المشاريع البيئية. بعيداً عن الشكوك التي تحيط بمصير هذه الأموال في ظل استمرار المنظومة التي كرّست الانتهاكات في القطاع والتهرّب الضريبي، بشكّل حدّاد في «قانونية تجميعها في صندوق مركزي وتحديد أبواب إنفاقها فيما قسم كبير منها رسوم بلدية».

إلى ذلك، حدّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرسوم المتوجب دفعها بالدولار الأميركي، من دون أن يتّضح وفق أيّ سعر صرف للدولار، وخصوصاً أنّ الدراسة لم تصل إلى تاريخ بدء الأزمة الاقتصادية. وبلّغ حدّاد إلى «أننا طلبنا لدى وضع موازنة 2022 أن يكون دولار رسوم الكسارات موازياً للدولار الجمركي، لكن الأمر غُيّب كلياً عن الموازنة. بعدها وُعدنا بإدراجها في موازنة 2023 من دون أن نعرف وفق أيّ سعر صرف». وفي ظل عدم إقرار موازنة 2023 يسأل: «لماذا لا تصدر قرارات عن وزير المالية لاستيفاء رسوم الكسارات على منصة صيرفة أسوة بقطاعات أخرى مثل قطاع الاتصالات، ويباشر المعنيون إرسال إنذارات للدفع؟».

تقرير

الامتحانات في موعدها

> الامتحانات الرسمية في موعدها وما يثار حول تمويل الامتحانات لا يتجاوز شدّ الحبال بين وزارة التربية والجهات الدولية المانحة. أما تحرك الروابط المعسوكة حزبياً فسيقف عند مساعدة الوزير للضغط على المانحين ولن يصل الى مقاطعة أعمال الامتحانات. وحدهم الطلاب المتعبون أصلاً، من يعانون من التشويش الحاصل

فاتن الحاج

يضع وزير التربية، عباس الحلبي، الجهات الدولية المانحة أمام خطر «تطيير» الامتحانات الرسمية المقررة بعد نحو شهر، في حال عدم تأمين حوافز الأساتذة بالدولار الأميركي، ويضغط بواسطة روابط الأساتذة في الثانوي والأساسي والمهني الرسمي لتأمينها. لكن هذا التصعيد لن يصل إلى حد مقاطعة الاستحقاق وعدم إجرائه. فالروابط، المعسوكة حزبياً، لن تجرؤ على التلويح بهذه الورقة أصلاً، وهو ما ظهر واضحاً في بيانها الأخير. إذ تبيّن أن سقف التحرك لن يتجاوز الضغط على المانحين بإعلان «الإضراب المسائي» لمدة أسبوع في مدارس تعليم النازحين السوريين، ابتداء من اليوم لغاية الأحد المقبل. المطلبان الأساسيان اللذان ترفعهما الروابط هما: دفع الـ 4 رواتب صيفاً وإعفاء الأساتذة من شرط الحضور 14 يوماً، على غرار ما حدث مع الجيش، وتطبيق المرسوم المتعلق بإعطاء تعويض النقل 450 ألف ليرة عن كل يوم حضور والذي أوقفت الحكومة العمل به، ابتداءً من أول أيار. إلى ذلك، لا يبدو أن وزارة التربية في وارد خفض بدلات المراقبة والتصحيح لأن من شأن ذلك أن يطيح بالامتحانات وتكون قد ضربت نفسها، تماماً كما حصل مع تصريح وزير التربية عندما زفّ ما سمّاه «البشرى السارة للهيئة التعليمية» وهي إعطاء 5 دولارات كبدل إنتاجية عن كل يوم حضور وتدريس كشرطين أساسيين، والذي كاد يطيح بالعام الدراسي.

في الواقع، تخرج الصرخة من بعض أعضاء رابطة التعليم الأساسي، ولا يجد الحديث عن المقاطعة أيّ صدى في رابطتَي الثانوي والمهني. فرئيس رابطة معلّمي التعليم الأساسي الرسمي حسين جواد قال لـ«الأخبار» إن الامتحانات مرهونة بتحقيق هذين الشرطين: «الرواتب الأربعة صيفاً وبدل النقل»، فيما رفضت مقررة فرع جبل لبنان في الرابطة مي شلهوب، وعضوا الهيئة الإدارية طوني جرجورة وجيمي جبور، كما قالوا في تسجيلات صوتية أرسلوها إلى الأساتذة، أن يكونوا شهود زور، وأعلنوا أنهم سيستقيلون من الرابطة احتجاجاً على بيان الروابط المعدّ سلفاً، والذي صدر قبل انتهاء النقاش حول الإضراب أو إنهاء العام الدراسي للتلامذة السوريين، علماً أن مدارس بعد الظهر تخص التعليم الأساسي دون القطاعين الآخرين».

يعني كل ذلك أن الروابط تريد «أخذ الضمانات» بدفع الحوافز لا أكثر ولا أقل، وبالتالي فإنّ بلبلة الحديث عن إمكان إلغاء الامتحانات الرسمية على بعد نحو شهر واحد من انطلاقتها (تبدأ في 6 تموز) ليست في محلها، ولا تنقص طلاب الشهادات في التعليم الرسمي الذين عاشوا عاماً عصيباً، وزُمّوا في أحضان معاهد خاصة أو أساتذة خصوصيين أو أساتذة استقدمتهم أحزاب سياسية أو بلديات أو جمعيات للتعويض عمّا فاتهم من دروس، وليس معروفاً ما هي القيمة الفعلية للتعليم الذي حصّلوه. أما المفارقة الغريبة فكانت أن تطلب الأحزاب من الأساتذة الرسميين أن يتطوّعوا مجاناً لهذه المهمة!

التعليم الرسمي فشل حيث نجح التعليم الخاص في إنجاز البرامج وإعداد طلابه للاستحقاق، فترك الأستاذ الرسمي يواجه باللحم الحي، ونكثت الدولة بكل الوعود لإعطائه ما يكفي لسد الرمق وتأمين عودة طبيعية إلى المدارس والثانويات الرسمية، والنتيجة استهتار وفوضى وفساد لجهة تسجيل بعض الأساتذة المتعاقدين لساعات تدريس لم ينفذوها، مقابل حرمان الطلاب من حقهم في التعلم، ودفعهم إلى البحث عن وسائل بديلة مكلفة مادياً من أجل استكمال المنهاج وتمرير استحقاق كيفما اتفق، وتوزيع شهادات بأيّ ثمن.

> التصعيد للضغط على الجهات المانحة لن يصل إلى إلغاء الامتحانات

«التعلم لم يحصل»، هذا ما قالته الأستاذة في التعليم الثانوي الرسمي، فهيمة مراد، مشيرة إلى «غياب الانضباط والمهنية لدى بعض الأساتذة المتعاقدين على وجه الخصوص الذين لم يكترثوا لما سيحصّل الطلاب من تعليم في الفترة الوجيزة المتبقية بعد فك الإضراب في 6 آذار الماضي، وجُل همهم كان «تمريك» الساعات، في حين أن بعض الأساتذة «المنقطعين» عن الحضور لم يترددوا في مساعدة طلابهم في الشهادات الرسمية للتحضير للاستحقاق. وأعربت عن اعتقادها بأن الامتحانات ستحصل بكل التسهيلات الممكنة على مستوى الأسئلة و«باريم» التصحيح والتصحيح. تبدو مراد متيقّنة بأن الأساتذة سيراقبون ويصحّحون، باعتبار أن من عاد إلى الصفوف من أجل وعد بدفع 125 دولاراً، سيركض للمشاركة في أعمال الامتحانات الرسمية. مراد كانت تفضل تمديد العام الدراسي بعد إعطاء الأساتذة جزءاً من حقوقهم، ومن ثم إجراء امتحانات طبيعية، لافتة إلى أن من «واجباتنا أن نعلّم مجاناً عندما تكون الدولة بحاجة إلينا، لكن لن نقبل بأن نضحي للملمة فساد السياسيين وهدرهم».

استوقف الأستاذ في التعليم الثانوي فؤاد دهيني أن يتصرف وزير التربية حيال الامتحانات الرسمية وكأن الوضع طبيعي، علماً أن المستوى التعليمي للطلاب تراجع بنسبة كبيرة، ومنهم من لم يكتسب أكثر من 20 في المئة في بعض المواد، ولن تكون هناك صدقية للاستحقاق، إذ سيكون الغش سيد الموقف، فيما يتقاضى بعض الأساتذة 110 دولارات في الشهر، يدفعون منها 80 دولاراً للانتقال من المدرسة البعيدة عن مكان سكنهم وإليها، ولا يتلقّون سوى الوعود الكاذبة. وقال إن الأساتذة غير متحمسين للمشاركة في المراقبة والتصحيح، «وتلويح الروابط بتوقيف نتائج الامتحانات المدرسية مزحة، فليس هناك أيّ مدير يجرؤ على فعل ذلك».

وبينما أشار دهيني إلى تخبّط على مستوى الإدارة التربوية على خلفية أن لا أحد يستطيع أن يلزم أحداً بالمشاركة في أعمال الامتحانات، وضعت المدرّسة في التعليم الأساسي الرسمي مايا شعيب تعميم المدير العام للتربية عماد الأشقر الرقم 26 المتعلق بإشراك جميع الأساتذة الراغبين في التعليم الرسمي والخاص والمستعان بهم في الامتحانات في خانة الخطة (ب) لسحب ورقة المقاطعة من يد التعليم الرسمي والاستغناء عنه، وضرب خصوصية الامتحانات الرسمية لجهة عدم الاستعانة بالمدارس الخاصة التي لديها حسابات معينة، سائلة: «كيف ستقاس المصداقية والنزاهة وهي الشروط المطلوب توافرها في مقدّم الطلب للمشاركة في الامتحانات ومن سيقيسها؟ وهل يمكن الدولة أن تحاسب الأستاذ في التعليم الخاص كما تفعل مع الأستاذ الرسمي فتفرض عقوبات تأديبية؟».

واستغربت شعيب أن يصدر ملحق للتعميم يطلب من المديرين اعتبار موضوع المراقبة عملية غير اختيارية بل إلزامية لكل أفراد الهيئة التعليمية في دوام قبل الظهر، ما ينسف التعميم نفسه.

(هيثم الموسوي)

الحدث

المفاجأة المصرية تشغل تل أبيب: استثناء عابر أم بداية مسار؟

لليوم الثالث على التوالي، تشخص الأنظار نحو الحدود المصرية مع فلسطين المحتلّة، والتي لطالما خلت من أيّ تهديدات أمنية بالنسبة إلى تقديرات تل أبيب الاستخبارية. وبينما عاشت المؤسّسات الأمنية والسياسية في كيان الاحتلال حالة هلع وترقّب على خلفية عملية الشرطي المصري التي أردت ثلاثة جنود إسرائيليين قتلى، انسحبت الحالة على كلّ المستويات في الكيان وأثارت هلعاً في أوساط المستوطنين، بالتوازي مع تطرُّق الإعلام العبري إلى معظم جوانب الحدث. ولا يزال من المبكر معرفة ما إذا كانت هذه العملية استثنائية أم أنها بداية مسار مخطّط له سيتبعه تنفيذ عمليات أخرى، فيما تبرز الخشية من فرضيّة ثالثة: هل يحفّز نجاح العملية تصاعُد عمليات أخرى في سياق التقليد والمحاكاة؟

يحيى دبوق

لطالما حظيت الحدود المصرية مع فلسطين المحتلّة بهدوء لافت مقارنة مع أيّ حدود أخرى، شرقاً وشمالاً وجنوباً مع غزة بما يشمل الحدود الداخلية مع الأراضي المحتلّة في الضفة الغربية والقدس المحتلّتَين. وبينما يُزكّي «ودّ» السلطات المصرية مع إسرائيل هذا الهدوء، بخلاف ما كان عليه الحال في الماضي البعيد نسبياً، لم يعكّر صفوه في الماضي القريب سوى نشاطات تهريب ممنوعات عبر عصابات الجريمة، أو تسلُّل أفارقة من طالبي لجوء وفرصة عمل. وتحت عنوان التصدّي لنشاطات جنائية من الجانبَين المصري والإسرائيلي، تشارك الطرفان هذا «العبء». إلّا أن مواجهة النشاطات الجنائية تختلف تماماً عن مواجهة نشاطات أمنية على خلفية الصراع مع الاحتلال.

وتعكس محدودية النقاط المنتشرة على طول الحدود من ناحية الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وكذلك محدودية التجهيز والتقنيات الاستخبارية ورتبة القوات المنتشرة التي تُعدّ في الصف الثالث أو الرابع قياساً بقوات النخبة الإسرائيلية، أن التهديد الذي تخشاه جدّياً ليس آمنيّاً أو مرتبطاً بالصراع مع إسرائيل. ووفقاً لصحيفة «هآرتس»، فإن القوات الإسرائيلية والمصرية المنتشرة على طول الحدود، بما يشمل تحديد الضباط والمسؤولين المباشرين عن القوات وانتشارها لدى الجانبَين، قوات متجانسة في ما بينها، وكوّنت، على مدى السنوات الماضية، صداقة خاصة على مستوى الضباط. ومن الواضح أن خرق الشرطي المصري للحدود، بلا إثارة أيّ إنذار، يشير إلى ثغرات على طول الشريط الشائك، على رغم

> **لا يزال من المبكر التوصّل إلى استنتاجات قاطعة من جزاء عملية واحدة أو عملية أولى، سُجّلت في جبهة باتت صديقة لإسرائيل**

كلّ التقنيات والإجراءات التي جرى تفعيلها في السنوات الأخيرة، والتي قيل عن نجاحها الكثير، في منع تهريب ممنوعات أو تسلّل مهاجرين أفارقة إلى الأراضي المحتلّة؛ وهو ما سيكون مدعاة بحث ودراسة استخباريَّين وميدانيَّين، للفترة المقبلة من ناحية إسرائيل ومصر.

وإذا كان، حتى يومنا، إقدام شرطي مصري على تجاوز الحدود، ومن ثمّ إطلاق النار على جنود إسرائيليين، عملية «شاذة» وغير اعتيادية أو متوقّعة من جانب الاحتلال، إلّا أنها تثير جملة تساؤلات، من مثل: هل الشرطي المصري عمل من تلقاء نفسه، وبمبادرة فردية منه؟ ومن شأن الإجابة على هذا السؤال أن يفتح الباب أمام مزيد من التساؤلات، تنحو في ثلاثة اتجاهات.

في الاتجاه الأول، إذا كان منفّذ العملية «ذئباً منفرداً»، فإن هذا يحتّم على الجانبَين البحث في الخلفية التي تدفع أشخاصاً كهؤلاء لتنفيذ عمليات، ومن ثم البحث عن السبب المباشر الذي حفّز قرار العملية. وفي أعقاب ذلك، البحث عن أشخاص متماثلين مع المنفّذ، وإمكان أن يكونوا مرشّحين أيضاً لتنفيذ عمليات مشابهة، ستكون في طبيعتها صعبة على التقدير الاستخباري، لفردية وخصوصية كلّ حالة على حدة. أمّا ثانياً، فسيكون على الجانب المصري أن يتحقّق من إمكان انتماء الشرطي إلى جماعات تنشط في شبه الجزيرة المصرية، ومن ثمّ معرفة ما إذا كان قرّر ذلك من تلقاء نفسه، أو أن التنفيذ جاء نتيجة قرار قيادة عليا لإحدى الجماعات. وهو ما يشير إلى وجود توجه لدى هذه الجماعات، أو إحداها في حدّ أدنى، للبدء بالإضرار بإسرائيل من خلال عمليات انطلاقاً من سيناء. وفي الاتجاه الثالث، يبرز التحقّق ممّا إذا كان الشرطي متماهياً مع أحد التنظيمات المقاومة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يثير أكثر من فرضيّة لم تكن محسوبة ومتوقّعة لدى إسرائيل، بزيادة ساحة جديدة على الساحات المقاومة، ولو نظرياً، من خارج صندوق التوقعات الاستخبارية.

في مقابل كل ذلك، لن تتغيّر الخشية الإسرائيلية كثيراً تجاهَ عامل التحفيز لتنفيذ عمليات مشابهة انطلاقاً من سيناء، نظراً إلى نجاح العملية في قتل ثلاثة إسرائيليين، على رغم حرص القوات الإسرائيلية، كما ادّعت، على ملاحقة الجندي وقتله بعد ساعات من البحث والمطاردة، محاولةً الحدّ من تأثير العملية. وتوازياً، تبرز بين الفرضيات المتداولة في تل أبيب، الخشية من إمكانية إرسال عناصر مقاومة من غزة إلى سيناء، ومنها إلى إسرائيل، لتنفيذ عمليات مشابهة، أو حتى أسر جنود إسرائيليين. ويعني ما تقدّم، أن إسرائيل ستعمد إلى تعزيز جهدها الاستخباري في ساحة لم يشملها التعزيز في السنوات الماضية، وكذلك تحسين المراقبة التقليدية والتقنية لحدود طويلة جداً، توازياً مع نشر قوات نخبة أو ما يقاربها دون الاكتفاء بقوات مستوى أدنى.

مع هذا، لا يزال من المبكر التوصّل إلى استنتاجات قاطعة من جزاء عمليّة واحدة أو عملية أولى، سُجّلت في جبهة باتت صديقة لإسرائيل. إلّا أنه لا يُستبعد، في مسار التقليد والمحاكاة المتوقّع، أن تستدعي الحدود المصرية جهوداً إمكانات من جبهات ساخنة أخرى، لسدّ الثغرات، ما من شأنه أن يثقل كاهل الجيش الإسرائيلي، ويحدّ من إمكاناته.

من الواضح أن خرق الشرطي المصري للحدود، بلا أيّ إنذار، يشير إلى ثغرات على طول الشريط الشائك (أ ف ب)

بين تموز 2006 وحزيران 2023: الفشل الإسرائيلي يتوالد

حسين الأمين

صباح الثاني عشر من تموز 2006، كان قد مرّ أسبوعان فقط على اختطاف الجندي جلعاد شاليط في قطاع غزة، ولذلك كان الجنود في المنطقة الشمالية في حالة تأهب قصوى. وبعد أسبوعين من التأهب، كان التاريخ المذكور (12 تموز 2006) هو اليوم الموعود لهؤلاء الجنود لكي «يشموا رائحة البيت»، بعد انتهاء خدمتهم. في وقت لاحق، سيرد في التحقيقات، أن «الجنود قد خرجوا إلى مهمة كما لو أن الأمر نزهة». انطلقت إلى الطريق مركبتان من طراز «هامر»، في دورية عادية: الأولى مسمّاة على اللاسلكي «بسيمون 4» وعلى متنها 4 جنود، والثانية «بسيمون 4 أ» وعلى متنها 3. آنذاك، قال قائد الدورية للجنود: «صباح الخير. دورية أخيرة. أتمنى للجميع الفرح».

لم يكن قد سُجّل أمام قيادة المنطقة الشمالية أي إنذار محدّد حول محاولة اختطاف جندي من قبل «حزب الله»، ولذا فإن القوات لم يجر تعزيزها على الإطلاق.

في الساعة 9:01، عند نقطة التبليغ الرقم 105، فُتحت النيران. أطلق مقاتلو المقاومة نيرانهم دفعة واحدة. قُتل من قُتل من الجنود، داخل الآليتين وخارجهما، بينما تمكّن جنديان من الفرار باتجاه شجيرات قريبة. وتمكّن أحدهما من إطلاق صيحة في جهاز الاتصال جاء فيها: «لقد تعرّضنا لهجوم». وقد جاء في التقرير الذي كُتب لاحقاً حول عملية الأسر، أن أسلحة الجنود التي وُجدت بجانبهم، لم تكن مذخّرة وجاهزة للإطلاق. وهكذا، فإن أفراد مجموعة «حزب الله» لم يتعرّضوا لأي نوع من النيران أثناء تنفيذ العملية. بالتزامن، كان كبار قادة الأجهزة العسكرية في إسرائيل يجتمعون من أجل البحث في الخطوات التالية، بشأن عملية عسكرية جارية في قطاع غزة، بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي هناك. عند الساعة 9:30، وصلت إلى رئيس الأركان حينها، دان حالوتس، معلومات عامة حول حدث أمني في الشمال، بعدما كان قد مرّ على العملية نحو نصف ساعة.

بدأ الاجتماع كما هو مقرّر. ولَمّا كانت المعلومات حول ما يجري في الشمال غامضة، فقد استمر النقاش حول الأحداث في غزة، بينما أجهزة الإخطار لا تزال تصدر ذبذبات على الطاولة. وأثناء الاجتماع، بدأت قصاصات ورقية عليها ملاحظات، ترد إلى داخل الغرفة. وحوالي الساعة 10:00، وصل تقرير حقيقي حول ما يجري في الشمال، أي بعد مرور نحو ساعة كاملة. أخبر رئيس شعبة العمليات حينها، غادي إيزنكوت، المجتمعين، بأنه «فُقد الاتصال مع اثنين مدرّعتين في الشمال»، ثم أبلغ السكرتير العسكري الجميع بفقدان اثنين من الجنود.

وبعد عقد اتصالات سريعة، أعطى وزير الدفاع، عمير بيرتس، الضوء الأخضر للشروع بإجراء «هنيبعل»، وهو إجراء تلقائي يتضمن هجمات فورية يشنّها سلاح الجو على الطرقات والجسور والمعابر والمواقع في جنوب نهر الليطاني، لقطع الطريق على المقاومين الذين سيكونون في طريقهم، مع الجنديين الأسيرين، خارج منطقة الجنوب. لكن ذلك كان بعد فوات الأوان.

الفشل يتكرّر

صباح الثالث من حزيران 2023، تمكّن جندي مصري واحد من عبور عدة كيلومترات من تضاريس صعبة للغاية، تحوي عوائق طبيعية واصطناعية، ووصل إلى ما يسمّى «بوّابة الطوارئ» في السياج الحدودي الفاصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي المصرية، وهي عادة ما تكون نقطة ضعيفة من السياج يمكن فتحها بسهولة عند الحاجة، ومن المفترض أن تكون سرّية، ولا يعرفها إلا الضباط الإسرائيليون المعنيّون. نجح الجندي في قصّ قضبان البوّابة بواسطة مِعدّات بسيطة، ودخل الأراضي المحتلة. وقرابة الساعة 6:00 صباحاً، أطلق النار على جندي وجندية من «كتيبة الفهد» المختلطة في الجيش الإسرائيلي، عندما كانا في موقع حراسة يبعد نحو 150 متراً من نقطة اختراق الجندي المصري للسياج، وأصابهما بواسطة سلاحه التقليدي «كلاشينكوف»، وأرداهما على الفور. وبحسب المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي، الجنرال دانيال هاجري، فإنه «وفقاً للإجراءات، يجب أن يكون هناك اتصال عبر اللاسلكي كل ساعة مع الجنود في الموقع. في الساعة 4:15 جرى التواصل مع الجنود وتم الردّ. لماذا لم يكن هناك المزيد من الاتصالات بعد ذلك؟ سوف نحقق في الأمر». من هنا، بدأت سلسلة من الأخطاء العملياتية القاتلة، على مستوى القيادات الميدانية على الأرض، وصولاً إلى المستويات الأعلى في قيادة المنطقة الجنوبية، وقيادة الأركان في تل أبيب.

في الساعة 8:00، أي بعد ساعتين على مقتل الجندي والجندية، جرى الاتصال بهما من قبل قيادتهما، فلم يُجيبا. ثمّ عند الـ9:00، وصل قائد «كتيبة الفهد المختلطة» إلى موقع الحراسة، حيث وجد جثتي الجنديين، وبجانبهما سلاحاهما غير المذخّرين، ما يعني أنهما لم يقوما بأي ردّ فعل. وخلال ساعة بعد ذلك، بدأت تعزيزات تصل إلى المكان، من دون أن يدرك أحد بعد ما الذي حدث بالفعل. ثم، بعد مرور نحو 4 ساعات، تمكّنت طائرة استطلاع إسرائيلية من تحديد موقع الفتحة فيه على بعد نحو كيلومتر ونصف كيلومتر، من موقع الحدث الأول. وعلى الفور، توجّه قائد الكتيبة مع جنوده إلى الموقع حيث الجندي المصري الذي كان قد احتمى خلف صخور كبيرة في المكان، واستعدّ لمواجهة الجنود. تأخّرت طائرات الهليكوبتر القتالية، فقرّر قائد القوة الإسرائيلية مهاجمة الجندي المصري، من دون دعم جوي، ليقع اشتباك قصير معه، نتج منه مقتل رقيب في الجيش الإسرائيلي، وإصابة جندي، واستشهاد الجندي المصري.

> **منذ حرب تموز، أصيب ذراع البر في الجيش الإسرائيلي بانتكاسة، يبدو أنه لم يستطع النهوض منها بعد**

وبحسب التقارير الإسرائيلية، يقوم الجيش الإسرائيلي بفحص ما إذا كان قرار الهجوم قبل وصول الدعم الجوي، إجراءً صحيحاً. ويُضاف إلى سلسلة الفشل الإسرائيلي، التبرير الذي قدّمه المتحدث باسم الجيش، لعدم تفعيل أجهزة الاستشعار على السياج الذي اخترقه الجندي المصري، ومفاده «سوء الأحوال الجوية»، أي الحرّ الشديد، المترافق مع غبار كثيف. ووفقاً للمعلومات، فقد وُجدت بحوزة الجندي المصري حقيبة ظهر فيها معدّات و6 مخازن رصاص وسكاكين، ما يعني - بحسب العدو - أنه خطّط لمسار التسلل، وعرف موقع الجنود، وحضّر للعملية «بدقّة».

فشل عملياتي

تعالت المطالبات في وسائل الإعلام الإسرائيلية طوال اليومين الماضيين، بكشف ملابسات وأسباب «الفشل العملياتي» الذي وقع فيه جيش العدو. حتى إن شقيقة الجندية القتيلة، طالبت الجيش بتقديم تبرير دقيق لما حدث، في ظلّ تضارب وغموض في المعلومات. واعتبر المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوسي يهوشع، «حدث الأمس فشلاً عملياتياً في الجيش الإسرائيلي، حيث لم تكن قوات الرضوان التابعة لحزب الله، هي من عبرت السياج، إنما جندي مصري واحد، بسلاح كلاشينكوف، واستخدام الجيش الإسرائيلي بأكمله». مضيفاً أن «الجنود الثلاثة القتلى لم يطلقوا رصاصة واحدة». ورأى أنه «قبل الحديث عن هجوم على إيران، ينبغي التحقّق مما يحدث مع الجيش البرّي المهمل»؛ إذ إن «مقاتلي الجيش الإسرائيلي سيواجهون قوات الرضوان في لبنان، وإذا كانت هذه هي النتيجة أمام شرطي مصري غير مدرّب، فعلى الجيش الإسرائيلي إجراء فحص داخلي، وتغيير الأولويات». كما أعاد يهوشع التذكير بأن «هذه هي عملية التسلل الثانية خلال الثلاثة أشهر المنصرمة بعد تسلل منفّذ عملية مجدو من لبنان، وهذا بحدّ ذاته فشل». بدوره، طالب محلّل «القناة الـ14»، هاليل روزين، رئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي، بـ«اتخاذ خطوات مهمة بالفعل في الأيام المقبلة، بدءاً من تغيير المفهوم العملياتي في المنطقة، من خلال تحسين تعليمات فتح النار، ثم معاقبة كل المتورّطين من الصغار إلى الكبار».

ذراع البر الفاشلة

بين عمليتي 2006 و2023، فوارق كثيرة في الزمان والمكان، والظروف العملياتية، وميزان القوّة. لكن، بينهما أيضاً، مشتركات كبيرة، لطالما شغلت، وستشغل الآن أكثر، بال قيادة الجيش الإسرائيلي، إذ بعد نحو 17 عاماً من العملية الأولى، وعشرات بل مئات الخطط والتدريبات والمناورات، واستخلاص العبر والدروس، لا يزال جنود الجيش الإسرائيلي ينتقلون من فشل إلى آخر، حين يقاتلون على مستوى الأفراد، وجهاً لوجه، مقاتلين بمستوى تدريب وتجهيز مقبول، لا أكثر. أما «استعراضات» العدو في الضفة الغربية، حيث يتحكّم بالميدان استخبارياً وعملياتياً، وتعاونه مع أجهزة أمن السلطة، ويقابله مقاومون بأسلحة فردية قليلة، ومن دون أي تدريب حقيقي، فلا تعدو كونها صورة إعلامية لا تعكس الحقيقة التي يدركها قادة العدو جيداً.

ومنذ حرب تموز، أُصيب ذراع البرّ في الجيش الإسرائيلي بانتكاسة، يبدو أنه لم يستطع النهوض منها بعد، إذ فشل عدّة مرّات في محاولات التوغّل في قطاع غزة، وكانت نتائج تلك المحاولات وخيمة وصعبة للغاية على جنود وضباط المشاة فيه. كما أن هؤلاء، واجهوا حوادث كثيرة، تبيّن فيها فشلهم في تحقيق الأهداف. على أن ذلك ليس مشكلة الضباط والجنود وحدهم، بل مشكلة عميقة يعانيها الجيش برمّته منذ سنوات طويلة. فقد تركّزت جهوده وميزانياته على بناء قدرات جوّية متفوّقة، وقدرات استخباراتية متقدّمة، وكذلك على مستوى الأنظمة الدفاعية كالقبّة الحديدية وشبيهاتها، فضلاً عن إدخال التكنولوجيات المتطوّرة في كل تفصيل في آليات عمله، بينما كان ذراع البرّ يضعف أكثر فأكثر، ويفقد جنوده وضباطه ثقتهم بأنفسهم، وهم يخضعون لجولات تحقيق متتالية حول حوادث فشل متتالية، من لجنة فينوغراد 2006، إلى لجنة التحقيق في حدث الحدود الفلسطينية - المصرية.

نشوة شعبية و«حرج» رسمي: مصر تلملم «الذيول»

القاهرة ـ الأخبار

على غرار العملية التي قام بها الجندي المصري، سليمان خاطر، قبل أكثر من 3 عقود، نفّذ جندي مصري عملية استهداف لجنود إسرائيليين عند الحدود قبل أن يستشهد. ويُعدّ الهجوم الأول من نوعه منذ سنوات طويلة، حيث تسلّل الجندي المصري إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستهدفاً عدداً من الجنود الإسرائيليين خلال ورديتهم الليلية على الشريط الحدودي، ما أسفر عن استشهاد الجندي المصري بعد قتله ثلاثة إسرائيليين وإصابته آخرين، فيما لاقى فعله احتفاءً شعبياً أكد أن إسرائيل لا تزال عدواً للمصريين. وفيما وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الحادث بـ«الإرهابي»، أدرجته وزارة الدفاع المصرية في إطار تبادل لإطلاق النار مع مهربين. كذلك، قدم وزير الدفاع المصري العزاء لنظيره الإسرائيلي، واصفاً جميع من سقطوا في الحادث بـ«الضحايا»، بينما عملت الاستخبارات العسكرية بشكل سريع على احتواء التداعيات البينية التي لا يُتوقع أن تستمر طويلاً.

> **يبدو التنسيق المصري - الإسرائيلي في أعلى مستوياته**

ووفق المعلومات التي توافرت لدى الجانبين، فإن منفذ العملية أعدّ جيداً للهجوم، وهو ما تجلّى في تسلّله عبر إحدى نقاط الشريط الحدودي في موعد وجود الجنديَّين الإسرائيليَّين المتمركزَين للحراسة، وأيضاً في تخفّيه بعد قتله إياهما بالقرب من موقع تمركزهما في منطقة المراقبة، حيث انتظر وصول زملائهما في الصباح، ليستبك معهم ويقتل مجنّدة إسرائيلية ويصيب آخرين، قبل أن يسقط شهيداً في العملية التي استغرقت عدة ساعات ولم تكتشف على الفور.

وبالرغم من الحديث عن إحباط عملية تهريب مخدرات بمبالغ مالية كبيرة قبل ساعات من الحادث، إلا أن الحادثَين منفصلان بشكل كامل، فيما عُلم أن الجانب الإسرائيلي لم يتواصل مع المصريين قبل الذهاب إلى أبراج المراقبة التي استهدفها الجندي، في ظلّ فقدان الاتصال بالجنود لساعات قبل اكتشاف مقتلهم. ووفق مصادر «الأخبار»، فإن تحقيقات عسكرية فتحت على الفور مع القادة والمسؤولين عن الجندي منفذ العملية، وجرى على مدار الساعات الماضية استجواب موسع لجميع زملائه وعدد من أقاربه وأصدقائه، بالإضافة إلى قادته، ومراجعة سجل ملفه وحيثيات اختياره للعمل في هذه النقطة الحدودية، بالإضافة إلى جميع تحركاته في الأيام السابقة.

ومن بين الأمور التي يجري التحقيق فيها حجم المعلومات التي اطلع عليها المنفذ، وما إذا كانت لديه بوادر لعمل مسلح من قبل لم يتم الالتفات إليها، بالإضافة إلى كيفية حصوله على هذه الكمية من السلاح بمفرده، وتحضيراته الطويلة للعملية بهذه الدقة ومن دون مساعدة أحد. ولعلّ ما تسعى إليه القاهرة الآن، هو تجاوز تداعيات الحادث واعتباره كأنه لم يكن، مع نيّتها اتخاذ عقوبات فورية تصل إلى حد إحالة ضباط على التقاعد، وإحالة قادة عسكريين مسؤولين بشكل مباشر عن الجندي منفذ الهجوم إلى التحقيق. وهي خطوات، وإن كانت روتينية، إلا أن إبلاغ الجانب الإسرائيلي بها يؤكد عدم وجود متغيّرات حقيقية على الأرض.

على المستوى العسكري، يبدو التنسيق المصري - الإسرائيلي في أعلى مستوياته، مع تعهدات مصرية بمراجعة الإجراءات المتخذة عند اختيار القوات الموجودة على الشريط الحدودي، لضمان عدم تكرار مثل هذا الحادث مستقبلاً، والتأكيد أن الحوادث الفردية لا يمكن أن تؤثر على العلاقات المستمرة في مسار التأمين بين الجانبين. وأبدت القاهرة استعداداً لتنفيذ أي إجراءات مشتركة تضمن إحكام السيطرة على الحدود بشكل أكبر على مسار الـ 240 كلم. وبينما تؤدي قوات حفظ السلام الدولية دوراً روتينياً، يدور الحديث عن خطّة قريبة جداً من أجل زيادة أبراج المراقبة على الشريط الحدودي، وإضافة كاميرات مراقبة، واستخدام تكنولوجيا أحدث من تلك الموجودة حالياً، سياسياً، التزمت القاهرة الصمت رسمياً على ما أعلن من الجانب الإسرائيلي، لأسباب عدة، في مقدّمتها التنسيق السري. وتفهّم الوضع الداخلي الإسرائيلي المعقّد وسيطرة اليمين المتطرف وما سيصدر عنه من مواقف وتصريحات، بالإضافة إلى الرغبة في ترك فرصة لحكومة نتنياهو من أجل تهدئة حالة الغضب الناتجة من الحادث.

يجري التحقيق في حجم المعلومات التي اطلع عليها المنفذ (أ ف ب)

تركيا

فيدان لـ«الخارجية» وشيمشيك لـ«المالية»
حكومة إردوغان الثالثة: سياسات قديمة بوجوه جديدة

افرج الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، عن تشكيلة حكومته الجديدة المؤلفة من 17 وزيراً منتقلاً بذلك إلى مرحلة تثبيت ركائز ولايته الرئاسية الثالثة. ولعلّ أبرز الأسماء الجديدة في الحكومة هو محمد شيمشيك الذي عُيّن وزيراً للخزانة والمالية بدلاً من نور الدين نباتي، لإنقاذ الوضع الاقتصادي، خصوصاً أن شيمشيك كان قد تولّى منصب وزير المالية بين عامَي 2009 و2015، وكانت تجربته ناجحة. واقترح إردوغان على شيمشيك قبل الانتخابات، الترشّح كونه من أصل كردي، لكنه رفض واقترح أن يكون وزيراً للمالية في الحكومة الجديدة. وتتّجه الأنظار في هذا الوقت إلى ما الذي سيفعله الوزير الجديد لمواجهة التضخّم وتدهور سعر صرف الليرة ومسألة رفع الفائدة من عدمها وسياسة الأجور التي وعد إردوغان برفعها.

وشهدت التشكيلة الجديدة طيّ صفحة سليمان صويلو في وزارة الداخلية، المنصب الذي تسلّمه قبل سبع سنوات، بعد انقلاب الـ15 من تموز 2016. وهو قاد، آنذاك، حملات التطهير الواسعة التي شنّها إردوغان على جماعة فتح الله غولين و«حزب الشعوب الديموقراطي»، ولا سيما إقالة معظم رؤساء البلديات الكردية وإتباعهم لسلطته المباشرة. وقد حلّ محلّه في المنصب، محافظ مدينة إسطنبول، علي يرلي قايا، فيما عُيّن يلماز تونتش بدلاً من بكر بوزداغ في وزارة العدل، التي تحظى باهمية موازية لوزارة الداخلية نظراً إلى أن تنفيذ سياسات التطهير وإضعاف خصوم إردوغان كان يتمّ بالتنسيق الكامل بين الوزارتين والأجهزة القضائية.

وما يمكن أن يثير انتباه الرأي العام الخارجي، هو تعيين رئيس الاستخبارات التركية، حاقان فيدان، وزيراً جديداً للخارجية، بدلاً من مولود تشاووش أوغلو. ومع أن فيدان كان يُعتبر وزير خارجية الظلّ، غير أن تعيينه في هذا المنصب يضعه في مواجهة مباشرة مع العالم الخارجي، بخلاف الوزير السابق الذي كان اكتسب خبرة عالية في مهامّ العلاقات الدبلوماسية. وعُرف عن فيدان قيامه بأدوار مهمّة خلال المواجهات مع جماعة غولين عام 2013، وخلال انقلاب عام 2016، كما قام بدور مهمّ في التواصل المباشر مع الأكراد و«حزب العمال الكردستاني» لإيجاد حلول للمشكلة الكردية، ولكن من دون أن تجد هذه المحاولات خواتيم إيجابية. وسيكون فيدان واحداً من أبرز وجوه المرحلة الجديدة من ولاية إردوغان الثالثة، وربّما من أبرز المرشحين لخلافته بعد خمس سنوات. وفي الموازاة، ثمّة توقّعات تشير إلى احتمال تعيين إبراهيم قالين، الناطق باسم رئاسة الجمهورية، ليحلّ محلّ فيدان في التواصل مع الأكراد، وسط سعي تركيا للتنقيب واستكشاف مصادر جديدة للطاقة من غاز طبيعي ونفط، في البحرين الأبيض والأسود. وعيّن إردوغان في حكومته الجديدة امرأة واحدة، هي ماهينور أوزده مير غوكطاش (1982)، وزيرةً للعائلة والشؤون الاجتماعية. وغوكطاش التي درست في الجامعة الحرّة في بروكسل، انتُخبت نائبةً لدورتَين في البرلمان البلجيكي عن مدينة بروكسل (2009-2019)، وكانت أول امرأة محجّبة تُنتخب نائبة في برلمان بلد أوروبي. وبعد عام 2019، عُيّنت سفيرة لتركيا لدى الجزائر.

تعهد إردوغان بالعمل على احتضان الجميع وتلبية تطلّعاتهم وإعداد دستور أكثر مدنيّة (أ ف ب)

وقبل إعلانه التشكيلة الحكومية، أدّى إردوغان القسم أمام البرلمان التركي، متعهّداً بالعمل على احتضان الجميع وتلبية تطلّعاتهم وإعداد دستور أكثر مدنيّة، معتبراً أن الحكومة الجديدة هي بداية مسيرة «القرن التركي». وبعد ذلك، أقام احتفالاً حاشداً في القصر الجمهوري حضره العديد من الزعماء الأجانب، أبرزهم: الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، رئيس الحكومة الباكستاني شهباز شريف، الأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي» ينس ستولتنبرغ ورئيس الوزراء الجزري فيكتور أوربان. وبدا لافتاً، غياب أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، وتكليف وزير داخليته خليفة بن حمد بتمثيله، كما لم يحضر من الرؤساء العرب، سوى الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود. وحضر الاحتفال رئيس الحكومة اللبناني نجيب ميقاتي، رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة ورئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودي، وبرز من بين الحضور، الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الذي فتح يديه إلى السماء، كما المشاركين الآخرين، أثناء تلاوة رئيس الشؤون الدينية، محمد علي إرباش، دعاء التوفيق لإردوغان، والذي استمرّ أكثر من أربع دقائق. ولفت أيضاً أن مادورو زار قبل ذلك، الموقع الذي أنشئ لتمثيل مسلسل «قيامة أرطغرل» فيه، حيث كان في استقباله منتج المسلسل، محمد بوزداغ (أخرجه متين غوناي).

ومع أن المعارضة أصيبت بخيبة أمل كبيرة نتيجة الانتخابات الرئاسية والنيابية، غير أن الدعوة من كل الأحزاب للاستمرار في المواجهة مع سلطة «العدالة والتنمية» - «الحركة القومية»، لم تتوقّف. وقد أعطى إردوغان إشارة البدء بالمواجهة مع

> **سيكون فيدان احد ابرز وجوه المرحلة الجديدة، وربّما من ابرز المرشحين لخلافة إردوغان بعد خمس سنوات**

صدور النتائج الأولية للانتخابات، إذ اعتبر أن لمعركة البلديات التي ستجري في 31 آذار من العام المقبل، أولوية. وتكتسب هذه المواجهة أهمية استثنائية ورمزية للرئيس التركي، لأن «حزب العدالة والتنمية» خسر بلديتي إسطنبول وأنقرة عام 2019، بعدما سيطر عليها منذ عام 1994. ومن جهتهم، بدأ نواب المعارضة المواجهة مع السلطة، عندما امتنعوا عن الوقوف والتصفيق لإردوغان لدى دخوله منصّة الشرف العليا في البرلمان، في جلسة أداء النواب القَسَم يوم الجمعة الماضي. ومع أن الناطق باسم «الحزب الجيّد»، كورشاد زورلو، أعلن أن «تحالف الأمّة» انتهى بالمعنى التقني، لكنه أكد أن التحالف السياسي سيستمر في الانتخابات البلدية، فيما سيحدّد المؤتمر العام للحزب، في 25 حزيران الجاري، الاستراتيجية الجديدة لـ«الجيّد». أما بالنسبة إلى «حزب الشعب الجمهوري»، فقد شكر زعيمه، كمال كيليتشدار أوغلو، الأحزاب التي ترشّح أعضاؤها على لوائحه، وقال إن في إمكانهم الآن العودة إلى أحزابهم الأمّ. وهم: 13 لـ«حزب الديموقراطية والتقدّم» بزعامة علي باباجان، و10 لـ«حزب السعادة» برئاسة تيميل قره ملا أوغلو، ومثلهم لـ«حزب المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو، وثلاثة لـ«الحزب الديموقراطي» برئاسة غولتكين أويصال. ومع أن رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، دعا إلى «التغيير»، وهو من أبرز المرشّحين لرئاسة «حزب الشعب الجمهوري» في المستقبل، إلّا أن كيليتشدار أوغلو قرّر إرجاء المؤتمر العام للحزب إلى ما بعد انتهاء الانتخابات البلدية المقبلة، ما يعني تالياً أن أيّ تغييرات في القيادة مؤجّلة. وسيتوقّف على قرار الحزب ما إذا كان سيتمّ ترشيح إمام أوغلو مجدّداً لرئاسة بلدية إسطنبول أم لا. ولعلّ حسابات سياسية تقف وراء تأجيل المؤتمر العام للحزب، لأن انعقاده وترشّح إمام أوغلو لرئاسة «الشعب الجمهوري» وفوزه، كلّ ذلك سيضطرّه لترك رئاسة بلدية إسطنبول لتذهب إلى رئيس جديد ينتخبه أعضاء المجلس البلدي الموالي بغالبيته للسلطة، فتخسر المعارضة مجاناً بلدية كبرى إلى حين إجراء الانتخابات البلدية المقبلة.

وعلى الرغم من انتهاء الانتخابات، فقد عاد النقاش إلى المربّع الاقتصادي، إذ أشارت التقارير إلى أن كلفة ضبط سعر صرف الليرة عند حدود 20 ليرة مقابل الدولار، في الأسابيع الماضية، بلغت 50 مليار دولار على الأقلّ جاءت جميعها من الخليج وروسيا وأذربيجان. ويحذّر الخبير الاقتصادي، دوران بلبل، من أنه «حتى لو تمّ تعيين ألف محمد شيمشيك، فلن يستطيعوا انتشال الاقتصاد من أزمته»، وذلك بفعل تراكم الديون وإرجاء الحكومة سدادها، لافتاً إلى أن الدولار سيقفز حتماً إلى 27 و30 ليرة في الأسابيع المقبلة.

محمد نور الدين

مع حسمه معركة الرئاسة كما الغلبة في البرلمان، انتقل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى المرحلة الأولى من تثبيت ركائز ولايته الجديدة التي ستستمرّ خمس سنوات. وكان أول قراراته، تعيين جودت يلماز نائباً لرئيس الجمهورية، ليحلّ محلّ فؤاد أوكتاي. وضمت التشكيلة الوزارية 15 وزيراً

سوريا

أذرع متعدّدة برأس واحدة:
واشنطن تجذّر وجودها... وتحصّنه

علاء حلبي

بالتوازي مع عملها على إعادة إحياء قوات عربية تابعة لها في الرقة، تعمل الولايات المتحدة بصفتها قائدة «التحالف الدولي»، على زيادة حجم الفصائل العربية التي تأتمر بأوامرها في منطقتَي شرق الفرات والتنف. ويأتي ذلك في إطار استراتيجية جديدة تستهدف واشنطن من ورائها ضمان وجود القوات المحلية الموالية لها ضمن غرفة تحكُّم واحدة تعمل على تأمين وجود طويل الأمد ومحدود المخاطر للأميركيين.

وفي الآونة الأخيرة، تكرّرت تحذيرات موسكو من مخاطر السياسة التي تنتهجها واشنطن على الأرض السورية، والقاضية بدعم تشكيل فصائل جديدة قوامها عربي في مناطق عدّة، أبرزها الرقة الحدودية مع تركيا. وجاء التحذير الأول خلال الاجتماع الرباعي على مستوى وزراء خارجية سوريا وتركيا وإيران وروسيا، ضمن المبادرة الساعية للتطبيع بين دمشق وأنقرة. أمّا الثاني، فبرز خلال الاجتماع الأخير لمجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في سوريا، والذي استغلّته واشنطن للتحضير لمعركة سياسية جديدة حول المساعدات الإنسانية عبر الحدود. عملياً، تهدف الولايات المتحدة إلى تنشيط مناطق سيطرتها في مسعىً لتمتين تحكّمها على الأرض عبر عناصر ضغط إضافية تحول دون أيّ تقدُّم سياسي يتمّ بعيداً عن موافقتها، وفق مصادر ميدانية مطّلعة تحدثت إلى «الأخبار». وتشمل هذه المناطق المواقع النفطية (شرق الفرات)، والشمال السوري (الرقة)، وحتى أقصى الجنوب الشرقي (منطقة التنف الحدودية مع الأردن والعراق).

وبرزت، خلال الأسبوعين الماضيين، سلسلة تقارير نشرتها وكالة «الأناضول» التركية رصدت التحرّكات الأميركية المثيرة للريبة. وأشارت التقارير إلى إدخال أسلحة نوعية، كان آخرها منظومة صواريخ «هيمارس»، بالإضافة إلى عربات قتالية من طراز «برادلي»، التي تمّ تدريب فصائل سورية تابعة لواشنطن على استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، فتحت الأخيرة باب استقطاب مقاتلين جدد يتمّ تدريبهم ضمن معسكرات خاصّة في منطقة التنف بعد إعادة هيكلة الفصائل التي تديرها في المنطقة وتغيير اسمها إلى «جيش سوريا الحرّة»، فضلاً عن محاولة ربط الفصائل العربية وتوحيد نشاطها على الحدود السورية - العراقية، وفق ما ورد في هذه التقارير.

وفيما تحاول واشنطن تبرير تحرّكاتها الأخيرة بأنها أتت استباقاً لتصعيد روسي - إيراني محتمل على قواعدها، يكشف التوافق الروسي - التركي أموراً أبعد من خطر هذه التحرّكات. ويتمثّل هذا الخطر، بشكله النهائي، في منع أيّ تغيير ميداني محتمل قد ينتج عن التقارب السوري - التركي، الذي تشكّل قضيّة إخراج القوات الأميركية من سوريا أحد أبرز أعمدته. وإذ أشارت المصادر الميدانية إلى أن التوجّه الأميركي نحو تنمية فصائل ذات مكوّن عربي ليس جديداً، أوضحت أن واشنطن التي تتّخذ من الأكراد حليفاً استراتيجياً في سوريا، تدرك أن الخلاف التركي - الكردي سيؤدّي إلى استمرار حالة التوتّر في مناطق وجود قواتها. وانطلاقاً من ذلك، استلزم العمل على مسار الفصائل ذات المكوّن العربي، والتي تعطي الولايات المتحدة غطاءً أكبر، سواء بسبب عدم كفاية القوات الكردية لتأمين مناطق نفوذها، أو حتى عدم إمكانية زيادة مساحة سيطرة «قسد»، لما لهذه الخطوة من مخاطر كبيرة.

ومع انتهاء قدرة واشنطن على استثمار «داعش» لتبرير وجودها في سوريا، يبرز «قانون الكبتاغون» كجزء من غطاء جديد، إلى جانب مبرّرات أخرى. وفي السياق، استبق نائب المبعوث الأميركي الخاص لـ«التحالف الدولي»، إيان مكاري، الاجتماع على المستوى الوزاري للتحالف ضدّ «داعش» المزمع عقده في السعودية الخميس المقبل، قائلاً، في إحاطة للصحافيين، إن «مهمّة القوات الأميركية في سوريا والعراق تغيّرت بشكل كبير». وإذ توقّع الحصول على تعهّدات مالية أكبر بهدف دعم «مشاريع الاستقرار»، قال مكاري: «كانت هناك حملة عسكرية كبيرة، لكن تلك المرحلة انتهت، ولم يَعُد داعش يسيطر على أيّ منطقة هناك (...) لا تزال لدينا قضايا إنسانية كبيرة يجب معالجتها في سوريا والعراق». وتزامنت تصريحات مكاري مع تصريحات أخرى أطلقها منسّق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، الذي قال، في إحاطة إعلامية، إن الولايات المتحدة «ستحافظ على وجودها العسكري في سوريا، وهي مستعدّة لحمايته»، في إشارة إلى التحصينات والمعدات العسكرية التي قامت أميركا بإدخالها أخيراً إلى سوريا.

في الوقت نفسه، توقّعت المصادر الميدانية استمرار واشنطن في تنفيذ استهدافات جويّة يمكن استثمارها إعلامياً ضدّ شخصيات تقول إنها مرتبطة بتنظيمَي «داعش» و«القاعدة»، بالإضافة إلى استمرار الحديث عن مخاطر التنظيم والتخوّف من هجمات جديدة. أمّا على صعيد غطائها الجديد المتمثّل بتهريب المخدرات، فستعمد واشنطن، بحسب المصادر، إلى نشر أخبار تتعلّق برصد قوات تديرها لشبكات تهريب مخدرات، فضلاً عمّا تحظى به هذه الأخبار من اهتمام وسائل تحظى بدعم مالي أميركي عبر برنامج تموّله خارجيتها لـ«تسويق أولويّات السياسة الأميركية في سوريا». ويتوازى ذلك مع تكثيف التغطية الإعلامية للمشاريع قيد التحضير بهدف تحسين صورتها في الرقة، التي قامت بتدميرها خلال المعارك ضدّ تنظيم «داعش».

تقرير

إيران - «الذرية»: انفراجات تسبق «الاتفاق المؤقت»

طهران ـ محمد خواجوئي

ينطلق اليوم وحتى يوم الجمعة، الاجتماع الدوري لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فيما لا يزال الملفّ النووي الإيراني يشكّل أهمّ موضوعاته، علماً أن الأجواء التي ظهرت قبل الاجتماع تأثّرت إيجاباً بتزايد التعاون بين إيران والوكالة في تسوية القضايا الثنائية العالقة بينهما. وكانت وسائل الإعلام نشرت، الأسبوع الماضي، أجزاء من التقرير المقرّر عرضه في الاجتماع الحالي، والذي يتضمّن تأكيداً على تسوية اثنين من المطالب المتبقّية لـ«الذرية» من إيران. ووفق التقرير، فإنه لم يَعُد لدى الهيئة «استفسار» حول آثار اليورانيوم المخضب بنسبة 83,7%، الذي تمّ رصده في منشأة «فردو»، وإن مفتّشي الوكالة أغلقوا كذلك ملفّ منشأة «مريوان»، وهي واحدة من ثلاث منشآت كانت الوكالة تقول سابقاً إن طهران لم تعلن المعطيات المتعلّقة بها. كما تحدّث التقرير عن إعادة تركيب أجهزة المراقبة في منشأة مخصّصة لإنتاج مكوّنات أجهزة الطرد المركزي ومركزين للتخصيب (فردو ونطنز). ومع ذلك، أعلنت الهيئة الدولية، في تقريرها، أن إيران زادت، خلال الأشهر الأخيرة، من احتياطاتها من اليورانيوم المخضّب بشكل لافت، إذ بلغت حتى يوم 13 أيار، 4744,5 كيلوغراماً، مقابل 3760,8 كيلوغراماً في تشرين الأول الماضي، وهو أكثر بـ23 مرّة من المستوى المسموح به في الاتفاق النووي المبرم عام 2015.

وأسفرت الخلافات ـ التي تركّزت حول التعاون في مجالَي اتفاقات الضمانات وما بعد اتفاقات الضمانات ـ بين إيران و«الذرية»، على مدى السنة ونصف السنة الأخيرة، عن صدور ثلاثة قرارات عن مجلس محافظي الوكالة ضدّ الجمهورية الإسلامية. ففي ما يخصّ اتفاقات الضمانات، تمثّل أهمّ ملفّ موضع خلاف، في العثور على آثار اليورانيوم في ثلاث منشآت إيرانية غير معلنة. أمّا الخلافات حول ما بعد اتفاقات الضمانات، فتعود إلى إجراءات إيران في خفض التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي، وذلك كردّ على انسحاب واشنطن من الاتفاق؛ إجراءات من قبيل رفع مستوى تخصيب اليورانيوم من 3,5% المسموح بها في الاتفاق النووي، إلى أكثر من 60%، والتوقّف عن تنفيذ البروتوكول الإضافي (عمليات المراقبة ما بعد اتفاقات الضمانات) بما في ذلك إغلاق الكثير من كاميرات المراقبة. لكن يبدو أن رافايل غروسي، لطهران، قبل انعقاد الاجتماع الدوري السابق لمجلس المحافظين، في آذار الماضي، ملفّها النووي على مجلس الأمن الدولي، قرّرت زيادة تعاونها مع الوكالة، والتحرّك في اتّجاه نَيْل رضا هذه المنظّمة الدولية. وبدأت عملية تسوية الخلافات بين الطرفين منذ زيارة المدير العام لـ«الذرية»، إلى اجتماعه الأخير، في آذار الماضي. ومع ذلك، لم تُحلّ جميع الخلافات بين الطرفين، إلى الآن. وبحسب ما قال غروسي أخيراً، فإن الموضوعات محلّ الخلاف «معقّدة»، وإن الطرفين

أسفرت الخلافات بين إيران و«الذرية» عن صدور ثلاثة قرارات عن مجلس محافظي الوكالة ضدّ الجمهورية الإسلامية (أ ف ب)

لم يصلا بعد إلى «المحطة النهائية»، فيما يتمّ العمل على معالجة وتسوية المسائل الخلافية المتبقّية.

ويتزامن التعاون الإيراني مع الوكالة لحلّ القضايا الخلافية، مع جهود طهران الرامية إلى تطوير برنامجها النووي. وفي الوقت الذي يواجه إحياء الاتفاق النووي، عقبات جادّة، تبدو إيران في صدد تطوير برنامجها النووي، بما في ذلك رفع مستوى وكمية اليورانيوم المخصّب. وتشكّل الخلافات بين الجانبَين إحدى العقبات الجادّة التي تعترض طريق المحادثات بين طهران والغرب لإحياء الصفقة النووية. لكن ذلك لا يعني أن تسوية هذه الخلافات ستؤدّي بالضرورة إلى إحياء الاتفاق، لأن القضايا والخلافات الأخرى مع الغربيين زادت - خاصّة في الأشهر التسعة الأخيرة - من الهوّة بينهما.

وتزامناً مع الاجتماع الدوري لمجلس محافظي الوكالة، تكثّفت التحرّكات السياسية والدبلوماسية لخفض حدّة التصعيد بين إيران والغرب. وبينما توقّعت المحادثات الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي قبل نحو تسعة أشهر، وبات إحياء الاتفاق - من وجهة نظر بعض المراقبين - أشبه بالمعجزة، يدور كلام في الكواليس عن محاولات

> **يتزامن التعاون الإيراني مع الوكالة لحلّ القضايا الخلافية، مع جهود طهران الرامية إلى تطوير برنامجها النووي**

الغرب التوصّل إلى اتفاق مؤقت مع طهران في هذا الخصوص. وفي أحدث تطوّر، أفادت مصادر مطّلعة بأن سلطان عُمان، هيثم بن طارق، الذي زار طهران الأسبوع الماضي، حمل رسالة من الولايات المتحدة إلى طهران في شأن إبرام اتفاق مؤقت. وهو الاقتراح المبني بشكل عام على وقْف تخصيب اليورانيوم بنسب عالية، في مقابل رفع بعض العقوبات والإفراج عن أرصدة إيرانية مجمّدة. ويذهب مراقبون إلى القول إن هدف الغرب الرئيس من تقديم هذا المقترح، هو وقف تطوير برنامج إيران النووي، ومنعها من الوصول إلى القدرات التي تمكّنها من صنْع قنبلة نووية.

من جهتها، لم تعقّب إيران إلى الآن على هذا الاقتراح، علماً أنها عارضت مسألة الاتفاق المؤقّت لدى إثارته في وسائل الإعلام الغربية قبل بضعة أشهر. وعلى رغم ما تقدّم، فإن المشاورات في شأن ملفّ الإفراج عن ثلاثة سجناء أميركيين في مقابل الإفراج عن نحو 10 مليارات دولار من الأرصدة الإيرانية المجمّدة، ما زالت قائمة على قدم وساق. وفي هذا الإطار، ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أن المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، التقى أخيراً وعلى دفعات، سفير ومندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة، سعيد إيرواني. وتشكّل هذه اللقاءات، وفق الصحيفة، أول اتّصال مباشر بين السلطات الإيرانية والأميركية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عهد إدارة دونالد ترامب. ووفق مصدر قريب من إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، فإن هذه الحوارات تركّزت في الدرجة الأولى على إمكانية تبادل السجناء مع إيران.

تحاول واشنطن تبرير تحرّكاتها الأخيرة بأنها أتت استباقاً لتصعيد روسي - إيراني محتمل على قواعدها (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

العهد «بائع» في سوق الانتقالات: لا داعي للقلق

من المريح لأي جمهور أن يكون ناديه ناشطاً في سوق الانتقالات واسمه يتردّد كثيراً قبل انطلاق أي موسم. هذا إذا كان النادي ناشطاً على صعيد شراء لاعبين. أما إذا كان الأكثر حضوراً على صعيد بيع لاعبين فهذا قد يكون مقلقاً لمحبي هذا النادي. هذه هي حال العهد بطل الدوري اللبناني ومعظم لبنان في كأس الاتحاد الآسيوي. لكن هل ما يحصل يدعو للقلق؟ برأي الجمهور نعم. لكن برأي المسؤولين وإدارة النادي على العكس. ما يحصل هو الصحيح وكان يجب أن يحصل قبل سنتين

عبد القادر سعد

قد يكون نادي العهد هو الوحيد من بين أندية معظم أندية المقدّمة الأقل حضوراً على صعيد التعاقدات. بطل لبنان تعاقد مع كريم درويش والسوري محمد المرمور فقط ويتّجه للتعاقد مع محمد الحلاق. لكنه في الوقت عينه قرّر الاستغناء عن عشرة لاعبين إضافة إلى اثنين من أعمدة الفريق «على الطريق». أمرٌ بالمطلق يبدو لافتاً، وإذا كان يتعلّق بنادي العهد فيبدو لافتاً أكثر. هذا النادي الذي طالما كان الأكثر حضوراً على صعيد التعاقدات إلى درجة أن كشوفات النادي وقدرة استيعاب تمارينه ومراكز فريقه ضاقت بهم فكان اللجوء إلى الإعارة وغيرها من صيغ انتقال اللاعبين إلى فرق أخرى ومن ثم عودتهم بعد انتهاء فترة الإعارة.

هذا الموسم، الوضع مختلف. استغنى النادي عن تسعة لاعبين هم: القائد السابق هيثم فاعور، محمد قدوح، حسين منذر، ربيع عطايا، محمود سبليني، حسين عواضة، علي فحص، حسن قريطم، حبيب شويخ وأندرو صوايا. وهناك كلام عن نية الإدارة الاستغناء عن حسين دقيق وأحمد زريق.

قد تكون بعض الأسماء عادية، لكن هناك أسماء تُعتبر من أعمدة الفريق سابقاً وكان لها الدور الأساسي في إحراز العهد للعديد من الألقاب، أبرزها كأس الاتحاد الآسيوي.

تسال المسؤولين في العهد عن أسباب ذلك. «عدة أسباب، بعضها يتعلّق بأن بعض اللاعبين وصلوا إلى مرحلة «الاكتفاء» ولم يعد لديهم الحافز، وبعض آخر بشكل عبئاً مادياً على النادي دون الاستفادة منه، وقسم كان معاراً إلى أندية أبدت رغبتها بالعقاد معهم. كما أن هناك قسماً جاء عبر صفقات غير صائبة من الناحية الفنية وليس انتقاصاً من قيمة هؤلاء اللاعبين» يقول أحد المسؤولين الكبار في النادي لـ«الأخبار». يفضل القيّمون على النادي الابتعاد عن الكلام والاكتفاء بالعمل، لكن لا بد من توضيح بعض الأمور وطمأنة الجمهور.

يبدو المسؤولون في العهد واثقين بما يقومون به. يعتبرون أن هذه الخطوة كان يجب أن تحصل قبل أكثر من سنتين وتحديداً بعد إحراز لقب كأس الاتحاد الآسيوي. «حفظنا كرامة أعمدة الفريق عبر انتقالهم إلى أندية أخرى عبر عقود مرضية. في الوقت عينه القسم الأكبر من اللاعبين المستغنى عنهم لم يكونوا أساسيين في تشكيلة الفريق في الموسم الماضي. لا يتجاوز رصيد أكثر اللاعبين مشاركة مع الفريق من هؤلاء الثلاثمئة دقيقة طيلة الموسم. وبالتالي لا يمكن أن يهددوا الشكل الفني للفريق».

ويعتبر المسؤولون أن غالبية الصفقات التي تمت سابقاً، إما لم تكن مفيدة للفريق فنياً أو بسبب عدم وجود لاعبين أجانب في موسم من المواسم كحسن قريتم وحسين مرتضى. وعليه «لا خطر على الفريق فنياً وخصوصاً في ظل التعاقدات مع أجانب من مستوى عال، إلى جانب عودة بعض اللاعبين المغارين والمميزين كزين العابدين فران ومحمد حايك. أضف إلى ذلك نضوج عدد من اللاعبين الذين أصبحوا يستحقون أن يحصلوا على فرصتهم وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من خلال الاستغناء عن بعض اللاعبين، حتى لو كانت المبالغ العائدة ليست على مستوى الآمال، لكن هذا هو عرض السوق والأندية الراغبة لم تعرض مبالغ أعلى» يقول المسؤول الرفيع في النادي.

> **تعاقد العهد مع اللبناني كريم درويش والسوري محمد المرمور وينوي التعاقد مع محمد الحلاق**

وعلى سيرة اللاعبين الأجانب، فقد تعاقد العهد مع لاعبين سوريين بشكل كبير، ما أثار تساؤلات عن أسباب التوجّه إلى سوريا فقط، وهل للمدرب رأفت محمد وجنسيته السورية دورٌ في الموضوع؟

«بالتأكيد لا. فقرار التعاقد مع اللاعبين محمد المرمور ومحمد حلاق إداري بالدرجة الأولى بعد التنسيق الفني مع الكابتن رأفت. لكن ليس هو من يحدد أي لاعب يتعاقد معه النادي».

ما يحصل في نادي العهد أقلق جمهور العهد فضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات التي وصل بعضها إلى حدود اتهام الإدارة ببيع النادي.

هذا الأمر يراه المسؤولون في النادي بأنه أمرٌ إيجابي. فهناك جمهور للنادي قلق عليه وهذا يؤكّد حب هذا الجمهور للعهد. فلو كانوا عكس ذلك لما اهتموا بما يحصل. «لكن النتائج في المستقبل ستطمئن جمهورنا أكثر فأكثر. نحن نعرف تماماً ماذا نفعل. والموضوع ليس مادياً أبداً بل هو فني وإداري بحت. وأؤكّد أن النادي لا يمكن أن يستغني عن لاعب مهما بلغ عمره أو عقده إذا كانت فيه مصلحة للفريق ولو بنسبة قليلة. الأيام ستثبت وجهة نظرنا» ينهي المسؤول الرفيع في نادي العهد حديثه لـ«الأخبار».

عبد القادر سعد

قد يكون نادي العهد هو الوحيد من بين أندية معظم أندية المقدّمة الأقل حضوراً على صعيد التعاقدات. بطل لبنان تعاقد مع كريم درويش والسوري محمد المرمور فقط ويتّجه للتعاقد مع محمد الحلاق. لكنه في الوقت عينه قرّر الاستغناء عن عشرة لاعبين إضافة إلى اثنين من أعمدة الفريق «على الطريق». أمرٌ بالمطلق يبدو لافتاً، وإذا كان يتعلّق بنادي العهد فيبدو لافتاً أكثر. هذا النادي الذي طالما كان الأكثر حضوراً على صعيد التعاقدات إلى درجة أن كشوفات النادي وقدرة استيعاب تمارينه ومراكز فريقه ضاقت بهم فكان اللجوء إلى الإعارة وغيرها من صيغ انتقال اللاعبين إلى فرق أخرى ومن ثم عودتهم بعد انتهاء فترة الإعارة.

هذا الموسم، الوضع مختلف. استغنى النادي عن تسعة لاعبين هم: القائد السابق هيثم فاعور، محمد قدوح، حسين منذر، ربيع عطايا، محمود سبليني، حسين عواضة، علي فحص، حسن قريطم، حبيب شويخ وأندرو صوايا. وهناك كلام عن نية الإدارة الاستغناء عن حسين دقيق وأحمد زريق.

قد تكون بعض الأسماء عادية، لكن هناك أسماء تُعتبر من أعمدة الفريق سابقاً وكان لها الدور الأساسي في إحراز العهد للعديد من الألقاب، أبرزها كأس الاتحاد الآسيوي.

تسال المسؤولين في العهد عن أسباب ذلك. «عدة أسباب، بعضها يتعلّق بأن بعض اللاعبين وصلوا إلى مرحلة «الاكتفاء» ولم يعد لديهم الحافز، وبعض آخر بشكل عبئاً مادياً على النادي دون الاستفادة منه، وقسم كان معاراً إلى أندية أبدت رغبتها بالعقاد معهم. كما أن هناك قسماً جاء عبر صفقات غير صائبة من الناحية الفنية وليس انتقاصاً من قيمة هؤلاء اللاعبين» يقول أحد المسؤولين الكبار في النادي لـ«الأخبار». يفضل القيّمون على النادي الابتعاد عن الكلام والاكتفاء بالعمل، لكن لا بد من توضيح بعض الأمور وطمأنة الجمهور.

يبدو المسؤولون في العهد واثقين بما يقومون به. يعتبرون أن هذه الخطوة كان يجب أن تحصل قبل أكثر من سنتين وتحديداً بعد إحراز لقب كأس الاتحاد الآسيوي. «حفظنا كرامة أعمدة الفريق عبر انتقالهم إلى أندية أخرى عبر عقود مرضية. في الوقت عينه القسم الأكبر من اللاعبين المستغنى عنهم لم يكونوا أساسيين في تشكيلة الفريق في الموسم الماضي. لا يتجاوز رصيد أكثر اللاعبين مشاركة مع الفريق من هؤلاء الثلاثمئة دقيقة طيلة الموسم. وبالتالي لا يمكن أن يهددوا الشكل الفني للفريق».

> **تعاقد العهد مع اللبناني كريم درويش والسوري محمد المرمور وينوي التعاقد مع محمد الحلاق**

ويعتبر المسؤولون أن غالبية الصفقات التي تمت سابقاً، إما لم تكن مفيدة للفريق فنياً أو بسبب عدم وجود لاعبين أجانب في موسم من المواسم كحسن قريتم وحسين مرتضى. وعليه «لا خطر على الفريق فنياً وخصوصاً في ظل التعاقدات مع أجانب من مستوى عال، إلى جانب عودة بعض اللاعبين المغارين والمميزين كزين العابدين فران ومحمد حايك. أضف إلى ذلك نضوج عدد من اللاعبين الذين أصبحوا يستحقون أن يحصلوا على فرصتهم وهذا لا يمكن أن يحصل إلا من خلال الاستغناء عن بعض اللاعبين، حتى لو كانت المبالغ العائدة ليست على مستوى الآمال، لكن هذا هو عرض السوق والأندية الراغبة لم تعرض مبالغ أعلى» يقول المسؤول الرفيع في النادي.

وعلى سيرة اللاعبين الأجانب، فقد تعاقد العهد مع لاعبين سوريين بشكل كبير، ما أثار تساؤلات عن أسباب التوجّه إلى سوريا فقط، وهل للمدرب رأفت محمد وجنسيته السورية دورٌ في الموضوع؟

«بالتأكيد لا. فقرار التعاقد مع اللاعبين محمد المرمور ومحمد حلاق إداري بالدرجة الأولى بعد التنسيق الفني مع الكابتن رأفت. لكن ليس هو من يحدد أي لاعب يتعاقد معه النادي».

ما يحصل في نادي العهد أقلق جمهور العهد فضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات التي وصل بعضها إلى حدود اتهام الإدارة ببيع النادي.

هذا الأمر يراه المسؤولون في النادي بأنه أمرٌ إيجابي. فهناك جمهور للنادي قلق عليه وهذا يؤكّد حب هذا الجمهور للعهد. فلو كانوا عكس ذلك لما اهتموا بما يحصل. «لكن النتائج في المستقبل ستطمئن جمهورنا أكثر فأكثر. نحن نعرف تماماً ماذا نفعل. والموضوع ليس مادياً أبداً بل هو فني وإداري بحت. وأؤكّد أن النادي لا يمكن أن يستغني عن لاعب مهما بلغ عمره أو عقده إذا كانت فيه مصلحة للفريق ولو بنسبة قليلة. الأيام ستثبت وجهة نظرنا» ينهي المسؤول الرفيع في نادي العهد حديثه لـ«الأخبار».

ميركاتو

كريم بنزيمة يترك مدريد ويتوجه إلى جدّة

يستعدّ المهاجم الفرنسي كريم بنزيمة ـ وهو في قمة مستواه ـ إلى إسدال الستار عن 14 عاماً حافلة بالكؤوس والألقاب مع نادي ريال مدريد الإسباني، بعدما أعلن النادي الملكي أمس الأحد أن قائده وهدّافه سيتركه في نهاية الموسم الجاري. إنها نهاية حقبة. وفي بيان له قال النادي الملكي: «اتفق ريال مدريد وقائده كريم بنزيمة على إنهاء فترة رائعة لا تُنسى كلاعب لناديَنا»، وذكرت بعدها بوقت قصير قناة الإخبارية السعودية توصّل نادي اتحاد جدة بطل الدوري إلى اتفاق مع بنزيمة في عقد يمتدّ لموسمين. وسيترك بنزيمة البالغ من العمر 35 عاماً والذي انضم إلى ريال مدريد عام 2009 قادماً من ليون الفرنسي، بصمة لا تُمحى داخل النادي الملكي حيث تُوج معه بـ25 لقباً، بينها خمسة في مسابقة دوري أبطال أوروبا.

وسيرحل بنزيمة في قمة مستواه تقريباً بعد فوزه بالكرة الذهبية لأفضل لاعب في العالم، وهي الأولى للاعب فرنسي منذ تتويج نجم النادي الملكي السابق زين الدين زيدان في عام 1998.

وارتبط اسم بنزيمة منذ أيام عدة بالسعودية باعتبارها جسراً لإنهاء مسيرته الاحترافية هناك. قدّم نادي اتحاد جدة، بطل الدوري الأرجنتيني ليونيل ميسي الذي ترغب السعودية بضمه للعب في الدوري.

> **تُقدّر صفقة انتقال بنزيمة بأكثر من 200 مليون يورو**

وأكدت قناة الإخبارية السعودية الرسمية أنّ «نادي الاتحاد توصّل إلى اتفاق رسمي مع الفرنسي كريم بنزيمة للانضمام إلى صفوفه في عقد يمتد لموسمين». وذكرت القناة أنّ رئيس نادي الاتحاد أنمار الحائلي ونائبه أحمد كعكي يتواجدان في العاصمة الإسبانية مدريد للتوقيع الرسمي مع بنزيمة في صفقة انتقال قياسية.

وأعلن بنزيمة الخميس الفائت خلال حفل تكريم أقامته صحيفة «ماركا» الرياضية على شرفه، تعليقاً على الأخبار التي أشارت إلى إمكانية انتقاله إلى صفوف اتحاد جدة بطل الدوري السعودي «لماذا أتحدث عن مستقبلي؟ أنا في مدريد. اولئك الذين يتحدثون (عن مستقبلي) يفعلون ذلك على الإنترنت، والحقيقة، ليست الإنترنت».

وقال مدربه الإيطالي كارلو أنشيلوتي السبت: «لديه عقد لمدة عام ولذلك، لا شكوك لدينا بشأن مستقبله».

في اليوم التالي لهذا التصريح، تقرّر مستقبل المهاجم بنزيمة، وأعلن ريال مدريد عن تكريمه ظهر يوم الثلاثاء بحضور رئيس النادي فلورنتينو بيريس.

وصل بنزيمة إلى مدريد عام 2009 (أ ف ب)

السلة اللبنانية

«بيروت» يدخل سوق الانتقالات بقوة

تحضيراً لمنافسات الموسم المقبل المحلية والقارية، وقّع نادي بيروت فيرست لكرة السلة مع عدد من نجوم اللعبة في لبنان، وهم سيرجيو الدرويش وعلي مزهر ومارك خويري من الحكمة، كما جدّد عقد لاعب الارتكاز علي حيدر.

ووقّع بيروت أيضاً مع مدرب الحكمة السابق جو غطاس.

هذه التعاقدات تدل على أن «بيروت» يسعى لاستعادة اللقب الذي خسره هذا الموسم.

وفي السياق ذاته، نجح الرياضي بطل لبنان بتجديد عقود لاعبيه اللبنانيين وهم علي منصور وكريم زينون، إضافة إلى هايك غيوكوجيان، مع استمرار أمير سعود ووائل عرقجي.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مُديرية المالية العامة – مُديرية الواردات – دائرة كبار المُكلفين – المُكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الأول لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يُعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مُهلة المُراجعة المُشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المُكلف	رقم المُكلف	رقم البريد المضمون
شركة اكسيليس فاينانس ش.م.ل	2391935	RR199518140LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 94

استراحة

كلمات متقاطعة 4325

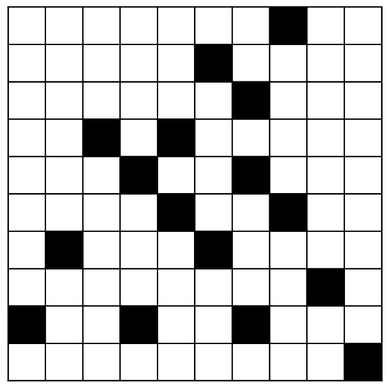

أفقيا

1- أمر فظيع – تايوان سابقاً – 2- يحدث بعد غياب الشمس – أحد أبناء آدم – 3- من المنبهات – ما يُشاهد في النهار بعد اشتداد الحرّ كأنه ماء – 4- يشاهدني – فرَق الماء – 5- فسد عقله – هيئة الملابس – علامات في البدن – 6- ظنّ – للنداء – عائلة رسّام هولندي راحل – 7- بيت الأسد – ذكر الأفعى – 8- اسطنبول سابقاً – 9- من الطيور – من الحيوانات – من الخضر – 10- كتاب لأفلاطون

عمودياً

1- جزيرة إيرانية – 2- مدينة تركية – للندبة – 3- قصة للصحافي اللبناني الراحل جورج ابراهيم الخوري – يرجو – 4- خرف جر – يحصل على مُجزومة – 5- وكالة فضاء أوروبية – أبو البشرية – 6- سحاب رقيق يشبه الندى – أشتمه والعنه – 7- جوهرة ثمينة – منزل – 8- يغطي جلد بعض الحيوانات – بطل سباق سيارات – 9- عيادة المرضى – سلّا – 10- تسمية تُطلق على المقاتلين الأكراد في العراق

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- رحم – شمالي – 2- رجم – حماس – 3- ارسلان – الا – 4- لوي – موز – طم – 5- مبني – لاهاي – 6- دي – لص – خرّ – 7- كوربو – بل – 8- يفرّ – بي – فقا – 9- بحيرات – 10- الكاثوليك

عمودياً

1- ريال مدريد – 2- روبي – 3- مرسين – كريل – 4- جلّ – بلو – حكّ – 5- شمام – صربيا – 6- نول – بيرت – 7- آخ – زاخو – او – 8- لما – هر – فتل – 9- يالطا – بق – 10- سامي كلارك

sudoku 4325

	2		5	1			9	7
9								
	5	1	8				3	
	7						8	3
5				9	8	2	7	
	9			7	2		5	
			7	3		5		
8	3		1	2			6	
2								1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4324

7	4	5	6	2	3	1	9	8
2	9	3	8	1	7	6	4	5
1	6	8	9	5	4	7	3	2
6	8	1	4	9	2	3	5	7
4	3	2	7	6	5	9	8	1
9	5	7	3	8	1	4	2	6
3	1	4	5	7	8	2	6	9
5	7	6	2	3	9	8	1	4
8	2	9	1	4	6	5	7	3

مشاهير 4325

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديبة وناقدة وشاعرة أميركية (1874- 1946). من مؤلفاتها «سيرة أليس توكلاس»

2+7+3 = 11+10+2 = صحيفة سورية ■ 4+9+6+1 = حائط ■ 2+8+5 = في العود

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ناهد السباعي

ستريمينغ

تشابكات عالم السياسة والإعلام والسلطة والنفوذ

«الخلافة» ثورة في عالم التلفزيون

منذ عام 2018، شاهدنا «البطريرك» لوغان روي يدير إمبراطوريته الإعلامية في نيويورك بيد من حديد، لكنّ فواه بدأت تخور، وقد حان وقت تسليم الشعلة لأحد أطفاله المولودين بملعقة ذهب في فمهم، مسلسل مسكونٌ بالثعابين البشرية، المدفوعة بمصالحها وانانيتها وجشعها التي لا حدود لها، وبمراجع مسرحيّة قديمة وحديثة تزيد الأجواء قتامة وشؤماً

شفيق طبارة

نادراً ما تقدم لنا الشاشة الصغيرة «عرضاً لا يمكن رفضه»، وقليلة هي الأوقات التي نرى فيها مسلسلاً يُحدث ثورةً في عالم التلفزيون، بمعنى أن يكون واضحاً وملماً كلياً بهذا الوسيط وكيفية التعامل معه ومع مشاهديه.

لم تكن يدا المؤلف جيسي أرمسترونغ ترتعشان عندما وضع الحلقة الأخيرة من سلسلته «الخلافة» (2018-2023). نهاية مدمّرة، لكنها نتاج طبيعي لهذه القصة وخاتمة جديرة بأحد أفضل المسلسلات في السنوات الأخيرة، إن لم يكن في التاريخ. على مدى مواسمه الأربعة وحلقاته الـ 39، شكّل المسلسل دراما إنسانية نفسيّة معقّدة وصادقة، وكوميديا تعمل بروح الدعابة المحرجة، وفسيفساء ميثولوجية واجتماعية واقتصادية وسياسية وإعلامية في الوقت نفسه. ثراء عميق في كل أبعاده، مزج الفقه السياسي لمكيافيللي وتراجيديا «الملك لير» لشكسبير، ليصبح «الخلافة» تتويجاً لربع قرن من الأعمال الدرامية عالية الجودة من HBO.

بفضل «الخلافة»، يمكننا رؤية لمحة عن عالم «الإقليات» فاحشة الثراء... عالم الواحد في المئة، ونحن مستمتعون ومذعورون على حد سواء بما نراه. في الوقت نفسه، نواجه حقيقة أنّ الولادة لعائلة ثرية تبدو امتيازاً، إلا أنّ غياب الحب بين الوالدين قد يجعل الحياة مختلّة، بل مأساوية. إن أفراد عائلة روي الرأسماليين الذين يمثّلون القاع الأخلاقي والروحي، يذهبون إلى أي مكان بالمروحيات أو الطائرات الخاصة أو مواكب السيارات. وإن ساروا على أقدامهم، فهم يسيرون مسيرة الملوك المستبدين المتعطشين للدماء تماماً كما في الإمبراطوريات القديمة القمعيّة. هم الذين يطلقون النار على الخنازير البرية المارة أمامهم على بعد أمتار، تحت ذريعة الصيد. هم الذين يستطيعون التخلص من وليمة من ألف طبق مصنوعة من الدخل السنوي لدولة نامية، فقط لأنهم يشمون رائحة كريهة لا يعرفون مصدرها. هم الذين يخططون للأزمات، يختارون رؤساء الجمهوريات، وينسجون خططهم السامة ضد الجميع في الفلل الفاخرة واليخوت بحجم الفنادق. وهم الذين يطعنون بعضهم في الظهر أو في الوجه، أينما استطاعوا. جيسي أرمسترونغ والكُتّاب والمخرجون والمخرجات العباقرة وضعوا في أفواه هذه الوحوش البشرية أفضل الحوارات والنصوص المكتوبة في السنوات الأخيرة. انتهى «الخلافة»، تم حلّ اللغز بمن سيخلف لوغان روي (برايان كوكس) بشكل لا يُنسى. سيكون هناك أولئك الذين يقرعون الأجراس بالفعل، ويتحدثون عن إحدى أفضل النهايات في تاريخ الشاشة الصغيرة. لكن على الرغم من أنّ هذا الاستنتاج يحمل الكثير من الحقيقة، إلا أنّ المناقشة حول ذلك، تستحق تفكيراً أكثر هدوءاً ودراسةً. تُحدث الحبكة على مواسم عدة، وخلقت مساحتها الخاصة في الدراماتورجيا، بعيداً عن التوقعات العالية والحاجة إلى التواءات ومفاجآت في السرد، للتركيز على شيء أشدّ تعقيداً وهو: الإنسان. بعيداً عن السحر المرتبط به، يقوم المسلسل على حبكة تعمل بشكل مثالي، مثل التليفونوفيلا المأساوية اللذيذة الخالية من العيوب. لهذا، يحترم المسلسل جوهره الخاص، من دون الوقوع في الفخاخ التي أحدثتها شعبيته المستحقة. قدم «الخلافة» كل نفايات البلوتوقراطية. مع ذلك، لا يتوقع أرمسترونغ ولا يطلب من أي شخص التعاطف مع هذه الشخصيات. وُضعت قصة «الخلافة» بدقة، بحيث يكون لها مركز ثابت ونواة، وتتفرع لتشمل الكثير من القضايا الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. باختصار، تدور القصة حول عائلة روي، مختلّة التوازن التي تحاول التماسك معاً بسبب الصراع على الخلافة في موقع المدير التنفيذي لـWaystar Royco، الشركة القوية في صناعة الإعلام والترفيه. لوغن آب لأربعة أولاد: كيندال (جيرمي سترونغ)، روميلوس أو رومن (كيران كلاكلن) شيفون أو شيف (سارة سنوك) وزوجها توم (ماثيو ماكفيدن) وكونور (الان روك) البعيد نسبياً عن أعمال العائلة، وطبعاً قريب العائلة غريغ (نيكولاس برون). هذه هي القصة الرئيسية التي تتفرّع منها قصص لا تحصى، لن ندخل في التفاصيل لكيلا نفسد المتعة لمن لم يشاهده بعد.

إذاً، الوضع معقّد لأن عائلة روي تتكون من أشخاص جشعين ومتعطشين للسلطة، عدا عن مشكلاتهم الشخصية والنفسية، وجميعهم لا يثقون ببعضهم، والكل يحاول الاستيلاء على الشركة بوجود الأب أو بغيابه. هذه القصة العادية، حوّلها أرمسترونغ إلى حالة عالمية لا يكفيها حتى الكوكب. الرابطة الأسرية خانقة ومقيدة، والدم يتدفق ببطء مثل مياه سامّة عبر قلوبهم الفارغة. تُرسم القصة بتفاصيل مبهرة، الغزو والفساد المدمر لشركة عالمية تنتشر مثل مرض، وتستهلك نفسها شيئاً فشيئاً من خلال عمليات الاستحواذ التي تنطوي على مبالغ لا حصر لها. صفقات قذرة، وسفك رؤوس الأضاحي، وحماية وتغيير رؤساء الجمهوريات والسفراء، ناهيك عن المشكلات الشخصية ضمن العائلة الواحدة. شركة Waystar Royco، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات وتديرها عائلة واحدة، تشبه إلى حد كبير روبرت مردوخ وأطفاله، «تايكون» الإعلام الذي تغطي إمبراطوريته كل شيء تقريباً من الصحف إلى قطاع الإعلام المرئي، ويمارس نفوذاً سياسياً أيضاً مع «فوكس نيوز» منذ عقود. لكن «الخلافة» ليس في الحقيقة تصويراً خالصاً لمردوخ وسلالته. إذ أوضح أرمسترونغ أنّ لا عائلة واحدة رئيسية للمسلسل، فهي تجمع الكثير من القصص التي تبدأ مع حوت الصحافة البريطاني روبرت ماكسويل وعائلة هيرست وحتى الملك تشارلز الذي انتظر عرشه لسنوات طويلة.

جاذبية «الخلافة» تكمن في تطوير الشخصيات، وفي نغمة تكاد تكون فريدة من نوعها في الخيال التلفزيوني. معظم الأبطال أغبياء تماماً، خرقاء وعاجزون عن فهم ما يحدث حولهم أو العالم الذي يعيشون فيه. يعرف أرمسترونغ كيفية أخذ عناصر الواقع وتشويهها بهدف إظهار الحقيقة العميقة من دون التضحية بعناصر الكوميديا والدراما. في «الخلافة»، هناك شيء أبعد من الحبكة: كل حلقة عبارة عن عرض مسرحي بحيث يتم تطوير خصائص الشخصيات، وفي كل حلقة جديدة يتم خلط الكثير من الأوراق، ونحن نجلس لكي نلتقي بهؤلاء الأشخاص غير العاديين الذين ينفروننا ويجذبوننا بالتوازن نفسه. كما يغرسون فينا حنانا معيناً تجاههم في أكثر مواقفهم غباءً أو بوساً. العداء المفتوح الذي يسود بين أفراد العائلة، يجعل المشاهدة مسلية. يطلقون الإهانات كلما كان ذلك ممكناً وبطريقة إبداعية ومؤذية في آن. يهجمون دوماً لأنّ الهجوم هو أفضل أشكال الدفاع. يبذل أرمسترونغ الجهد والشجاعة لإتقان تحوّلات وتطوّر شخصياته البشرية، مع تجاهل التوقعات الأولية للمشاهد. يستغرق الأمر وقتاً وصبراً وبعض البصيرة لجعل لوغان وكيندال وروي وشيف ورومان وبقية البؤساء، يأخذون مكانهم الطبيعي، لنبدأ بالتواصل معهم نسبياً. ولأنّ هؤلاء الأشخاص بطبيعتهم غير معروفين، لا يمكننا تخيّل حياتهم، رغم أنها أمامنا. لكن عندما تتّضح دوافع الشخصيات ومخاوفها، يتم تحديد خطوطها الرئيسية، ويتم تظهير خيوط الحبكة التي تحلل شخصياتهم وأفعالهم بزخم متزايد، وبالتالي يصبح «الخلافة» مسلياً بشكل غريب.

ما يدفع «الخلافة» إلى الأمام ليس الحبكة وحدها، إنما الشخصيات والحوار. تحمل الشخصيات كلّها ماساتها الشخصية التي لم تتمكّن من تجنبها. لم يكن كيندال قادراً على التعلم من أخطائه، بل واصل الوقوع في الحفرة نفسها مراراً. وعلى الرغم من أنه الأكثر طموحاً من بين أشقائه، إلا أنّ الغرور وطبعه يقفان في طريق حساباته. رومان لم يكبر ليصبح على مستوى المهمة، ولو أنّ لديه الميل للقيام بذلك، إذ إنّه لا يؤخذ على محمل الجد بسبب سلوكه الطفولي. وشيف وقعت على قائمة المحتملين للخلافة بالمصادفة بجانب عملها السياسي. هي ماكرة، لكنها تفوّت دوماً فرصة التفوق على نفسها في اللحظات الحرجة.

خلال السنوات الأربع، حصلنا على عدد لا يحصى من التقلبات المكتوبة بذكاء، ولكن ما هو أكثر إثارة للاهتمام هو توصيف أفراد العائلة، والماسي الإنسانية التي تختمر وراء العديد من التلاعبات والخيانات والعاب القوة والمؤامرات. بدون تعاطف أو أي سمة تشبه اللطف، لا يزال لوغن قادراً على جعل الوغد محبوباً، ما يخلق لدينا، نحن المشاهدين، إحساساً بالذنب أمام رؤية روي العجوز غاضباً.

> **الحوارات مكتوبة ببراعة وخالية من الصوابية السياسية**
>
> يسيطر براين كوكس على جميع المشاهد التي يشارك فيها، ويتمكّن من إثارة الخوف بمجرد نظرة أو كلمة صغيرة. كما نشعر بالأسف تجاه أولاده بسبب ضعفهم البشري والأسباب الكامنة وراء ذلك. تتمثّل إحدى السمات الخاصة بـ «الخلافة»، في أنه لا يوجد شخص يمكننا التعاطف معه بوضوح، وغالباً ما يُظهر الشخوص افتقاراً شبه كامل في فوز أو خسارة مرشح لرئاسة الجمهورية في أميركا. وظف أرمسترونغ بطريقة مثالية كيف أنّ آخر بالنسبة إليهم. يعود الفضل لأرمسترونغ وفريق الكتابة لإبقائنا معلّقين بمصير هذه الشخصيات، نظراً إلى التوظيف الجيد الذي تتطور شخصياتهم على أساسه، بينما تبقى صدمات الطفولة ماثلة دائماً، ما يجعلنا، في بعض الأحيان، ننظر إليهم بعين الشفقة.

بعد ثلاثة مواسم عظيمة، كان الموسم الرابع والأخير منتظراً بشكل كبير. بدأ بالدقة المعتادة بين فن التفاوض التجاري والكوميديا البشرية الدرامية. إنه لأمر شجاع، أن يخرج «الخلافة» من منطقة الراحة، ويسمح لنفسه بالتطور ليصبح أكثر من حبكة رئيسية في موسم واحد. بدأ من الحلقة الثالثة المعنونة «زفاف رومان»، تبدأ نقطة التحول في مسار العائلة والمسلسل بأكمله. تأتي الضربة مفاجئة، ولكن بشكل طبيعي في الوقت عينه. إذاً، بعد تحرر المسلسل من أكبر نقطة ارتكاز له، ينتقل «الخلافة» في الجزء الأخير من الحلقات بطريقة حزينة، حتى الانتصارات في جوهرها تصبح هزائم في حياة الشخصيات. بعد «زفاف رومان»، إحدى أفضل الحلقات في تاريخ الشاشة الصغيرة، يطرق أرمسترونغ باب السياسة والإعلام بطريقة أقوى وأعمق من ذي قبل. «أميركا تقرّر» مثال يُدرَّس حول دور الإعلام في الحياة السياسية، والأهم دوره في فوز أو خسارة مرشح لرئاسة الجمهورية في أميركا. وظف أرمسترونغ بطريقة مثالية كيف أنّ الأحداث السياسية الكبيرة، تصبح بمثابة خلفية لآلام وصراعات آل روي. يزداد الأمر تعقيداً من خلال الجمع بين المؤامرات الشخصية البراغماتية والتطلعات الاقتصادية التجارية، التي تعمل بشكل جيد بسبب الديناميكيات غير المتوقعة للعلاقات الإنسانية التي مارستها هذه السلسلة منذ اليوم الأول.

الحوارات في «الخلافة»، مكتوبة ببراعة وخالية من الصوابية السياسية، فتبدو نابضةً بالحياة والشتائم والإهانات والفكاهة الساخرة، ما يعطي المسلسل نكهة خاصة. وبينما تجري عمليات الاستحواذ بمليارات الدولارات والحملات الرئاسية والاجتماعات المصيرية أمام أعيننا، تأتي الكوميديا لتضفي على المشاهد نوعاً من السوريالية، القابلة للتصديق بشكل كبير. عمل أرمسترونغ مع الكثير من الكتّاب والمخرجين في المسلسل، ولكن يبرز اسم المخرج مارك ميلود في الحلقات المصيرية. أثناء مشاهدة المسلسل، خصوصاً الحلقات التي يتعاون بها أرمسترونغ وميلود، تتصرف الكاميرا كأنها تمسح الوجوه بحثاً عن أدلة، وتحاول تتبع الدراما والتنبؤ بها. طوال الوقت، نشعر كما لو أنّ الكاميرا هي وجهة نظرنا، ونحن شخصيّة تقترب من كل مشهد وتتفاعل معه عندما يتكشف شيء ما. ونظراً إلى أسلوب الملاحظة في التصوير، تتطور العلاقات الحميمية مع الشخصيات وتضعنا في مكان غير مريح نسبياً، نتمنى به أن تنتهي الحلقة ولا تنتهي في الوقت نفسه. تتحرك الموسيقى التصويرية التي ألفها نيكولاس برتيل في المشاهد، بحيث يمكننا سماع ألحانٍ غير متناغمة، يتم وضعها في غير محلها عمداً وبشكل مباشر لتظهر الهشاشة على الشاشة، نظراً إلى أنّ عائلة روي مختلة إلى درجة أن هذا النوع من الانكسارات يجب أن يتم تمثيله بطريقة ما في الموسيقى.

في «الخلافة»، رُسم عالم الأقوياء بطريقة صارخة تماماً، بكل قساوته. مع ذلك، تجد هذه الشخصيات مكاناً في قلوبنا بشكل مفاجئ بسبب التعامل مع التناقضات بمعايير عائلة وذكاء في هجاء السخرية وإدانة التلاعب الإعلامي السياسي، في خضم ميلودراما عائلية تسودها الكوميديا السوداء وبنبرة وإيقاع نموذجيّين يشبهان إلى حد ما شخصيات وروح «لوني تونز»، عدا الإحالات إلى الأساطير الإغريقية وتشبّع المسلسل بمراجع يونانية ورومانية، ما يزيد الأجواء قدماً وشؤماً.

على Succession
HBO Max و osn+

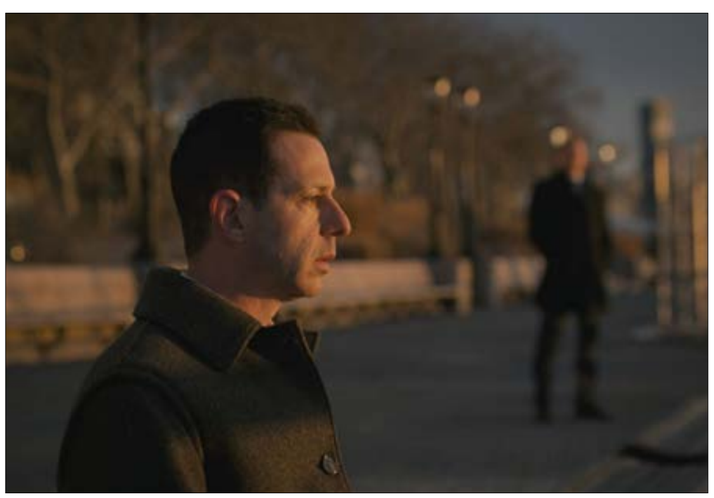

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 حزيران 2023 العدد 4930

ستايل

إعداد **حنان الحاج**

عرس الأردن: جلالة الاحتشام

توجّهت أنظار الملايين من العالم بعد ظهر الخميس الماضي نحو قصر زهران في عمّان لحضور الزفاف الملكي عبر شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي. العريس وليّ العهد الحسين بن عبد الله الثاني، ارتدى بدلة مستوحاة من البدلة العسكريّة التي ارتداها والده في زفافه من الملكة رانيا. رغم فخافة المكان والأجواء وأناقة أزياء الضيفات من ملكات وأميرات، إلا أنّ العرس كان بسيطاً برقيّه وهدوئه وأنيقاً بالحضور. أطلّت العروس رجوة بطلعة بهيّة وابتسامة لا تفارق وجهها وبثوب أبيض ملوكيّ صمّمه لها ملك «السندريللا شيك» إيلي صعب الذي عمل على تنفيذه مدة ثلاثة أشهر.

مشت الأميرة واثقة الخطوات بفستانها الأبيض الضيّق المحدّد بثنيات دقيقة حول الصدر والخصر والموصول من الخلف بتنورة واسعة كالذيل معزّزة بـ «جوبون» وطرحة طويلة من التول المطرّز ببتلات وورود أضافت على الثوب المصنوع من الكريب الحريري حشمة وفخامة. لم تبالغ العروس في ارتداء الحليّ، بل اقتصرت على التاج الماسي المنقوش عليه جملة الملكة رانيا التي وصفتها بها خلال حفلة الحناء: «رجوة من الله». واختارت العروس تسريحة مسدلة على الأكتاف لتبرز أقراطها الماسية الفخمة. أما المكياج، فكان ناعماً وطبيعياً ولم يغيّر من ملامح الأميرة الرقيقة. وقد اختار خبير التجميل الأردني هنداش المكياج غير اللامع لأنّه مثالي ويدوم لفترة طويلة ويتناسب مع حفلات الزفاف الملكية بمراسمها المتعددة.

اللافت في إطلالة العروس ارتداؤها الحذاء الأبيض المسطّح الذي فاجأ الجمهور المشاهد للزفاف لكون عادة العرائس ارتداء الأحذية ذات الكعب العالي لما تضيفه من جمال على قوام المرأة، كرفع الأرداف إلى الخلف ودفع الصدر إلى الأمام. يبدو أنّ طول الأميرة رجوة وقوامها الرياضي المشوق ساعداها على الإقدام على هذا القرار الجريء ولتكون أيضاً متناسبة الطول مع الأمير.

رجوة... أميرة مينمالية الهوى

بعد زواجها من وليّ عهد الأردن الحسين بن عبد الله الثاني، أضحت الأميرة رجوة الحسين السيدة الثانية في المملكة بعد الملكة رانيا. من الآن وصاعداً، ستبدأ العروس بحضور كل أنشطة البيت الملكي، كما فعلت حماتها الملكة رانيا قبل 30 سنة. وستكون رجوة قادرة على تمثيل وليّ العهد في المناسبات، بما في ذلك تلك التي تُقام في الخارج، مثل حفلات زفاف أعضاء العائلات الملكية، كما ستحضر الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية والخيرية.

تخرّجت الأميرة رجوة من «سيراكوز» المصنّفة عالمياً كإحدى الجامعات المرموقة في الهندسة المعمارية، كما أنها تخصّصت في مجال الاتصالات المرئية من «معهد الأزياء للتصميم والتجارة» في الولايات المتحدة. فضلاً عن أنّها تتقن اللغتين الفرنسية والإنكليزية بالإضافة إلى لغتها الأمّ.

تهوى الأميرة رجوة ركوب الخيل والرسم وإعداد التصاميم الهندسية والفنية باستخدام البرمجيات والوسائط الرقمية.

لفتت رجوة أنظار العالم منذ خطوبتها بوريث العرش الأردني في شهر آب (أغسطس) الماضي بإطلالاتها البسيطة الناعمة البعيدة عن التكلف والابتذال. فبعد أكثر من إطلالة في صور رسمية على صفحات العائلة المالكة وفي مناسبات عدة، بدت الأميرة أنيقة ومتألقة ببساطتها وطبيعيّتها وميّالة للستايل البعيد عن الزخرفات والتطريزات والزركشات والألوان الفاقعة. فهي تفضّل المينمالية في ملابسها وتسريحتها وماكياجها وحتى في مجوهراتها الفخمة. فهي إن ارتدت فستاناً بلون جريء كالفستان الأصفر الزاهي الذي ارتدته في عرس الأميرة إيمان، فستختاره أحاديّ اللون وبقصة منسابة ومحتشمة. كما أنّها تفضّل أن تترك شعرها مفروداً وبلون بني طبيعي موحّد. حتى إنّ ماكياجها بسيط وناعم من دون رموش اصطناعية أو عدسات لاصقة أو شفاه مكبّرة أو عيون سموكي. فهي تقتصر على تحديد ملامحها بألوان تظهر جمالها الأنثوي الرقيق.

على بالي

أسعد أبو خليك

قرأتُ قبل أيام كلاماً لرئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، هاشم صفي الدين، قال فيه: «إنّنا في عصر المقاومة المنتصرة التي أصبحت ثابتة وقويّة... وبالتالي يستحيل أن نترك الآخرين أن يحدّدوا لنا مستقبل بلدنا، فنحن الذين نحدّد هذا المستقبل لأننا الأقوياء والثابتون». يعيبُ كثيرون، وفي صف مناصرة المقاومة بصورة خاصة، على الحزب ضعف إعلامه وفشله الذريع في مواجهة الحملة الإعلامية العالمية التي تُشنّ ضده، وخصوصاً بعد نصر في تموز. يحاول أعداء الحزب، أي حلفاء إسرائيل وإن كان تحالفُهم مع إسرائيل يتلبّس لباسَ العروبة المزيف، أن يثبتوا للداخل اللبناني أن الحزب يستعين بقوة مقاومته ومناعتها في مواجهة إسرائيل من أجل ترجيح الكفّة وفرض السياسات على لبنان. والحزب كان ينفي ذلك باستمرار. وقوة المقاومة، بالنسبة إلى كل وطني لبناني، هي قوة لكل الشعب اللبناني لأن المقاومة تحمي الجميع وتحمي الأرض، بصرف النظر عن أهواء الناس. لكن كلام صفي الدين من الهدايا المجانية التي يقدمها الحزب غالباً لخصومه وأعدائه كي يتلهّى فيها وكي يكرّرها ويعيد تدويرها في أبواق البروباغندا الخليجية والإسرائيلية والغربية. كيف يمكن أن يحاجِج صفي الدين بأنّ نصر المقاومة يجب أن يعني أنّ الحزب وحده يحدّد مستقبل البلاد لأنهم كما قال الأقوياء والثابتون؟ أم أنّ للحزب وحده حق اختيار الرئيس؟ الكلام مستفزّ للكثير من اللبنانيين، وهو أيضاً يعاكس ما يحاول الحزب عبر السنوات أن يوصله إلى الشعب اللبناني من أنّه لن يستعمل قوّة المقاومة لفرض أجندات في الداخل اللبناني. إنّ مستقبل لبنان لا يتحدّد من خلال حزب مهما عظم شأنه وقوي عوده، وخصوصاً إذا كان الحزب يعتمد على قاعدة طائفية ومناطقية (مثل كل أحزاب لبنان النافذة). إن مستقبل لبنان يتحدد من قبل جميع اللبنانيين، شئنا ذلك أو أبينا، وقوة المقاومة تضعف لو سُخِّرت في غير مصلحة المقاومة أو في ميدان آخر للصراع. المجيء بهذا الوزير أو ذاك وبهذا الرئيس أو ذاك لن يؤثر على بأس المقاومة. ومستقبل لبنان سيُرسم بالتشارك، وإلا فلن يكون المستقبل مستقرّاً.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 5 حزيران 2023 العدد 238
Lundi 5 Juin 2023 no238

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
زياد بارود
أربعة معايير لتوزيع الأموال في اللامركزية

06
شربل نحاس
نضوب «النبع المركزي» يحفّز مأسسة التمويل الآتي من الخارج

07
عبد الحليم فضل الله
أخشى أن نستبدل المحاصصة المركزية بأخرى لامركزية

08
ورد كاسوحة
شبح التقلّبات يُطارد الدين السيادي

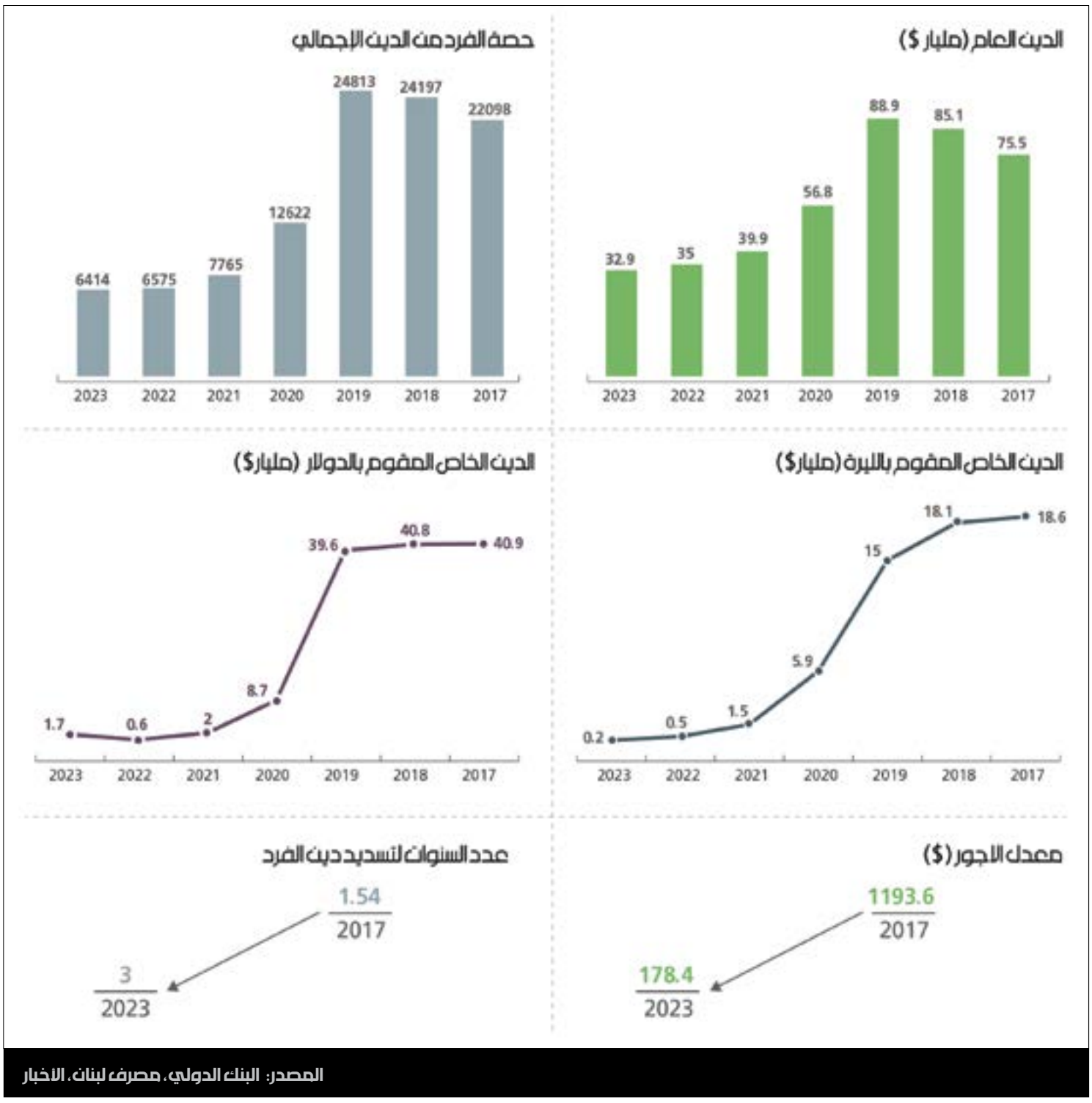

المصدر: البنك الدولي، مصرف لبنان، الأخبار

لا تنخدعوا... ديون الأسر ازدادت

ماهر سلامة

رغم أن حجم الدين المترتب على الأسر انخفض بسبب مفاعيل الانهيار وتآكل قيمة الليرة، إلا أن العبء الناتج ممّا تبقّى من الدين أصبح أكبر. قد يكون هذا التناقض مربكاً، لكنه يُعبّر عن واقع أن الانهيار الذي حصل تُرك على طبيعته، فانهار كل شيء بشكل متزامن. حجم الدين انخفض فعلاً، لكن انهارت معه قدرة اللبنانيين على تحمّل هذا الدين.

لا يمكن قياس انعكاس أثر الدين على المجتمع أو على الاقتصاد من خلال معيار حجم الدين الاسمي فحسب. فهذه المقاربة تلغي وقائع متصلة بمسار الاقتصاد وما يحصل في المجتمع بشكل عام. فلو أخذنا، على سبيل المثال، حجم الدين مقارنة بمعدّل المداخيل في الاقتصاد، لتبيّن أن هذا المعيار يؤدّي إلى نتائج مختلفة تتضمن تأثير الدين على الأسر. قبل الأزمة، تُظهر الأرقام أنه لو جرى توزيع الدين بشكل متساوٍ على أفراد المجتمع، لكانت حصّة الفرد من الدين الكلّي (الذي يتضمّن الدين العام والخاص)، يمكن تسديدها نظرياً خلال سنة ونصف السنة تقريباً، إلا أنه اعتباراً من عام 2023 بات الفرد يحتاج إلى ثلاث سنوات لتسديدها.

تأتي هذه النتيجة بسبب الحياد السلبي الذي مارسته السلطة في التعامل مع الأزمة، أي إنها اتخذت خيار الفوضى وتركت الأزمة بلا معالجات جذرية تضمن حماية الأسر أو حتى السيطرة على الانهيار. باختصار، السلطة قررت أن عامل التضخّم الذي تخلقه الفوضى في التعامل مع الأزمة، إضافة إلى عامل الوقت، هما أدوات التعامل مع الأزمة من أجل التصحيح أو الوصول إلى «الوضع الطبيعي الجديد».

بالأرقام، يظهر أن حجم الدين الكلّي انخفض من نحو 134 مليار دولار في عام 2017 إلى نحو 35 مليار دولار في عام 2023، أي انخفض بنسبة 73%. وهذا الرقم لوحده قد يكون مضللاً لأنه يترك انطباعاً بأن مسار التعافي أصبح في مراحل متقدّمة، إلا أن الحقيقة مختلفة جذرياً. فبالتزامن مع انخفاض حجم الدين، انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 98% خلال السنوات الثلاث الماضية، ما أدّى إلى خفض قيمة الأجور الحقيقية بنسبة تفوق 85% من قيمتها. عملياً، يعود الانخفاض الأساسي في حجم الدين الكلّي إلى انخفاض حجم الدين العام بالليرة، إذ لم يبق من الدين العام، فعلياً، إلا القسم المتعلق بالعملات الأجنبية أي سندات اليوروبوندز التي توقّف لبنان عن دفعها أيضاً. في المجمل، وبحسب أرقام البنك الدولي الصادرة أخيراً، انخفض الدين العام من 79,5 مليار دولار في عام 2017 إلى 32,9 مليار دولار في عام 2023، أي بما قيمته 42 مليار دولار، لكن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 150% إلى 183,5%.

في المقابل، انخفضت الديون الخاصة بشكل كبير أيضاً. وهو ما يُعزى إلى عاملين اثنين:

- الأوّل هو أن سداد الديون، بالعملة المحليّة وبالعملات الأجنبية، أصبح رخيصاً. إذ أتيح للمقترضين سداد ديونهم على سعر صرف 1500 ليرة مقابل الدولار، وهو ما دفع الكثير منهم إلى سداد ديونهم بشكل مبكر. وقد استخدم هؤلاء الشيكات المصرفية، وحساباتهم العالقة في المصارف وتعددية أسعار الصرف، لسداد قروضهم. فقد انخفض حجم القروض بالليرة من نحو 28 ألف مليار ليرة إلى نحو 14,6 ألف مليار ليرة بين عامَي 2017 و2023. أما القروض المقوّمة بالدولار فانخفضت من نحو 62 ألف مليار ليرة إلى نحو 14,5 ألف مليار ليرة. وهذه الفروقات هي قروض تمّ سدادها.

- العامل الثاني هو انخفاض قيمة العملة المحليّة. فمن ناحية، القروض بالليرة انخفض سعرها بنفس نسبة الانهيار بسعر الصرف. والقروض المقوّمة بالدولار انخفض سعرها بنفس هذه النسبة، إلا أنه بعد تغيير مصرف لبنان سعر الصرف إلى 15 ألف ليرة للدولار الواحد، أُعيد تقييمها على ذلك الأساس. فحُوّلت إلى ليرة على أساس سعر صرف 15 ألفاً للدولار، وأُعيد تحويلها إلى دولار على أساس سعر صرف المتوسّط الذي حدّده البنك الدولي.

في وقت موازٍ، كانت المداخيل في لبنان تتجّه نزولاً في انخفاض كبير، وذلك بسبب فقدان العملة المحليّة القدرة الشرائية بعد انهيار نظام تثبيت العملة الذي اتُّبع منذ منتصف التسعينيات. عملياً، الانخفاض الذي أصاب الأجور كان أقوى من الانخفاض الذي شهده الدين اللبناني الإجمالي، وقد أصبح عبء الدين على الأسر اللبنانية أكبر من قبل.

الفدرالية وأخواتها: سباق بين الانهيار المالي وتشكيلات النظام القائم

في السنوات الأربع الأخيرة، وعلى وقع الانهيار المالي المتزامن مع التنافر السياسي بين الخصوم والحلفاء من المكوّنات اللبنانية، ارتفعت الأصوات المطالبة بإجراء تعديلات على نظام الحكم لإرساء حدود سياسية ومالية وإدارية تفصل بين المكوّنات والمناطق تُراوح بين الفدرالية واللامركزية الموسّعة. طروحات كهذه ليس جديدة في تاريخ نشوء الدولة اللبنانية، إنما هي تحمل علامة فارقة هذه المرّة تتمثّل في الانهيار المالي ونتائجه الهائلة على المجتمع والاقتصاد. فما كان يروّج له عبر مقارنات بين مناطق تدفع الضرائب، وأخرى تسرق الخدمات العامة، بمعزل عن دقّة هذه المقارنات وحقيقتها، لم يكن يتطوّر إلى أكثر من حالة تذمّر سرعان ما تذوب وسط فورة التدفقات المالية التي أمّنها النظام المصرفي. ومثلها أيضاً كانت المسائل المتعلقة بتحييد أو منع المشروبات الكحولية أو لباس البحر. كانت عملية توزيع المنافع والمكاسب، لهذه التدفقات هي الشغل الشاغل للكثيرين، لذا لم يكن الهمّ أبداً يتعلق بإجراء تعديلات تكبح عملية التوزيع هذه.

أما الآن، وقد تبيّن بشكل واضح، لا وفق تحليلات وتقديرات، بأن عملية التوزيع هذه كانت بغالبيتها عمليات فساد منظّم تمارسها السلطة السياسية لضمان استمرارية سلطتها، وبأن عصر التدفقات اللامتناهية انتهى بلا أمل أن يعود بالوتيرة نفسها ضمن المدى المتوسط، أي أن التمويل الخارجي بات ضمن حدود ضيقة جداً، فقد بات الحديث عن التقسيمات الإدارية الجديدة أكثر جديّة سنداً للسرديات القائمة عن فروقات في سلوك المواطنين تجاه النظام العام في ما خصّ الضرائب والمنافع وسرقة الخدمات العامة. ففي مقابل الترويج بأن فئة تمتنع عن تسديد الضرائب وأخرى تسدّد، رأت فئات أخرى بأن عملية توزيع المنافع التي يقوم بها النظام تركّز على مناطق دون غيرها، كما بدأت المقارنات تشير إلى أن التدفقات مصدرها كتل طائفية محدّدة تستعملها كتل مغايرة في إطار النظام نفسه...

الاتهامات المتبادلة بالسرقة، سواء التهرّب والامتثال الضريبي أو تركّز حصص الطوائف أو غيرها، انتهت إلى مطالبة فئات بضرورة اعتماد اللامركزية أو الفدرالية، كإطار جديد للتعايش بين مكوّنات المجتمع اللبناني، في مقابل اعتبار الفئات الأخرى أن مقاربة كهذه لا يحتملها لبنان، الصغير، وإن كان يمكن النقاش في مسألة واحدة تتعلق باللامركزية المالية.

هكذا، يصبح الأمر متعلّقاً بعملية إعادة توزيع الثروة؛ إلى أي مدى أسهم الانهيار المالي بظهور مطالب كهذه؟ إلى أي مدى يمكن أن تشكّل التقسيمات الإدارية المطروحة حلولاً مالية وسياسية بوصفها قنوات للتوزيع وليس لإعادة التوزيع؟ أيّ من قنوات التوزيع يجب اعتمادها لترضى الأطراف؟ من هي الأطراف التي يجب أن تستفيد أكثر؟ هل يجب اعتماد الطبقات الاجتماعية كأساس للفصل بين المستفيدين، أو اعتماد التقسيمات الطائفية الحالية أساساً لذلك؟ كيف يتم احتساب الاستفادة؟ ثمة الكثير من الأسئلة التي سنقدّم إجابات عليها في إطار مقاربات مختلفة على لسان مجموعة من المعنيين والخبراء أجريت معهم مقابلات ونوقشت آراؤهم وتصوّراتهم في ما يخصّ هذه الطروحات، بالإضافة إلى بعض الأرقام والإحصاءات والعيّنات التي أخذت من مشروع قانون اللامركزية الإدارية المعدّ في مجلس النواب منذ سنوات، وبعض المقارنات المتصلة بتطوّرات الوضع المالي.

جو عيسى الخوري
علينا أن نقونن ممارسة الفدرالية المقنّعة

المازق الأساسي في لبنان بسبب النظام المركزي يكمن، مثلاً، في أن ابن النبطية وعكار وكسروان والشوف وبعلبك، ليس لديهم كهرباء ومياه وجمع نفايات، بسبب خلافات بين ممثلي المجتمعات المختلفة، تظهر على شكل خلافات بين الوزراء والزعماء والرؤساء. فما المشكلة إذا سمحنا لكل هذه المناطق بتنظيم أمورها المعيشية بطريقة مستقلّة، أي أن يكون لكل بلدية استقلالية إدارة مسائل من هذا النوع (كهرباء، نفايات، مياه...) لوحدها أو مع بلديات مجاورة. هذا الأمر يتطلب منح البلديات استقلالية في تحصيل الضرائب وفرضها بما يتناسب مع حجمها وموقعها. وبذلك ننتقل من السلطة المركزية إلى اللامركزية المالية. لكن هناك طبقة ثانية من المشكلة تكمن في أن هناك مناطق تريد السماح بزواج مدني، مثلاً، بينما مناطق أخرى لا تريد السماح بذلك، ومناطق تريد السماح بالمشروبات الروحية وأخرى لا تريد... وهذا يتطلب أيضاً منح البلديات حريّة لتقرّر نمط العيش فيها بحرية وتنوّع تبعاً لخصوصياتها الثقافية والدينية والاجتماعية. وبذلك ننتقل من لامركزية مالية إلى لامركزية تشريعية، وهي باختصار الفدرالية.

الفدرالية تجمع بين اللامركزية الإدارية والمالية والتشريعية، وهي أسمى مظاهر اللامركزية. الفرق الأساسي بينهما، أنه بموجب اللامركزية تصدر السلطة المركزية القوانين وتوزّع الصلاحيات على الوحدات اللامركزية لتقوم بمهام معينة وبإمكانها استرداد هذه الصلاحيات والسلطات. أما في الفدرالية، فتجتمع مكوّنات بلد معيّن لتوزيع الصلاحيات على بعضهم البعض على أساس ما يمكن أن تقوم به كل منطقة أو مجموعة أو محافظة لوحدها أو بشكل مشترك مع غيرها. هناك إدارة مشتركة، مثل الجيش والعلاقات الخارجية، والتي تكون السلطة الفدرالية المركزية مسؤولة عنها، إلا أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تستردّ أو أو تمنع أو تغير القوانين التي بُني النظام الفدرالي على أساسها بين المجموعات المكوّنة للبلد. من الضروري توضيح أن دستور أي بلد يجب أن يكون مرآة بعكس الواقع الاجتماعي للبلد وليس العكس. لكن في لبنان ومنذ عام 1926 ننتقل دساتير الخارج إلى لبنان. بدأ ذلك عندما ساعدتنا دولة مركزية، هي فرنسا، فاعطتنا دستور الجمهورية الثالثة ونقّحناه من أجل دولة مركزية لبلد لا يفترض أن يكون متنوّعاً ومتعدّد الثقافات. في المقابل، عندما ركّب لبنان الكبير في عام 1926 صار يضمّ مجموعات ثقافية دينية متنوّعة (مسيحيون، سنة وشيعة ودروز...). الغلطة بدأت في ذلك الوقت، إذ كان يجب إنشاء دستور لامركزي فدرالي.

نحن في لبنان منذ أكثر من 100 سنة نمارس فدرالية مقنّعة؛ نتزوّج بـ 18 طريقة مختلفة، ونطلّق بـ 18 طريقة مختلفة أيضاً، وكل مجموعة لديها نظام توريث مختلف. ليس هناك بلد لديه سلطة مركزية في العالم يسمح بهذا الأمر. هناك مناطق تسمح ببيع وتقديم الكحول، ومناطق لا تسمح بذلك. هناك مناطق تسمح بلبس المايو للنساء، ومناطق لا تسمح بذلك... ليس هناك مشكلة طالما أن كل مجموعة تحترم خصوصيات المجموعات الأخرى ولا تفرض عليها خصوصية، صار الوقت لتنظيم التعددية، وننتقل من فدرالية مقنّعة إلى فدرالية مقوننة تحمي وتحترم خصوصيات كل المجموعات المكوّنة للبنان.

26
دولة
هو عدد الأنظمة الفدرالية حول العالم، والتي يعيش فيها 42٪ من سكان العالم ومعظمهما تعيش في بحيوحة واستقرار (كندا، أميركا البرازيل، الإمارات العربية المتحدة...) لكن ليس هناك نظام فدرالي في أي من هذا البلاد يشبه الثاني. لذا، مواطني هذه البلدان اتفقوا على وضع دستور يشبه تركيبتهم وتنوّعهم. لكن الثابت هو أن جميعهم تعدّدية

مقاربة متكاملة

منذ عام 1989 حتى اليوم، طُرحت مشاريع واقتراحات قوانين عدة كانت أقرب إلى اللاحصرية، كأن تعين سلطة مركزية موظفين لها في المناطق، فيما يقدم آخرون أمثلة عن الحصول على أوراق السجل العدلي أو إخراج القيد قرب مكان السكن. هذه ليست لامركزية، بل لاحصرية. وفي دول العالم، صار يُطلق عليها اسم الحكومات الإلكترونية. إذاً، ماذا تقدم اللامركزية؟ المعيار الأساسي هو وجود سلطة محلية منتخبة تتمتع باستقلال مالي وإداري. ناقش الفكرة رئيس الجمهورية إميل إده في 1932 من دون أن يقدم مشروعاً محدداً. إلى أن انضمت في الستينيات الحركة الوطنية وكمال جنبلاط إلى هذا النقاش، إنما لم يقدم مشروعاً متكاملاً. وفي 1991، قدمت القوات اللبنانية مشروع قانون بواسطة وزيرها روجيه ديب في حكومة عمر كرامي، لم يحظ بموافقة مجلس الوزراء. وفي 1995 قدم النائب الراحل أوغست باخوس مشروع قانون يدمج العديد من القضايا، وبينها أن يكون نواب المنطقة أعضاء في مجلس القضاء، لكن خلق الأمر سجالاً حول فصل السلطات وكان أقرب إلى اللاحصرية. وفي 1999، قدمت حكومة الرئيس الحص مشروع قانون متكاملاً، يشمل قانون البلديات والتنظيم الإداري واللامركزية الموسعة، ولكن كان هناك خلط بين اللاحصرية واللامركزية، وخاصة في تشكيل مجلس المنطقة كما كان يُعرف. وفي 2006 قدم النائب الراحل روبير غانم مشروع قانون لم يحظ بأي موافقة.

زياد بارود
مشروعنا اعتمد أربعة معايير لتوزيع الأموال اللامركزية لا تعفي المركز من الإنماء المتوازن

أنا أدعو إلى لامركزية موسعة لا إلى الفدرالية، إنما لا أخوّن من يطالب بها. وأعتقد أن طرح الفدرالية اليوم سببه عدم تطبيق اللامركزية على مدى 32 سنة منذ اتفاق الطائف. والفرق بينهما يكمن في طبيعتهما وليس بالدرجات كما يعتقد البعض، علماً بأن اللامركزية الموسعة مصدرها وثيقة اتفاق الطائف التي أجمع عليها خلافاً للفدرالية. كان المشروع مطروحاً منذ عقود، لكن في عام 2013 في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي شُكّلت لجنة خبراء برئاستي قدّمت مشروعها في 2014، وتبنّاه النائب سامي الجميل في 2016، ثم شكّلت لجنة الإدارة والعدل لجنة فرعية لمناقشته على مدى 67 جلسة. واعتقد أن أهميته تكمن في أنه يتضمن مقاربة متكاملة بما فيها اللامركزية المالية، وهو ليس كاملاً بل هو مطروح للنقاش.

كان لافتاً في نقاشات اللجنة أنها تركّزت حول اللامركزية المالية - وهو نقاش سياسي وليس علمياً أو تقنياً - إذ إن المشروع تضمّن 40 مادة من أصل 147 مادة تتعلق باللامركزية المالية، ولم يكن هناك ملاحظة جدية حولها. أضف إلى ذلك أن البلديات تمثّل اليوم لامركزية مالية وموسّعة، لأن كل بلدية لديها صندوقها المالي الخاص وجبايتها المباشرة. وأعتقد أن الحديث عن خطورة اللامركزية المالية الموسّعة هو حديث سياسي. ومن وجهة نظري، إن اللامركزية الإدارية من دون مصدر تمويل هي عديمة الجدوى، ومن الأفضل عدم تطبيقها.

البلديات هي الخليّة الأساسية في اللامركزية، بينما الاتحادات تأتي طبقة ثانوية. وفي مشروعنا لا نرفض الاتحادات، لكن نتصوّر شكلها على أنه بين بلديتين أو ثلاث وفي مشاريع محدّدة فقط. ورغم أنه جزئي أو تقني، هناك بعض الحقائق الصحيحة، إنما لا يجب مقاربة اللامركزية على أنها إنفاق إضافي. فمعدل الانفاق المحلّي من مجمل الإنفاق العام في لبنان هو 5٪، بينما المتوسط العالمي هو 27٪. في بعض الدول مثل الدانمارك يبلغ 62٪، وفي فنلندا 39٪، وفي فرنسا 22٪، وفي إيطاليا 34٪. لذا، كان الهدف زيادة نسبة الإنفاق المحلّي إلى 25٪، أي زيادة الإيرادات 20٪.

ماذا يعني ذلك؟ هنالك مبدأ عام يقول إنه عند نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية تنتقل الإيرادات من دون استحداث ضرائب جديدة. فعلى سبيل المثال، لماذا يجب أن تذهب إيرادات ضريبة الأملاك المبنية على العقار المعروف موقعه، إلى السلطة المركزية لتوزّع لاحقاً على المناطق بطريقة غير واضحة؟ لذا، من الأجدى أن تذهب هذه الضريبة مباشرة إلى صندوق مجلس القضاء. لناخذ مثلاً آخر يتعلق بضريبة الدخل: في الماضي، كانت المصارف تسهم بمبالغ كبيرة من ضريبة الدخل، لكن اقترحنا أن يحوّل 20٪ من إيراداتها إلى الصندوق اللامركزي الذي سيحلّ محلّ الصندوق البلدي المستقل العاجز مالياً وهو في الواقع عبارة عن حساب في وزارة المال. ببساطة، نحن لا نقترح زيادة الضرائب، بل تخفيف المسؤوليات عن السلطة المركزية وتحويلها إلى المناطق حيث يمكن تنفيذها بفعالية أكبر.

أما بالنسبة إلى مسألة التنمية المتوازنة، فيمكن القول إن اللامركزية المالية تهدف إلى تحقيقها، لكن يجب أن نكون حذرين لنضمن توزيع حصّة من الواردات للمناطق الفقيرة. فمثلاً، اعتمدت في الصندوق اللامركزي؛ أربعة معايير لتوزيع الأموال: أولاً، مؤشّر مساحة القضاء. ثانياً، مؤشّر عدد المسجّلين. ثالثاً، مؤشّر الجباية. ورابعاً، مؤشر التنمية (عملياً بوازي مؤشر الفقر المستخدم من قبل UNDP). كما أن الرقابة على الإنفاق يجب أن تكون لاحقة وليست سابقة وأن تكون قضائية بدلاً من إدارية.

هذه المعايير الأولية، رغم أنها عادلة، تحتاج إلى التطوير. كما أن الإنماء المتوازن يستدعي تدخل السلطة المركزية لأن تطبيق اللامركزية لا يعفيها من مسؤوليتها. ثمة مثال على ذلك في مسألة النفايات: المقارنة بين مركزية النفايات في النأعمة، ولامركزية النفايات في صيدا، تظهر أن الأولى فشلت، بينما الثانية استمرّت ونجحت.

الفرق بين الفدرالية واللامركزية هو أن الأولى تشرّع قوانين محليّة وتشغّل مشاريع تربوية محليّة، بينما الثانية لا تفعل ذلك. فاللامركزية تحترم الخصوصية المناطقية من جانب غير طائفي، علماً بأنه يجب طرح نظام انتخابي عادل في إطار تنظيم البيت الداخلي. أما المخاوف المطروحة بشأن التطبيق الطائفي للامركزية فهي موجودة أصلاً

> **المخاوف المطروحة بشأن التطبيق الطائفي للامركزية موجودة أصلاً حتى لو لم تطبّق اللامركزية**

حتى لو لم تُطبّق اللامركزية. البعض يقول إن هناك لامركزية قائمة، والبعض الآخر يذهب أبعد من ذلك ويقول نحن لدينا شيء من الفدرالية.

زيادة الإنفاق المحلي لا تعني بالضرورة حدوث فساد. ففي لبنان حالياً، نحو 1059 بلدية، ويجب تقليصها إلى 250 بلدية. البلديات الصغيرة تمثّل 84٪ من مجمل عدد البلديات التي لا تملك القدرة على تعيين شرطيّ أو جاب، وذلك قبل الأزمة. هناك صناديق مركزية تعدّ مصدراً رئيسياً للفساد لأنها ليست منتخبة. فإذا توجّهنا نحو تشكيل مجالس محليّة منتخبة مزوّدة برقابة شعبية من الهيئة الرقابية المحلية التي انتخبتها، بالإضافة إلى الرقابة القضائية والضوابط المحدّدة في القانون لعمل المجلس القضائي واتخاذ القرارات وإمكانية الطعن فيها، أعتقد أن تحدّياً كهذا ليس سهلاً، لكنه واجب ديموقراطي.

في المقابل، أخشى أن يسبّب أيّ تعديل في المشروع داخل مجلس النواب إلى تحويله إلى مسخ، مع أننا عملنا في نصّ مشروع القانون على وجود توازن بين ضرورة المشاركة المحليّة ديموقراطياً وضرورة ضبط الإنفاق والصلاحيات. مشروع اللامركزية لا يحاكي هواجس اللبنانيين كلها، لكنه جزء أساسي، وأنا أرى هذا القانون كأنه ميثاقي وليس تقنياً يعزّز وحدة الدولة. اللامركزية جزء من الحل، ولكن ليس كلّ الحلّ.

مارون الحلو
مجلس فدرالي وشراكة القطاعين العام والخاص

اللامركزية المالية هي جزء من الفدرالية التي تتضمن اللامركزية الإدارية والمالية والسياسية. اللامركزية تعبّر عن نصف الطريق. في النظام الفدرالي، تكون البلديات هي الأساس كون هرمية السلطة فيها من تحت إلى فوق. وسكان البلديات يدفعون قسماً من الضرائب تبعاً لمحل السكن، ويمكن توزيع عملية الضرائب على أساس الآتي: 30% للبلدية، و30% للمحافظة، و30% للسلطة المركزية. هذا التوزيع المالي للمشروع الفدرالي، لكن هناك خطوات أخرى مثل انتخاب النواب إذ تنتخب كل محافظة نوابها مباشرة، ثم ينتخب رئيس حكومة لهذه السلطة المحلية. يكون هناك أربعة رؤساء حكومات يمثّلون الطوائف الأربعة: المسيحيون، الدروز، السنّة، والشيعة. وهؤلاء ينتخبون رئيس السلطة الفدرالية الذي يكون مداورة في ما بينهم.

هذا النوع من أنظمة الحكم يخفّف الاحتقان الذي نراه في القرارات التنفيذية وتشهد عليه سجالات دائمة في مجلس الوزراء وخارجه أيضاً. فلنأخذ أي خلاف بين طرفين أدّى إلى تعطيل مرافق حيوية وهامة في يوميات اللبنانيين مثل الكهرباء. فعندما اختلف الوزير علي حسن خليل والنائب جبران باسيل، تعطّلت الكهرباء. أما في النظام الفدرالي، فتُمنح السلطات المحلية صلاحية إنشاء معامل خاصة بها، ولا يعود للآخرين إمكانية التعطيل. وهذا الأمر ليس محصوراً بالكهرباء، إذ يمكن تطبيقه على جمع النفايات وطرق التخلّص منها. فعلى كل منطقة أن تهتم ببنيتها التحتية، علماً أن تكون هناك بنية تحتية مشتركة مع السلطات الأخرى مثل الأوتوستردات ويكون إنشاؤها وصيانتها متفقاً عليه من السلطة المركزية. هكذا ترجع الرفاهية إلى كل المناطق وتعود المساءلة إلى كل المناطق لأن النظام في الفدرالية من تحت إلى فوق. وهذه المشاريع تُقام بسهولة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فلا يعود هناك تناحر، والمواطن يلاحق حقوقه.

السلطات المركزية تهتمّ بالسياسة الدفاعية (جيش واحد لأمن الحدود، وقوى أمن داخلي)، والسياسة النقدية (بنك مركزي واحد ولا خلافات عليه، إلى جانب مصارف محلية للسلطات المحلية)، والسياسة الخارجية لكل لبنان (فيها حقّ الفيتو لكل طرف، ويحدّدها مجلس الرئاسة للفدرالية. لا فدرالية بلا حياد).

لو بُنيت الدولة بشكل سليم خلال السنوات الأربعين الماضية، لما وصلنا إلى هذا الطرح، لكن الأزمة الحاصلة وتراكم الفشل يدفع نحو هذا الاتجاه.

> **هذا النوع من الحُكم يُخفف الاحتقان الذي نراه في القرارات التنفيذية ويستقطب سجالات دائمة في مجلس الوزراء وخارجه**

4
هو عدد
اعضاء المجلس الفدرالي المقترح ويمثلون الطوائف الاساسية وينتخبون رئيسا بالمداورة على الطوائف

31
قضاء
هو عدد الاقضية في لبنان. وتتضمن 1431 قرية ومدينة مسجّلاً فيها نحو 5.5 ملايين شخص. علماً أن نحو 7,84 من قرى ومدن لبنان، او ما يعادل 1203 بين قرية ومدينة يسكن فيها اقلّ من 5 الاف شخص.

هذه الارقام وردت في التقرير الذي اعدّته اللجنة التي كلّفها رئيس مجلس الوزراء في تشرين الثاني 2012 لإعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الادارية برئاسة وزير الداخلية والبلديات السابق زياد بارود. وقد اعتمد المشروع على القضاء كوحدة للامركزية تنشأ فيها مجالس منتخبة (مع الابقاء على البلديات بصلاحياتها وواردانها). وحدّدت معايير التمثيل في مجالس الاقضية، وذلك بالاستناد إلى إحصاءات المديرية العامة للاحوال الشخصية لعام 2013

الفدرالية وأخواتها: سباق بين الانهيار المالي وتشكيلات النظام القائم

شربل نحاس

نضوب «النبع المركزي» يحفّز مأسسة التمويل الآتي من الخارج

ما هي الاعتبارات التي تنشأ من المنطق العملي - الإجرائي، بدلاً من الإيديولوجي والتي تثار من خلالها الفدرالية واللامركزية؟ هناك اعتباران أساسيان؛ الجانب الوظيفي والقائم على الآتي: إذا كان المواطنون الذين يدفعون الضرائب موجودين ضمن نطاق صغير، فسيصبحون على دراية بالضرائب التي يدفعونها والخدمات التي يتلقّونها. أما إذا كان النطاق أكبر، فلن يتمكنوا من إقامة هذا الرابط. والاعتبار الثاني يتعلق بوجود كيان سياسي لديه موروثات تؤثّر في السلوك السياسي للمواطنين بالنسبة إلى الديانات واللغات وأنظمة التراتبية الاجتماعية والملكية وغيرها.

إذاً، الخيارات المطروحة هي على النحو الآتي: السير في اتجاه محو هذه الفروقات (المتصلة باللغة والديانة والملكية...)، أو إخفاء الفروقات من خلال المركز والأطراف وإقامة تسوية بينهما قد تؤدي إلى الكونفدرالية. لذا، فلنرَ أين نحن في لبنان من هذه الاعتبارات وفق الآتي:

- بالنسبة إلى الأول، هناك عطب جوهري بسبب عدم وجود مفهوم «الإقامة». فالمسألة المحورية هي أن مَن يدفع الضرائب، يجب أن يتلقّى الخدمات. لكن بما أن منطق «الإقامة» لدينا ملغى، يسقط هذا الاعتبار مباشرة. كان تكون لدينا بلدية ناخبوها ليسوا أنفسهم المقيمين فيها. فالناخبون (أي من لديهم صفة سياسية) في المناطق التي تحوّلت إلى مدن وإلى ضواحٍ، لا يمثّلون أكثر من 5% أو 10% من المقيمين. والعكس تماماً في المناطق الريفية التي شهدت نزوحاً، إذ لا يتجاوز المقيمون فيها 10% من الذين يشاركون في التصويت. أضف إلى ذلك، أن النزوح والهجرة السوريين عقّدا الأمور أكثر. لذا، نحتاج إلى تعداد وتحديد الإقامة الفعلية وغيرها لإيجاد سند لهذا الاعتبار، لكنّ التعداد يُواجَه بممانعة شديدة، لأنه يعرقل أسس التنظيم السياسي المستند إلى الطوائف والتعايش والمعتمد على فكرة أن هذه المنطقة تعود لهذه العائلة وليس غيرها.

- الشيء الثاني الذي يقوّض هذا الطرح هو صغر حجم البلد. فالتقسيمات التي يمكن أن تحتوي على تشابه نسبي بين الإيرادات والنفقات، تصبح بلا معنى عند قياس البلديات والقضاء وما شابهها، ولا سيما أن الإيرادات الموجودة، قبل انهيار الدولة، كانت تأتي من الضرائب على الاستهلاك والضرائب على الأجور والأرباح. فعلى سبيل المثال، تدفع المصارف الضرائب في المنطقة التي تتواجد فيها، أي بشكل رئيسي في وسط بيروت حيث معظم مراكزها الرئيسية. وكذلك، ترتكز ضرائب الاستهلاك بحسب نمط حياة المواطنين، وهي تتركّز بشكل كبير في مداخل المدن وبالتحديد مداخل بيروت (الموالات والسوبرماركت مثلاً). لذا، فإن السعي لإقامة «لامركزية» تحقّق توازناً وقرباً بين الإيرادات والنفقات، يجب أن يأخذ في الاعتبار مفهوم «الإقامة» أولاً، والمعيار الذي تتقارب عنده الإيرادات والنفقات ثانياً.

- ثمّة أمر أساسي، وهو أننا واقعياً، عبارة عن كونفدرالية. لدينا مكوّنات مختلفة ووحدة وطنية، ما يعني أننا نسعى لتمثيل الجميع، ونملك حقوقاً مقدّسة ومترتّبة على مسؤوليات معينة، ويتم احترامها من جميع الأطراف. والدليل على ذلك تشكيل الحكومات، انتخاب الرئيس والنواب، وإدارة العديد من المؤسسات الأخرى. إذاً نحن نملك كونفدرالية سياسية، ومتمّمتها أنظمة الأحوال الشخصية والمقامات الدينية وغيرها.

في ضوء هذا النقاش، يظهر سؤال أساسي: ما سبب إحياء طرح كهذا اليوم، بينما لا مقوّمات موضوعية له خلافاً للمقوّمات المؤسّسية القائمة والمنفّذة والمطبّقة على أرض الواقع؟ لا يمكن أن تكون هناك كونفدرالية أكبر من الموجودة في لبنان، بدليل أنهم يتحدثون عن طاولة حوار إلى تدخلها، فيما هناك آخرون يلومون الولايات المتحدة والحصار. هذه هي الصيغة التي تعني التخلص تماماً من موروثات الدولة المتبقية وتأسيس مجتمع مختلف عن أي شيء يتصوّره الناس اليوم، أي مخيمات ومعسكرات.

ما أحاول قوله هو أن هذه الطروحات تعكس واقعاً يُطبّق الآن ولو بدرجات متفاوتة. مثلاً، في مجال الكهرباء، ثمة من يقول نحن ندفع ولا نحصل على الخدمة، لكن عملياً لدينا أمثلة كثيرة عما يُطبّق مثل تسهيل تجهيزات الطاقة الشمسية، أو ما تقوم به بعض البلديات والمجموعات لجهة تنظيم إنتاج الكهرباء وتسعيرها وبيعها، مثل كهرباء زحلة وغيرها. إذاً، هذا ليس مجرد مشروع يُطرح، بل واقع قائم ويُنفّذ ويتمدّد، وهذا هو ما يعيشه الناس. حزب الله يتقدّم في هذا المجال بفضل قدرته التنظيمية والدعم الذي يحصل عليه من إيران، ويقدّم خدمات مهمّة جداً لمن يعتبرهم أتباعه. والجيش اللبناني يعتمد بشكل كبير على المساعدات العينية والنقدية كما أكدت باربارا ليف في إحدى الندوات. والمدارس الكاثوليكية والجامعة الأميركية وغيرها تحصل أيضاً على مساعدات. هذه الوقائع ليست منفصلة عما هو مطروح، بل تأتي هذه الطروحات لتواكبها.

قد يشير أحدهم إلى أن المساعدات لا تصل إلى الجميع، وهذا صحيح لأن بعض المخيمات والمعسكرات قد يكون لديها مستوى أعلى من التنظيم والتوزيع من غيرها. لكنّ المقارنة يجب أن تكون بين الوضعيْن الحالي والسابق، إذ كانت أدوات التوزيع تعتمد بشكل أساسي على المصارف والدولة قبل الانهيار المالي. والمصارف، على علاتها، كانت تعمل بشكل غير طائفي وكان توزيع الموارد في الدولة متاحاً للجميع. أما اليوم، فلم يعد هناك وجود للمصارف، والدولة تقوم فقط بتقديم بعض جوائز الترضية للموظفين مثل «غالون البنزين»، أي أن أدوات التوزيع المركزية تعطّلت بشكل كامل بينما مفهوم التوزيع ما زال قائماً. التعطّل لا يُنسب إلى التركيبة التي ورثناها من الحرب الأهلية، بل إلى عوامل خارجية، لذا فإن الأمر ليس إلا تطوّراً متقدّماً عن الطرح الحاصل أصلاً، فيتم طرحه في حالات الضيق والعوز والقلق، ولا أحد يلجأ إليه في فترات الاطمئنان.

> الكونفدرالية تقوم على أساس أن كل كيان يتمتع بنوع من الشرعية الذاتية ويرتضي أن يتآلف مع الآخرين، يعني ذلك أن يتنازل عن جزء من سيادته لوضعه في سلّة مشتركة وتكون الدولة كونفدرالية. في الواقع، لا يوجد اليوم سوى كونفدرالية واحدة معلنة وهي الاتحاد الأوروبي.

سبباً للأزمة أو الولايات المتحدة تعني التخلص تماماً من موروثات الدولة المتبقية وتأسيس مجتمع مختلف عن أي شيء يتصوّره الناس اليوم، أي مخيمات ومعسكرات.

ما أحاول قوله هو أن هذه الطروحات تعكس واقعاً يُطبّق الآن ولو بدرجات متفاوتة. مثلاً، في مجال الكهرباء، ثمة من يقول نحن ندفع ولا نحصل على الخدمة، لكن عملياً لدينا أمثلة كثيرة عما يُطبّق مثل تسهيل تجهيزات الطاقة الشمسية، أو ما تقوم به بعض البلديات والمجموعات لجهة تنظيم إنتاج الكهرباء وتسعيرها وبيعها، مثل كهرباء زحلة وغيرها. إذاً، هذا ليس مجرد مشروع يُطرح، بل واقع قائم ويُنفّذ ويتمدّد، وهذا هو ما يعيشه الناس. حزب الله يتقدّم في هذا المجال بفضل قدرته التنظيمية والدعم الذي يحصل عليه من إيران، ويقدّم خدمات مهمّة جداً لمن يعتبرهم أتباعه. والجيش اللبناني يعتمد بشكل كبير على المساعدات العينية والنقدية كما أكدت باربارا ليف في إحدى الندوات. والمدارس الكاثوليكية والجامعة الأميركية وغيرها تحصل أيضاً على مساعدات. هذه الوقائع ليست منفصلة عما هو مطروح، بل تأتي هذه الطروحات لتواكبها.

قد يشير أحدهم إلى أن المساعدات لا تصل إلى الجميع، وهذا صحيح لأن بعض المخيمات والمعسكرات قد يكون لديها مستوى أعلى من التنظيم والتوزيع من غيرها. لكنّ المقارنة يجب أن تكون بين الوضعيْن الحالي والسابق، إذ كانت أدوات التوزيع تعتمد بشكل أساسي على المصارف والدولة قبل الانهيار المالي. والمصارف، على علاتها، كانت تعمل بشكل غير طائفي وكان توزيع الموارد في الدولة متاحاً للجميع. أما اليوم، فلم يعد هناك وجود للمصارف، والدولة تقوم فقط بتقديم بعض جوائز الترضية للموظفين مثل «غالون البنزين»، أي أن أدوات التوزيع المركزية تعطّلت بشكل كامل بينما مفهوم التوزيع ما زال قائماً. التعطّل لا يُنسب إلى التركيبة التي ورثناها من الحرب الأهلية، بل إلى عوامل خارجية، لذا فإن الأمر ليس إلا تطوّراً متقدّماً عن الطرح الحاصل أصلاً، فيتم طرحه في حالات الضيق والعوز والقلق، ولا أحد يلجأ إليه في فترات الاطمئنان.

النبع المركزي وتضريعاته

مشروع القانون الذي أعدّته لجنة برئاسة زياد بارود، طُرح قبل سنوات من أزمة 2019، أي عندما كان المزراب الأساسي يتمثّل في المصارف، وثبات الدولار سارياً. بالتالي، سقط ما كان يُروّج سابقاً عن حصص جهة ما من المزراب في مقابل رغبتها في الجباية المحلية. فالجباية تكاد اليوم تكون صفراً، وأصبح صعباً أن نحصل على قروض لتنفيذ مشاريع بسبب نقص النقد وعدم توفر التمويل. لذا، يجب أن ندرك أن طروحات من نوع الفدرالية واللامركزية، لا تنفصل عن سقوط الوضع السابق القائم على وجود سلطة مركزية تثبت سعر الصرف وتدير صندوقاً بلدياً، وضماناً اجتماعياً، وديناً عاماً، وفيها مصارف... النبع المركزي وتفريعاته طارت وتبخّرت. اليوم نحن متجهون نحو شيء مختلف، حيث كل جهة تغرف من حيثما استطاعت لتضخّ الأموال عند جماعتها.

مرحلة انتقالية بائسة

هذا البلد ورث نمطاً من الثمانينيات يعتمد على تجاهل وظائف تؤديها وأنشئت من أجلها الدولة. وفي عام 2019 تعثّر هذا النمط وصرنا في مرحلة انتقالية انتهى فيها ما كان قائماً. هناك واقع جديد لا يعرف الناس عنه الكثير. ويتجلّى الانتقال في وقائع يومية على شكل هجرة ومساعدات وخدمات، لكنّ صورته البسيطة تكمن في إنشاء معسكرات ومخيمات. فلنلقِ نظرة على فلسطين، حيث يوجد نظام الحكم الذاتي الذي يتكوّن ببساطة من مجموعة مخيمات تتلقى مساعدات من الخارج. ويعيش معظم السكان هناك من خلال توزيع هذه المساعدات عبر الخدمات والتنظيفات وما إلى ذلك. وبالطبع ضمنها توجد مناطق أشد فقراً من غيرها مثل غزّة. لذا، ومن دون مبالغة، نحن نتّجه نحو هذا النمط. نحن في «مواطنون ومواطنات في دولة»، نقول التالي: لسنا مجبرين على الواقع الحالي الذي وُلد في الثمانينيات والذي أحدث الكثير من الكوارث. اليوم نحن بحاجة ملحّة إلى دولة لا تكون كالدولة الكونفدرالية المعطّلة، والعاجزة عن اتّخاذ أي قرار سلبي أو إيجابي. هذه الحاجة الملحّة تسمح لهذا المجتمع أن ينهي لعنة العقود الماضية التي وقع فيها. يجب أن يتعامل المجتمع مع واقعه بشكل شامل، بدءاً من التعداد والإقامة، وفي التعامل مع الجهات الخارجية، إذ ينبغي أن تذهب المساعدات إلى الدولة التي بدورها تدير عملية توزيع المكاسب والخسائر. وبدلاً من تفكّك المجتمع من أجل الحفاظ على النظام، يجب أن يحدث العكس. اللافت أن الأمور بالعكس، فبدلاً من ذلك، يتكيّف المجتمع ويرتضي بالأزمة ويدفع ثمن اليأس والخوف من عودة الحرب. وهذا يجعله يعيش كل يوم بيومه ويحاول تأمين الدواء، وإرسال الأولاد إلى المدارس وتأمين جوازات السفر للهجرة. وهذا السلوك هو نفسه الذي كان موجوداً في الثمانينيات.

تمويل الصندوق اللامركزي: نصف الإيرادات العامة

يوم أنجزت اللجنة المكلّفة برئاسة زياد بارود تقريرها لإعداد مشروع قانون تطبيق اللامركزية الإدارية، أشارت إلى أن تحويلات الحكومة المركزية إلى البلديات لا تتجاوز 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 (بحسب البنك الدولي بلغ الناتج في تلك السنة نحو 39,9 مليار دولار)، أي ما يعادل 240 مليون دولار. ولفتت اللجنة أيضاً، إلى أنه يفترض بحسب الأسس الواردة في إطار مصادر تمويل الصندوق اللامركزي، أن تبلغ حصّة الصندوق من الحكومة المركزية إلى 1314 مليار ليرة، أي ما يعادل 870 مليون دولار، أي لتصبح حصّتها من الناتج في تلك السنة 2,7%، أي أقرب ما يمكن إلى المعدل في الدول النامية والبالغ 3%.

هذا الكلام كان قبل الانهيار المالي، وبالتالي يصبح السؤال المركزي: ما هو الوضع الحالي بعد مرور أربع سنوات على الانهيار؟

بحسب التقرير الأخير للبنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2023 سيبلغ 17,9 مليار دولار، وأن النفقات الحكومية

> **حصّة الصندوق اللامركزي ستبلغ في 2023 نحو 485 مليون دولار**

ستبلغ 6,8% من الناتج أو ما يعادل 1,22 مليار دولار، وأن الإيرادات الحكومية ستبلغ 6,3% من الناتج أو ما يعادل 1,13 مليار دولار.

إذا افترضنا أن الهدف تحقيق الرقم المفصح عنه في 2011، أي نحو 870 مليون دولار، فذلك يعني اقتطاع غالبية الإيرادات الحكومية من أجل تمويل الصندوق المركزي، أما إذا افترضنا أن النسبة من الناتج البالغة 2,7% هي الهدف، فهذا يعني أن حصّة الصندوق المركزي ستبلغ في 2023 نحو 485 مليون دولار أي ما يوازي 42% من الإيرادات الحكومية.

في النتيجة، أيام الرخاء كان التوزيع سهلاً للغاية نظراً إلى الحصّة الصغيرة التي ستقتطع لمصلحة الصندوق من الإيرادات العامة. إلا أن التوزيع يصبح أمراً بالغ الصعوبة في أيام الأزمات مع تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بما يعنيه ذلك لجهة تراجع المداخيل والإنتاج، إذ إن الإيرادات العامة لا تكفي حالياً لتغطية رواتب العاملين في القطاع العام. وبالتالي فإن اقتطاع نحو نصف هذه الإيرادات من أجل إعادة توزيعها من خلال الصندوق اللامركزي، سيأتي على حساب أبواب في الموازنة العامة تتعلق بالخدمات الأساسية والتشغيلية للدولة إن لم يؤدّ إلى إلغاء ما تبقى من قدرة للدولة المركزية على تقديم الخدمات وتشغيل المرافق الأساسية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاقتطاع سيكون من موارد مختلفة لتوزيعها وفق معايير محدّدة كالتي ذكرها المشروع، فإن حجم الأموال المقتطعة من الإيرادات العامة من موارد مختلفة، سيؤدي إلى فروقات هائلة في عملية التوزيع وسيعزّز فجوة اللامساواة ويوسّع الفوارق الطبقية بين الشرائح الاجتماعية وداخل أسوار المناطق أيضاً. التنافس، إن لم نقل التنازع على مكاسب من أموال الصندوق بين المناطق وداخل كل منطقة سيكون هائلاً.

مصادر تمويل الصندوق اللامركزي

25% من إجمالي إيرادات الضريبة على القيمة المضافة
10% من إجمالي فواتير الهاتف الخلوي
25% من إجمالي إيرادات الجمارك
5% من مداخيل شركات اللوتو من الإصدارات
25% من رسوم الانتقال على التركات والوصايا
50% من رسم المغادرة على المسافرين بطريق البر والبحر والجو
6% من كامل قيمة أقساط عقود التأمين وملاحقها
الرسوم على إشغال الأملاك العمومية
فوائد حسابات الصندوق المصرفية
الهبات والوصايا لمصلحة الصندوق

المصدر: تقرير لجنة إعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الإدارية

رسم بياني

توزّع العائدات على الأقضية تبعاً لمعدّل التنمية وعدد السكان

يستحدث مشروع قانون اللامركزية الإدارية صندوقاً «لا مركزي» يحلّ محلّ الصندوق البلدي، ويختلف عنه لجهة الصلاحيات والإدارة ومعايير التوزيع. ولكل قضاء حصّة من عائدات الصندوق، علماً أن التقديرات كانت تشير إلى أن حصّة الصندوق اللامركزي من الناتج المحلي ستساوي 2% (نسبة المعدل العالمي 3%). يعتمد الصندوق في عملية تحديد الحصص لكل قضاء على مؤشّرات عدّة منها، الديموغرافي، والجغرافي، والضريبي، والمالي إلى آخره. ولكن يتّضح بمقارنة بين الحصص أن هناك خللاً في المعايير: فمثلاً لأن قضاء طرابلس مساحته صغيرة جداً مقارنة بباقي الأقضية فإن إيراداته بحسب المساحة منخفضة جداً، ونتيجة ذلك وغيره من المعايير المعتمدة تكون نسبة حصّة قضاء طرابلس من عائدات الصندوق هي 2% بينما حصّة بنت جبيل أكبر منه وتساوي 3%.

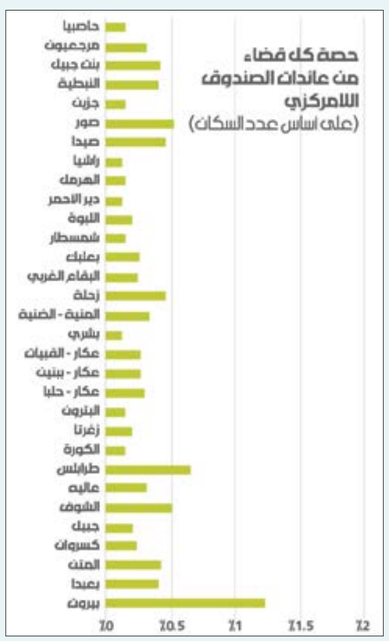

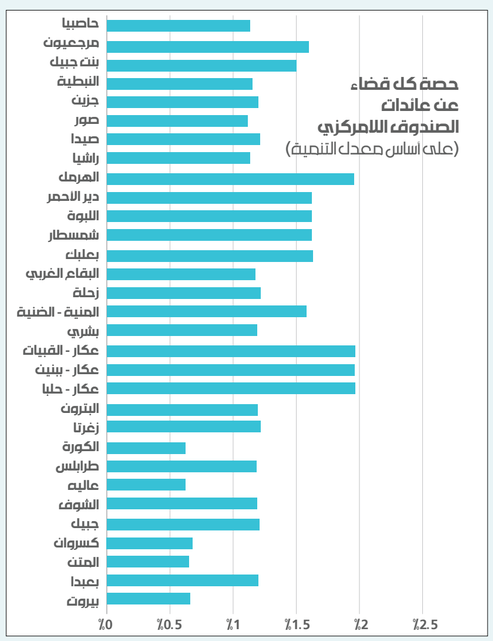

المصدر: تقرير لجنة إعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الإدارية

الفدرالية وأخواتها: سباق بين الانهيار المالي وتشكيلات النظام القائم

عبد الحليم فضل الله

أخشى أن نستبدل المحاصصة المركزية بمحاصصة لامركزية

ليس هناك توازن بين مفهوم التوزيع وإعادة التوزيع

من الناحية السياسية، الطرح الفدرالي مرفوض ولم يُطرح رسمياً. واتفاق الطائف هو المرجعية الرسمية التي تتحدث عن اللامركزية الإدارية الموسّعة، وعن اللامركزية برؤية مركزية بدلاً من رؤية اتحادية أو فدرالية. بمعنى أوضح، تعتمد اللامركزية على وجود مركز قويّ يملأ الثغرات التي لا يصل إليها المركز، أي أنّ الهدف النهائي تقوية المركز وليس إضعافه. كما أن توسّع الرؤية اللامركزية إلى حدّ القضم من قوّة المركز، لا تقدّم حلولاً بل تسبب المشكلات. فاللامركزية ليست لحلّ المشكلات ذات الطابع المركزي، أو للردّ على الأسئلة التي يتوجب على الحكم المركزي الإجابة عنها. لذا، من يطرح اللامركزية الإداريّة الموسّعة على حساب السلطة المركزية، يزيد أزمة المركز، لأن المشكلات التي نواجهها اليوم هي أزمات مركزيّة في مجالات متعدّدة مثل الطاقة والنقل الداخلي والخارجي، والأزمة المالية والقطاع المصرفي وسعر الصرف. جميع هذه المشكلات لها طابع مركزي، واللامركزية لا تقدم حلولاً على هذا الصعيد. ومع ذلك، فإنها قد تلبي احتياجات السكان على المستوى المحلّي بشكل مؤقت وانتقالي في حال كان المركز يعاني من مشكلات، وذلك في انتظار الحلّ المركزي.

الفدرالية طبيعتها سياسية، بينما اللامركزية تتعلق بالتنمية والاقتصاد والاجتماع. لذا، الفدرالية لا تحلّ المشكلات والأزمات التي يواجهها لبنان، ولا تحسم الخلافات في المسائل الأساسية مثل السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية والسياسات الاقتصادية والمالية التي هي بطابعها مركزية. واللامركزية تعمل على توزيع، وإعادة توزيع الموارد بناءً على الإنتاج أو العملية الإنتاجية نفسها لتحظى المناطق التي لديها ناتج معيّن في بعض مصادر الدخل، بنسب محدّدة من هذا الناتج. علماً أن هذا الأمر موجود حالياً، إذ تفرض البلديات ضرائب ورسوماً محلية وتحصّلها بشكل مباشر أو غير مباشر. أما بالنسبة إلى إعادة التوزيع، فإن إحدى مهام اللامركزية، تكمن في تقليل الفجوات بين الأقضية للمساعدة على حلّ مشكلات المركز.

يتطرّق الوزير السابق زياد بارود في مشروعه إلى مسألتَي التوزيع وإعادة التوزيع، لكن نلاحظ عدم التوازن بينهما. يقترح أن يُقدّم القضاء مساهمة مباشرة لصندوقه من خلال فرض الضرائب والرسوم والريع العقاري، وهذا يُعدّ جانباً من جوانب التوزيع. وبدلاً من دوره في تصحيح الفجوات، يحاول الصندوق اللامركزي أن يخصّص لكل منطقة وفقاً لمعايير معينة تحدّد حصّتها من الناتج والدخل الكلي، ولكن ذلك لا يحلّ مشكلة التفاوت. لكن من ناحية اللامركزية، هناك مجموعة من المعايير المتعلّقة بإعادة التوزيع والصندوق اللامركزي. فإذا أردنا تصميم مشروع لا مركزي فعّال، يجب أن نأخذ في الحسبان عنصرَي التوزيع وإعادة التوزيع معاً:

- التوزيع: يعني أن تحصل كل منطقة على نصيب من بعض مصادر الدخل وليس كلها، وبالتحديد حيث توجد مصادر دخل مركزية بطبيعتها مثل الثروات الطبيعية، والنفط والغاز. هناك أيضاً منشآت مركزية في منطقة معينة مثل المطار في الشويفات وحيّ السلم، وهي تولّد إيرادات للبلدية لكنها مركزيّة ولا تخوّل حقوقاً إضافية للمنطقة.

- إعادة التوزيع: وهي الأهم لأنها تعني إعادة توزيع عائدات الأقضية بما يتناسب مع المداخيل التي تحقّقها الأقضية وفقاً لمعايير محددة. وهنا السؤال الرئيسي يصبح على الشكل الآتي: هل هذه العملية مبنية على ما يُعرف بـ«سلسلة القيم» التي تكوّن الدخل على أساسها في منطقة محدّدة؟ فلنأخذ الوكالة الحصرية المسجّلة في منطقة ما مثلاً. فليس من المنطق أن يُسجّل الدخل وتحصيل الضرائب في هذه المنطقة، لأن هذا الدخل والقيمة المضافة للسلع المتبادلة تحت هذه الوكالة لم تكن لتتحقق لولا «سلسلة القيم» التي تكوّنت في الأسواق المحلية. وسلسلة القيم بمعنى، قوّة العمل، والمبيعات، ومصادر الموارد من طاقة ومياه وسواها. فبموجب المعايير المطروحة، ستحصل المنطقة التي يتم فيها تمركز الشركة أو المعمل على حصّة أكبر من الدخل، رغم أن الدخل تكوّن عبر سلسلة قيم شملت مناطق عدّة. ولنفترض أيضاً أن هناك شركة للطاقة الشمسية مقرّها الرئيسي في بيروت ولديها مشاريع في جميع المناطق، أي أن دخلها مسجّل في بيروت بينما ستكون سلسلة القيم قد مرّت في جميع المناطق.

> **خطوط بحثية متداخلة، فيما تقدم تحفيزات نحو وعي بيني، كما في «النار الاخيرة**

ثمة مثال أكثر وضوحاً على ذلك، إذ يوجد نحو ألف فرع مصرفي في لبنان تجمع الودائع من مناطق مختلفة وتحوّلها إلى المركز حيث يتم تسجيل الأرباح. ويضاف إلى ذلك وجود فجوة وعدم توازن بين المركز والفروع، حيث يسجّل المركز قروضاً مصرفية بمبالغ أكبر بكثير من الفروع، بينما تستقطب الفروع ودائع بمبالغ أكبر من المركز. ومع ذلك، فإن الدخل النهائي والقيمة المضافة والعائد يتم تحقيقها في المركز.

ثمة مسألة أساسية عندما نتحدث عن المركزية واللامركزية، إذ لا نقصد بذلك الخدمات والإعانات، بل الاقتصاد والتنمية. لكن حالياً، تركّز جميع المؤسسات ذات الطابع اللامركزي على تقديم الخدمات المباشرة من دون أن تساهم في الاقتصاد والتنمية. يعتمد هذان المفهومان على التكامل بين جميع المرافق والمؤسسات ومصادر الموارد والدخل، ويجب أن يعملوا معاً على المستويَين المحلي والوطني.

ما أخشاه في فكرة اللامركزية هو التالي: بحسب بعض المعتقدات المتداولة فإن اللامركزية قد تسهم في حلّ مشكلة الخدمات من خلال الحصول على تمويل أو تعبئة موارد محلية. هذا الأمر يصرفنا عن المشكلات الأخرى، بناء الاقتصاد المتكامل ويساعد النظام القائم على تمديد صلاحيته، لأن طرحاً كهذا يخفف عنه عبء الخدمات. فإذا استطاعوا حلّ مشكلة الكهرباء بكلفة عالية نسبياً في قضاء من الأقضية، كما سبق وحصل، وبات لدى بعض المواطنين كهرباء 24 ساعة، فهذا سيخفف الضغط عن صانع القرار من أجل إيجاد حلول للمشكلات المركزية المستعصية. وهذا ما أخشاه، لأنه من دون مواجهة هذه المشكلات لن نستطيع استنهاض البلد ولا بناء اقتصاد متكامل ولا تنمية.

النطاقات اللامركزية إذا صُمّمت على رؤية لامركزية، يمكنها أن تستجلب تمويلاً. ما أخشاه أيضاً في الجانب السياسي، أن نتوجه من خلال تطبيق ما لـ «اللامركزية»، أن نزيد من جدوى النظام الطائفي. مع الأزمة فقد جزء من جدواه بسبب ضعف قدرته على التوزيع. ولكن هذه الرؤية اللامركزية التي تسيطر على البعض، تقول إنه يمكننا أن نرفع من جدوى النظام الطائفي بنسخته الرديئة الحالية وأن نمنحه قيمة إضافية، وأن نستبدل المحاصصة المركزية بالمحاصصة اللامركزية.

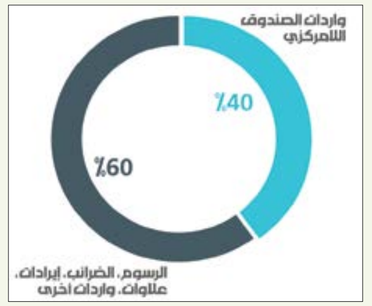

المصدر: تقرير لجنة إعداد مشروع قانون لتطبيق اللامركزية الإدارية

في أحدث مشروع لتطبيق اللامركزية الإدارية اقتُرح زيادة نسبة الإنفاق المحلّي (البلديات والأقضية) من إجمالي إنفاق الحكومة المركزي من 5% إلى 25% كحد أدنى لتصبح موازية تقريباً للمعدل الوسطي حول العالم والبالغ 27%. وبحسب الأرقام المالية لعام 2014، فإذا رفعت نسبة إنفاق مجالس الأقضية من الإنفاق المركزي إلى 20%، يعني زيادة مبلغ الإنفاق إلى 1,5 مليار دولار، على أن يتم تأمين 40% من هذا المبلغ من الصندوق اللامركزي، و60% من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم.

حصة كل قضاء من عائدات الصندوق اللامركزي

المبلغ المرصود للتوزيع على الاقضية من قبل الصندوق اللامركزي			900.00	مليار ليرة لبنانية						
قضاء	مساحة (كلم2)	إيرادات الأقضية على أساس المساحة	مجموع السكان المسجلين (*)	إيرادات الأقضية على أساس عدد السكان	معدل المؤشرات الخمس	عدد الحصص المتعلقة بواقع التنمية	إيرادات الأقضية على أساس مؤشر واقع التنمية	قيمة الرسوم والضرائب المجباة خلال سنة/ قيمة الرسوم والواردات	عدد الحصص المتعلقة بالتحصيل الضريبي	إيرادات الأقضية على أساس التحصيل الضريبي	مجموع العائدات لكل قضاء	النسبة المئوية لحصة القضاء من عائدات الصندوق اللامركزي
بيروت	17.80	0.15	668,080	11.04	1.19	1.19	5.92	0.8	4.00	34.95	52.07	6%
بعبدا	198.43	1.71	221,707	3.66	1.08	2.17	10.79	0.7	2.80	24.47	40.63	5%
المتن	270.00	2.32	234,309	3.87	1.17	1.17	5.84	0.6	2.40	20.97	33.01	4%
كسروان	344.47	2.97	130,720	2.16	1.24	1.24	6.15	0.5	1.50	13.11	24.38	3%
جبيل	395.00	3.40	116,388	1.92	1.09	2.18	10.85	0.5	1.50	13.11	29.28	3%
الشوف	476.15	4.10	282,009	4.66	1.08	2.15	10.71	0.5	1.50	13.11	32.58	4%
عاليه	270.00	2.32	172,004	2.84	1.12	1.12	5.58	0.6	2.40	20.97	31.72	4%
طرابلس	26.76	0.23	357,525	5.91	1.07	2.14	10.65	0.3	0.60	5.24	22.03	2%
الكورة	174.36	1.50	84,653	1.40	1.12	1.12	5.56	0.4	1.20	10.49	18.95	2%
زغرتا	185.00	1.59	108,806	1.80	1.10	2.20	10.93	0.4	1.20	10.49	24.81	3%
البترون	273.00	2.35	87,885	1.45	1.09	2.17	10.81	0.5	1.50	13.11	27.72	3%
عكار - حلبا	280.00	2.41	163,793	2.71	0.89	3.57	17.76	0.3	0.60	5.24	28.12	3%
عكار -ببنين	280.00	2.41	145,457	2.40	0.89	3.56	17.72	0.3	0.60	5.24	27.78	3%
عكار - القبيات	280.00	2.41	143,765	2.38	0.89	3.56	17.72	0.3	0.60	5.24	27.75	3%
بشري	160.68	1.38	68,816	1.14	1.08	2.16	10.73	0.2	0.40	3.50	16.75	2%
المنية - الضنية	359.15	3.09	188,165	3.11	0.95	2.86	14.24	0.1	0.10	0.78	21.32	2%
زحلة	423.22	3.64	256,717	4.24	1.10	2.20	10.93	0.7	2.80	24.47	43.28	5%
البقاع الغربي	480.00	4.13	136,794	2.26	1.07	2.13	10.61	0.4	1.20	10.49	27.49	3%
بعلبك	815.22	7.02	144,019	2.38	0.98	2.95	14.66	0.3	0.60	5.24	29.30	3%
شمسطار	495.69	4.27	87,571	1.45	0.98	2.94	14.63	0.3	0.60	5.24	25.59	3%
اللبوة	647.67	5.58	114,419	1.89	0.98	2.94	14.63	0.3	0.60	5.24	27.34	3%
دير الأحمر	380.98	3.28	67,301	1.11	0.98	2.94	14.63	0.3	0.60	5.24	24.27	3%
الهرمل	480.50	4.14	84,886	1.40	0.89	3.54	17.64	0.1	0.10	0.87	24.05	3%
راشيا	530.00	4.56	68,343	1.13	1.02	2.05	10.19	0.1	0.10	0.87	16.76	2%
صيدا	270.00	2.32	252,121	4.17	1.09	2.19	10.89	0.8	4.00	34.95	52.33	6%
صور	450.00	3.87	286,676	4.74	1.01	2.02	10.03	0.6	2.40	20.97	39.62	4%
جزين	240.00	2.07	83,079	1.37	1.08	2.16	10.75	0.7	2.80	24.47	38.66	4%
النبطية	302.96	2.61	219,468	3.63	1.04	2.08	10.35	0.4	1.20	10.49	27.07	3%
بنت جبيل	325.00	2.80	224,532	3.71	0.91	2.72	13.56	0.3	0.60	5.24	25.31	3%
مرجعيون	330.00	2.84	176,348	2.91	0.96	2.89	14.36	0.3	0.60	5.24	25.36	3%
حاصبيا	290.00	2.50	69,291	1.15	1.02	2.04	10.15	0.1	0.10	0.87	14.67	2%
لبنان	10,452.00	90.00	5,445,647	90.00	32	72.33	360.00	12.7	41.20	360.00	900.00	1.00

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية – الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي – اقضية لبنانية – لبنان رقم 27 – الطبعة الاولى – بيروت 2001 – ص 47.

ملاحظة: الارقام تستند إلى إحصائيات رسمية من قبل وزارة الداخلية (ايار 2013) والمديرية العامة للشؤون العقارية. اما تلك العائدة للتحصيل الضريبي فهي افتراضية.

تكون المعادلة= 0.1 * المبلغ المرصود للتوزيع * (مساحة القضاء/ مساحة لبنان).

0.1** المبلغ المرصود للتوزيع * (عدد سكان القضاء / عدد سكان لبنان.

+ 0.4* المبلغ المرصود للتوزيع * (عدد الحصص المتعلقة بواقع التنمية في القضاء/ مجموع عدد الحصص المتعلقة بواقع التنمية في جميع الاقضية).

+ 0.4* المبلغ المرصود للتوزيع * (عدد الحصص المتعلقة بالتحصيل الضريبي في القضاء / مجموع عدد الحصص المتعلقة بالتحصيل الضريبي في جميع الاقضية).

مقال

أزمة سقف الدين
شبح التقلّبات يُطارد الدين السيادي

ورد كاسوحة

لا يبدو انتقال الاقتصاد العالمي من أزمة إلى أخرى، خاضعاً فحسب لمنطق التقلّبات الرأسمالية، المعتادة. فهذه الأخيرة، لطالما حكَمَت تعاقُب دورات الركود والتضخُّم وسواها من اختناقات رأس المال الدولي. رغم ذلك، لم يصل بها الأمر، إلى الحدّ الذي وصل إليه اليوم، مع التهديد الذي أصبح يطال حتى الإنفاق الحكومي والفيدرالي في المركز الرأسمالي الذي تمثّله الولايات المتحدة. أزمة سقف الدين الحكومي الأميركي بهذا المعنى، والتي انتهت جزئياً منذ أيّام، لم تعد أزمة دورية في الاقتصاد هناك، كما كانت سابقاً، بل أصبحت امتداداً، ليس فقط لاختناقات النظام المتكرِّرة بوتيرة متزايدة، بل أيضاً، للعجز عن التكيُّف مع انخفاض معدّل الربحيّة، على المدى البعيد. فالاكتتاب في سندات الخزانة الأميركية لتمويل الإنفاق عبر الدين السيادي، لم يكن مشكلة بالنسبة إلى اقتصاد الولايات المتحدة، حين كانت التقلّبات الرأسمالية محكومة بقدرة الاحتياطي الفيدرالي على التحكّم الكامل بالاختناقات الدورية لرأس المال. أي عندما كانت القدرة أكبر على احتواء التضخّم، والانتقال منه إلى الركود بسلاسة، قبل معاودة الوقوع فيه مجدداً، مع خفض أسعار الفائدة، لتحفيز النموّ.

طبيعة أزمة السيولة

السياسات النقدية حينها، كانت مسنودةً بطاقةٍ إنتاجية كُبرى. فحينما يحصل تضخُّم ويبادر الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة، تكون السيولة المسحوبة من الأسواق، حاصلَ عملٍ وإنتاج فعليَّين، وبالتالي يَسهُل ضخُّها في الجهازِ المصرفي، للوصول بالتضخُّم إلى النسبة المُبتغاة لاستمرار النموّ أو عدم إعاقته. هذا لم يكن يتطلّب من المركزي الأميركي، سوى دورة أو اثنتين من رفع أسعار الفائدة، مع كلّ ما يعنيه ذلك، من تفادٍ لحصول اضطرابات، ليس فقط في أسواق السلع والخدمات، بل أيضاً في أسواق الائتمان.

حصول العكس، أي عدم قدرة الرفع المتكرّر للفائدة على احتواء التضخُّم، هو بمثابة تعبير عن عدم التناسب الحاصل بين السيولة التي جرى ضخّها بُعَيد أزمة الإقفال، وحجم الإنتاج الفعلي الذي تضرَّر كثيراً من الأزمة، في ضوء الانهيارات التي حصلت في قطاعات النقل والسياحة والخدمات. الأموال التي أَغرَقَت الشركات وحتى الأفراد، وأوصَلت الطلب إلى مستويات قياسية، كانت من دون تغطية فعليّة بعملية الإنتاج، وهو ما عطّل الآلية التقليديّة لمعاودة سحبها، والمتمثّلة بسياسة أسعار الفائدة. اضطرَّ ذلك الاحتياطي الفيدرالي، ليس فقط لتشديد السياسة النقدية كالعادة، بل لإيصالها إلى حدود تقشُّفية غير مسبوقة، بغية الانتهاء من كلّ السيولة التي ضُخَّت في المرحلة السابقة. هذا ما جعَلَ الوصول إلى العتبة المطلوبة، محفوفاً بمخاطر ركود كبيرة، نظراً إلى حجم السيولة التي جرى سحبها، ولكن من دون أن ينعكس ذلك، إيجاباً، كالعادة، على ملاءة القطاع المصرفي. فمع ارتفاع معدَّل أسعار الفائدة، على نحو قياسي، تعقّدت المشكلة أكثر بالنسبة إلى المصارف، إذ بدلاً من خفض الإنفاق على السلع والخدمات، لتذهب السيولة المسحوبة باتجاهها، انخفضت فجأةً، ليس فقط، أرباحُها المحقّقة، بل أصولها أيضاً. على إثر ذلك، بدأت سلسلة إفلاساتها التي لم تنتهِ تداعياتها بعد، والتي وسّعت نطاق التقلّبات الرأسماليّة، لتشمل ليس فقط أسواق السلع والخدمات، بل أيضاً أسواق الائتمان، وصولاً حتى إلى أسواق السندات حيث يقع الدين السيادي الأميركي، ضمن نطاقها، البعيد.

مصدر الثقة بأذون الخزانة الأميركية

ما حصل فعلياً، خلال التفاوض بين إدارة بايدن والقيادة الجمهورية لمجلس النواب على رفع سقف الدين، هو أبعد من مجرّد حلّ لأزمة دورية. المقايضة التي حدثت بين الطرفين وسمحت بالوصول إلى اتفاق مبدئي على رفع سقف الدين، للاستمرار في الاقتراض، بَدَت كأنها استمرار لأزمة سابقة أكثر منها إنهاء لأزمة قائمة. فالمشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي حالياً، ليست في الإنفاق عبر الدين السيادي بحدّ ذاته، بمقدار ما تكمن في منع التقلّبات الرأسمالية الشديدة التي وصلت إلى أسواق الائتمان، من الانتقال إلى سوق السندات التي تغذّي عصب الاقتصاد الأميركي عبر الإنفاق الفيدرالي.

الخشية التي عبّرت عنها وزيرة الخزانة جانيت يلين قبل يومين من الوصول إلى الاتفاق، مرتبطة بهذا الأمر، أكثر من ارتباطها، بالخوف من تعطّل الوظائف الحكوميّة، حتى لو لم تَقُل ذلك، علَناً. صحيح أنّ سندات الخزانة، هي إصدار حكومي، ولا علاقة مباشِرةً لها، بالتقلّبات التي تحصل في الأسواق التي ينشط فيها القطاع الخاصّ الأميركي والعالمي، ولكن الاكتتاب فيها، من جانب دول مثل الصين واليابان وسواهما، هو بمثابة سوق فعليّة. وهذا يعني أنّ الطلب من هذه الدول على السندات الحكومية هناك، يتأثر بالتقلّبات الحاصلة في أسواق القطاع الخاصّ الأميركي، سواءً لجهة السلع والخدمات، أو الائتمان. إذ

> بمجرّد أن تطول الأزمة أكثر من اللازم وتبدأ وزارة الخزانة بالتلويح بالإفلاس الفيدرالي نصبح فعلياً في عين العاصفة لجهة الانكشاف على التقلّبات وإمكانية حصول اضطرابات في «سوق السندات السياديّة»

لطالما كان الاستقرار في حجم الطلب على أذون الخزانة الأميركية، مرتبطاً بعامل الثقة الدولية في قدرة الاقتصاد الأميركي على تحقيق معدّلات أرباح قياسيّة ومنتظمة، ولا سيّما في القطاعات التي كانت معروفة بربحيّتها العالية، قبل انتقال التقلّبات إليها، أخيراً. فُقدان الثقة في هذه القدرة، على ضوء تزايد حدّة التقلّبات الرأسمالية، لا يَجعل الطلب على السندات الحكومية أقلّ فحسب، بل يهدِّد أيضاً، استمرار عمل المؤسّسات الفيدراليّة التي يموّل الدين السيادي، إنفاقَها. في هذه النقطة أعربت يلين عن قلقها بوضوح شديد، ولكن من دون ربطها بما يحصل في الأسواق الرأسمالية داخل الولايات المتحدة، لجهة كونها بوليصة التأمين الفعلية، على استمرار التدفّقات الرأسمالية الخارجية، بتغذية الدين السيادي.

انجل بوليغان- المكسيك

حقيقة «التعافي» الحالي

حتى الآن، لا يزال الدين السيادي بمنأى فعلياً، عن التقلّبات الحاصلة في أسواق الخدمات والسلع والائتمان، بدليل الاتفاق الذي حصَل بسرعة، بموجب مقايضة ديموقراطية جمهورية، بين زيادة السقف لمدّة عامين وخفض الإنفاق الحكومي على نحو ملحوظ. التلويح من وزارة الخزانة بنفاد الأموال قبل الخامس من يونيو- حزيران، سرَّع من وتيرة حصول الاتفاق، بعدما كان الطرفان متشبّثَين بشروطهما، لجهة إصرار الجمهوريين على خفض الإنفاق لرفع السقف، وردّ الإدارة بالفصل بين الأمرين، وعدم الاشتراط على رفع السقف.

السجال كان حامياً، و تمحوَرَ في معظمه، حول المنظور الذي يحمله كلّ طرف للسياسات الاقتصادية الواجب اتّباعها، ليس فقط تجاه أزمة الدين، بل أساساً، تجاه وجهة الإنفاق، وما إذا كان من المناسب الاستمرار في توسيعها أم لا. هنا، بدا الجمهوريون، أقرَبَ، كالعادة، إلى سياسات التقشُّف وخفض الإنفاق، بينما تمسّكت الإدارة حتى اللحظة الأخيرة بالوجهة الخاصّة بتوسيع الإنفاق الاجتماعي، قبل أن تتنازل لخصومها، مضطرّةً، خشيةَ الوصول إلى لحظة العجز عن السداد. على أنّ التسوية هنا ليست هي الحلّ فعلياً، لأنّ المشكلة ليست في الإنفاق الحكومي بحدّ ذاته، ولا حتى في سداد الديون والالتزامات للخارج في آجالها الزمنية، بقدر ما هي في بنية الدين السيادي ذاته. فقد أصبح هذا الدين، مع ازدياد حدّة التقلبات الرأسمالية، ذا طبيعةٍ هشّة، وبات أكثر عرضةً من ذي قبل، لوصولها إليه ما إن تزول الفواصل بين الأسواق التي تنهار بسببها.

والحال أنّ سرعة التدخّل من وزارة الخزانة، عبر التلويح للطرفين بشبح الانهيار، قد أنْهَت هذه الإمكانية، أقلّه لمدّة سنتين، وهو تاريخ العمل بالسقف الجديد، بحسب الاتفاق. في هذه الفترة سيُستَأنف الإنفاق الحكومي والفيدرالي، وستستعيد الأسواق بعضاً من الثقة التي فقدتها مع ظهور أزمة سقف الدين، ولكن ليس إلى الحدّ الذي يجعل الاقتصاد الأميركي معافى تماماً. فالركود لا يزال يلوح في الأفق، مع استمرار الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة. وهي السياسة التي أفضَت مع تجاوزها للمعدّل المعتاد، إلى انهيارات كبرى في أسواق الائتمان، ما قادَ إلى سلسلة من التدخّلات الحكومية، لا تقلّ شأناً عما جرى في أزمة سقف الدين، لجهة محاولة كبح التقلّبات، حتى لا تنتقل إلى أسواق أخرى، وتهدِّد بالمزيد من الانخفاض في الربحيّة الرأسمالية.

إمكانية انتقال التقلّبات إلى سوق السندات

عدم الإتيان على ذكر التقلُّبات، سواءً في تصريحات وزارة الخزانة، أو في خطابات الجمهوريين وإدارة بايدن، لا يعني غيابها عن سياق الأزمة الحالية، بقدر ما يعبّر عن الحرص على إخفاء ما يتعرّض له الاقتصاد الأميركي من خضّات في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة والحَرِجة. فالتركيز حالياً، بعد الانتهاء، مرحلياً، من أزمة سقف الدين، سيكون على الاستمرار في مكافحة التضخُّم، بحيث يصل إلى النسبة التي حدَّدها الاحتياطي الفيدرالي عند الـ 2%، ليحصل «انتقال سلس» إلى الركود، قبل معاودة خفض أسعار الفائدة مجدداً. هذا لن يحدث، غالباً، من دون ازدياد في معدّل التقلّبات الرأسمالية، وهو ما شهدناه، حتى في أزمة سقف الدين، البعيدة جزئياً عن اضطرابات الأسواق، على اعتبار أنّ الأدوات النقدية لم تعد قادرة على منع معدّل الربحيّة الرأسمالي، من الانخفاض. ما أضافته أزمة سقف الدين إلى هذا السياق، هو انكشاف الدين السيادي أكثر فأكثر على التقلّبات الرأسمالية، حتى لو لم يُؤتَ على ذكر ذلك، علناً. فبمجرّد أن تطول الأزمة أكثر من اللازم، وتبدأ وزارة الخزانة بالتلويح بالإفلاس الفيدرالي، نكون قد أصبحنا فعلياً، في عين العاصفة، لجهة، ليس فقط الانكشاف على التقلُّبات، بل أيضاً، إمكانية حصول اضطرابات في «سوق السندات السياديّة»، أُسوةً بسواها من الأسواق التي «انهارت» جزئياً أو كلياً، قبل أن تتدخّل المؤسّسات الفيدرالية، لإنقاذها.